مجلة البحوث العلمية

علمية محكمة نصف سنوية

تصـــدر عن جامعـــة أفريقيـا
للعلوم الإنسانية و التطبيقية

طرابلس - ليبيا

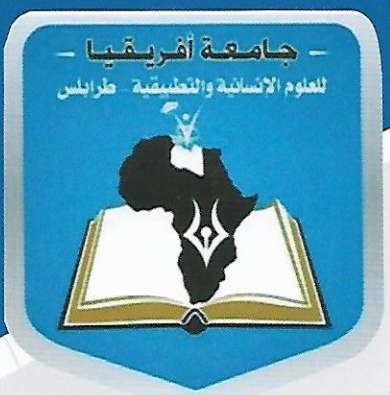

العدد الثاني

السنة الأولى 2016

مجلة البحوث العلمية

جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية

طرابلس - ليبيا

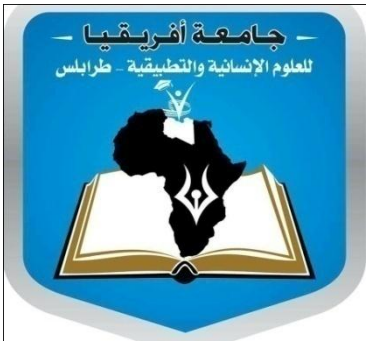

(البحوث العلمية)

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية - طرابلس -ليبيا

منشورات جامعة أفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية 2016

جميع الحقوق محفوظة

رقم الإيداع القانوني: 2016/201 - دار الكتب الوطنية - بنغازي

لا يسمح بإعادة إصدار محتويات هذه المجلة أو تخزينها في نطاق استعادة المعلومات أو نقلها أو استنساخها بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر.

All rights reserved. No part of this Journal maybe reproduced or transmitted in any form or any means، electronic or mechanical، including photocopying recording or by any stored retrieved system، without the permission from the publisher.

مجلة (البحوث العلمية)

العدد الثاني السنة الأولى (النصف الأول) من سنة 2016م

منشورات مجلة(البحوث العلية) جامعة أفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية

أسعار المجلة

الجهات	سعر النسخة داخل ليبيا	سعر النسخة خارج ليبيا
الطلبة	3 د.ل	4 دولارات أمريكية
المشتركون	5 د.ل	6 دولارات أمريكية
الأفراد	7 د.ل	6 دولارات أمريكية
الوزارات والهيئات والمؤسسات وما في حكمها	10 د.ل	12 دولاراً أمريكية

تنويه

إن تقديم البحوث المنشورة أو تأخيرها في ترتيب الصفحات لا يعني المفاضلة لكن متطلبات التنسيق الفني هي التي تتحكم في هذا الترتيب. وإن البحوث المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو الجامعة.

الهيئة الاستشارية لمجلة

(البحوث العلمية)

جامعة أفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية

المشرف العام: د.المبروك مفتاح أبوشينة

رئيس التحرير: أ.د.عابدين الدردير الشريف

أعضاء هيئة التحرير:

د.عبد الحميد علي المقروس

أ.صلاح المبروك خليل

أ. أكرم الهادي محمد

أ.عبدالرزاق المبروك الكانوني

قواعد النشر وشروطه

بمجلة (البحوث العلمية)

بجامعة أفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية

نبذة عن المجلة:

مجلة محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة **أفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية-** طرابلس -ليبيا باللغتين العربية والإنجليزية. وتهتم المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية، إلى جانب عرض ملخصات الكتب والدوريات، والرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه)، والتقارير الصادرة عن المؤتمرات والندوات وورش العمل من داخل ليبيا وخارجها.

أهداف المجلة:

- تفعيل البحث العلمي وإثراؤه في كافة المجالات العلمية ذات العلاقة بالتخصصات العلمية في الجامعة.
- الاهتمام بقضايا التنمية الشاملة في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.
- إتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم ودراساتهم العلمية، ونقل أفكارهم العلمية من أجل توسعة دائرة المعرفة لدى الباحثين وصانعي القرارات والممارسين في داخل ليبيا وخارجها.
- خلق حوار علمي بنّاء بين الباحثين والمهتمين بالموضوعات المستجدة في كافة المجالات العلمية ذات العلاقة بالتخصصات العلمية

قواعد النشر: يشترط في الموضوعات المقبولة للنشر بالمجلة اتباع القواعد والشروط الآتية:

1- **البحوث والدراسات:** يشترط في البحوث والدراسات المقدمة للنشر في المجلة أن تتصف بالآتي:

أ. أصالة أفكار البحث وموضوعه، وكونه لم يسبق نشره أو تقديمه للنشر في مجلة أخرى ولم يكن جزءًا من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه.

ب. سلامة المنهج العلمي المتبع في البحث.

ج. سلامة لغة البحث ووضوح أفكاره وترابطها.

2- **الإشارة إلى المرجع:** عند التوثيق تتم الإشارة إلى مصادر البحث ومراجعه بأرقام متسلسلة وفقاً لترتيب ورودها فيه، وكذلك الأمر في ثبت المصادر والمراجع. وعلى الباحث أن يلتزم بالأسلوب التالي:-

(أ) في حالة الكتب يذكر اسم المؤلف كاملاً، عنوان الكتاب، مكان النشر، سنة النشر، ورقم الصفحة أو الصفحات.

(ب) في حالة البحوث أو المقالات المنشورة في دوريات متخصصة، يذكر اسم الكاتب كاملاً، واسم الدورية، ورقم العدد، وتاريخ النشر، ورقم الصفحة أو الصفحات التي يشغلها المقال أو البحث.

(ت) إذا كان النقل غير مباشر، يذكر صاحب المصدر الأصلي.

3- **الهوامش:** يقتصر استخدام الهوامش على شرح أو توضيح بعض النقاط الغامضة التي لا يتسع المجال لتناولها في المتن، أو بهدف تسليط الضوء عليها، وترقم كل صفحة بشكل مستقل، ويظهر الهامش في أسفل الصفحة.

4- **قائمة المراجع والمصادر:** يراعى في كتابة قائمة المراجع والمصادر كتابة المراجع العربية أولا، ثم الأجنبية، على أن تتضمن فقط ما اعتمد عليه الباحث وأشار إليه في متن البحث، ويرتب كل منها ترتيبا هجائيا، وأن تكتب على النحو الآتي:

أولا: المراجع العربية:

- المهدي غنية "مبادئ التسويق"، (طرابلس: الجامعة المفتوحة (2002).).

- عبد السلام أبوقحف "مقدمة في إدارة الأعمال الدولية"، (الإسكندرية: مطبعة الإشعاع الفنية (1998).

- محمد المكي "أهمية المراقبة الداخلية للمراجع الخارجي"، (طرابلس: مجلة دراسات في الإدارة والأعمال المصرفية)، العدد 6 (1984)، ص ص: 5 – 18.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Drury، Colin (2000)، Management and Cost Accounting، 5th edition، (London: Thomson Learning).

- Kaplan، Robert (2000)، "Balance without profit"، Financial Management، (January)، 26. 23

ثالثا: مصادر ومراجع الإنترنت:

Learning about professional ، (1997)، Arthur،Andersen –
،development: Our commitment to training

: http://WWW. Arthurandersen.com/careers/training.asp.

5- الشروط العامة والفنية:

- أن يكتب الباحث اسمه ودرجته العلمية ووظيفته وجهة عمله في الصفحة الأولى من بحثه، مع ضرورة ذكر العنوان الذي تتم مراسلته عليه، ورقم الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني.
- أن تكون البحوث والدراسات العلمية مكتوبة باللغة العربية، كما تقبل باللغة الإنجليزية بشرط إرفاقها بملخص باللغة العربية لا يتجاوز 150 كلمة.
- ألا يزيد عدد الصفحات عن (20) صفحة، بما فيها الجداول والمراجع والأشكال التوضيحية من صور ورسومات.
- أن تكون البحوث والدراسات العلمية مطبوعة على برنامج Microsoft Word، وتقدم في شكل ورقي بحجم (A4) مع ترك مسافة مفردة بين الأسطر (Single Spaced)، وعلى وجه واحد، بالإضافة إلى نسخة مخزنة على قرص ليزري (CD)، مع إرفاقها بنسخة من السيرة الذاتية للباحث.
- أن تكون كتابة البحوث المكتوبة باللغة العربية بالخط:(Simplified Arabic). أما البحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية فتكتب بالخط المعروف باسم (Times New Roman).
- أن يكون حجم الخط على النحو التالي:
  - ✓ بنط 18 داكن للعناوين الرئيسة.
  - ✓ بنط 16 داكن للعناوين الفرعية.
  - ✓ بنط 14 للمتن.
  - ✓ بنط 12 للمستخلص بخط مائل.
  - ✓ بنط 10 للهوامش والحواشي.
- تكون الهوامش على النحو التالي:
  - ✓ أعلى وأسفل 2.5 سم.
  - ✓ أيمن 3 سم.
  - ✓ أيسر 2.5 سم.
- تخضع المواد العلمية المقدمة للنشر في المجلة للتقويم العلمي واللغوي من قبل أساتذة متخصصين تحددهم هيئة التحرير بشكل سري، يحق للمجلة مطالبة صاحب المادة العلمية بإجراء التعديلات الواردة من المقومين، كما يحق للمجلة إجراء التعديلات الشكلية فقط متى تطلب الأمر ذلك دون أخذ الإذن المسبق من الباحث. كما يجوز لهيئة التحرير الاستعانة بأكثر من محكم عند الضرورة. ويبلغ الباحث بقبول البحث من عدمه أو تعديله وفقاً لتقارير المحكمين.

- لا يحق للباحث الذي لم يقبل عمله العلمي للنشر أن يطالب باسترجاعه.
- على الباحث أن يتعهد كتابياً بعدم نشر البحث أو الدراسة بأية وسيلة أخرى إلا بعد مرور سنتين من تاريخ النشر.
- جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو الجامعة.
- تلتزم المجلة بإشعار الكاتب بوصول عمله وإحالته إلى هيئة التحرير في موعد غايته أسبوعان من تاريخ استلامه.
- تُشعر المجلة الكاتب بصلاحية عمله للنشر خلال أسبوعين من استلام ردود المحكمين.
- تعلم المجلة الكاتب في أيّ عدد سيتمّ نشر بحثه.
- تنتقل حقوق طبع البحث ونشره إلى المجلّة عند إعلام صاحب البحث المقبول للنشر بقبوله.
- يتم ترتيب نشر البحوث في أعداد المجلة وفقاً لاعتبارات فنية بحتة وأولوية تسليمها للمجلة، ولا علاقة لها بأهمية البحث أو مكانة الباحث.
- يحصل الباحث على ثلاث نسخ من عدد المجلة عند نشر بحثه أو دراسته.

6 – عناوين المراسلة:كافة البحوث والدراسات **وجميع المراسلات المتعلقة بالمجلة ترسل باسم رئيس تحرير مجلة (البحوث العلمية) جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية، – طرابلس - ليبيا.** وذلك على العنوان التالي:

العنوان:(البحوث العلمية) مجلة **جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية-**، طرابلس،ليبيا.

أو ترسل إلى العنوان البريدي التالي: **صندوق بريد: 83060 بريد شارع الزاوية- طرابلس - ليبيا.**

أو ترسل على التالي: **البريد الإلكتروني:**Info@africanuniversityedu.ly

الهاتف:218217291428+

بريد مصور:218217291428+

موقع الجامعة على الانترنت:WWW.africuniversityedu.ly

محتويات العدد الثاني السنة الأولى من مجلة (البحوث العلمية) 2016م

ر.م	عنوان البحث	اسم الكاتب	رقم الصفحة
1	رؤية مستقبلية مقترحة لتحسين الأداء المهني للأخصائي الاجتماعي في مجال رعاية المعاقين	د. فتحي علي محمد علي د. صلاح عبد السلام الضعيف	10
2	رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في المرحلة المقبلة	د. أحمد سعد أحمد مسعود أ.محمدعبدالعالي محمد	35
3	معوقات مشاركة طلاب الجامعة في خدمة المجتمع	أ.نادية علي محمد حنيش	52
4	مهارات العلاقات العامة في فن التعامل	د.أبوبكر الغزالي	85
5	دور الإشراف التربوي في تحقيق الجودة بالتعليم العام في ليبيا	أ.محمد خليفة الطويل	106
6	قراءة في إنسان الوطن للشاعر عبدالرؤوف بابكر السيد	د.هدى رجب محمد العبيّدي	120
7	الدراسات العليا وأهداف البحث بليبيا	د.المبروك مفتاح أبوشينة	144

رؤية مستقبلية مقترحة لتحسين الأداء المهني للأخصائي الاجتماعي في مجال رعاية المعاقين

د / فتحي علي محمد علي د / صلاح عبد السلام الضعيف

مقدمة:

تعد الإعاقة بكل أنواعها من الموضوعات المهمة في الحياة والتي تأرق المجتمع من ثم تؤثر في تقدمه وتنميته إذا لم يتم التعامل معها واستثمارها الاستثمار الجيد، لذا فقد اهتمت الكثير من العلوم الإنسانية بالإعاقة والمعاقين ومن بين هذه العلوم الخدمة الاجتماعية حيث إنها مهنة إنسانية في المقام الأول تهتم بالفرد نفسه وداخل المجتمع واخل الجماعة باعتبار الفرد نسقاً مهماً في المجتمع ولكن بمرور الوقت والتطور الحادث في المجتمعات وخاصة النامية التي تعاني من ضعف في الاستفادة التامة والصحيحة من تطورات العلم بالدول المتقدمة، فقد لاقت مهنة الخدمة الاجتماعية العديد من المعوقات والصعوبات في أداء برامجها لمواجهة مشكلة الإعاقة،وحري بنا هنا أن نحاول مواجهة هذه المشكلة فكان علينا أن نتعرف على الواقع الممارس للخدمة الاجتماعية وأهم برامجها المنفذة على أرض الواقع وما الذي يؤثر فيها من معوقات سواء مجتمعية أو غيرها من المعوقات التي سيتم عرضها من خلال الدراسات السابقة التي تتناول هذا الموضوع وفي النهاية سيتم وضع رؤية مستقبلية مقترحة لتطوير الأداء المهني وتحسينه للأخصائي الاجتماعي في مجال الإعاقة.

أولاً: مشكلة البحث

يعد القرن العشرين هو البداية الحقيقية المنظمة لرعاية فئات المعوقين و خاصة في أعقاب الحربين العالمية الأولى والثانية وما خلفته من أعداد هائلة من الإصابات التي أنتجت الإعاقات والعاهات ولا يخفي على أحد أن لليبيا من هذه الإعاقات نتيجة للحرب التي خاضتها ضد الغزو الايطالي عام 1911م الذي تسبب في قتل وفناء وتشريد الألاف من أبناء الشعب نتيجة التنكيل والقتل وقد خلفت الحرب الكثير من المعاقين والمصابين بالعاهات، ولم تقف الخسائر حتي بعد الاستقلال حيث كانت معظم الأراضي الليبية تعاني من وجود بقايا الألغام التي أدت إلى قتل البعض وإعاقة البعض الآخر وفي عام 2011م تعرضت ليبيا إلى حرب مغايرة كانت بين أبناء الشعب الواحد بسب الصراع

السياسي في لبيبا ونالت ليبيا نصيبها أيضا من المعاقين وأصحاب العاهات مثل المراحل والتي كانت سائدة من قبل، "ولقد قدرت هيئة الأمم المتحدة في مؤتمراتها العلمية أن نسبة المعوقين في العالم تمثل10% من حجم السكان، إذا يبلغ عدد المعوقين في العالم حوالي 600 مليون منهم 80% في الدول النامية، وهدة نسبة غير مبالغ فيها بالنسبة لانتشار العجز وقد يصل عدد المعوقين في العالم إلى700 مليون نسمة في عام 2020م، و سيكون نصف سكان العالم أي أقل من 15سنة يعيشون في الدول النامية([1])"،وهذا الإحصائيات تجعل التركيز على الاكتشافات العلمية الحديثة التي كشفت النقاب عنها وصاحبت هذه الفترة، مفاهيم إنسانية واشتراكية حديثة غيرت من مفاهيم القوة والبقاء للأصلح والتي كانت سائدة من قبل كما ظهرت اكتشافات علمية حديثة كشفت النقاب عن كثير من طبائع الإنسان وسلوكه وحياته العقلية والنفسية والاجتماعية التي تؤدى إلى التقدم العلمي الملحوظ في أساليب الرعاية ومجالاتها بصفة عامة و الخدمة الاجتماعية خاصة سواء على المستوى العالمي أو داخل ليبيا. وقد كان من نتيجة سيادة المفاهيم والأفكار الحديثة أن استقرت بعض المفاهيم والحقائق عن المعوقين وأهمها ما يلي:

- عجز الإنسان هو ظاهرة طبيعية تفرض وجودها نتيجة التعقد الهائل في طبيعة الحياة الاجتماعية المعاصرة الناتجة عن الحروب من جانب والتقدم التكنولوجي في المجال الصناعي والذي أدى بدوره إلى كثرة الإصابات والعاهات من جانب أخر.
- عجز الإنسان هو عجز نسبي أصاب وظيفة أو أكثر من وظائفه الاجتماعية ، ولا يعنى بالضرورة عجزاً كلياً أو شاملا ومن ثم يمكن استثمار ما تبقى لدى الفرد بأفضل أسلوب ممكن حتى يستطيع أن يؤدي أدواره الاجتماعية .
- لاشك أن للمعوقين طاقة خلاقة إذا عطلت هذه الطاقات ولم تستثمر، لتضرر بذلك الاقتصاد القومي من جانب وعاق التنمية الاقتصادية التي تسعى إليها المجتمعات من جانب أخر ومن ثم فإعادتهم إلى عجلة التنمية هو إسهام ايجابي في زيادة حجم النتاج العام ودفع لعجلة التنمية الاقتصادية للمجتمع .
- عناية المجتمعات بتأهيل معوقيها ، يجنبها أعباء كثيرة مستقبلاً حيث إهمالهم يؤدي بهم إلى وجهات انحرافية مرضية كالإدمان أو التسول أو التشرد أو الانحراف الخلقي....الخ مما يكلف المجتمع أعباء لا قبل له بها.

([1]) محمد سيد فهمي ، الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية (مجالات تطبيقية ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر 2013ص277-279

- إن العناية بالمعوقين كفئة أصابتها درجة من درجات العجز واجب أخلاقي إنساني،تفرضه القيم الذاتية، والأخلاقية والإنسانية المختلفة وواجب تفرضه طبيعة التكامل الاجتماعي وحق الفرد على المجتمع .
- الإفادة من جهد هذه الفئة في الإنتاج هو توفر طاقة إنتاجية في المجتمع حيث يمكن المجتمع من توجيه الفئات القادرة إلى أعمال تتطلب جهداً ومهارة أكبر.

وتعد برامج الخدمة الاجتماعية مع المعوقين نتيجة حتمية لكل المبررات و إيماناً منها بالكفاية الإنسانية وبقدرة الإنسان المعوق على إعادة التكيف ، ومن هنا أيضاً تبرز أهمية دور الخدمة الاجتماعية داخل مؤسسات رعاية المعوقين وتأهيلهم ، ليس من أجل تعديل السلوك غير المقبول للأفراد المعوقين فحسب ، بل أيضاً لدعم السلوك الاجتماعي الايجابي المرغوب منه وتطويره لدى تلك الفئة من فئات المجتمع .وعلى الرغم من الأهداف التي تسعي إليها الخدمة الاجتماعية في ذلك مع الفرد نفسه أو مع أسرته أو مع المجتمع المحيط من خلال تكامل وترابط طرقها الثلاثة خدمة الفرد والجماعة وتنظيم المجتمع، إلا أنها مع تقدم المجتمع وتطور وسائل تقديم الخدمة ، أصبحت الخدمة الاجتماعية تواجه عدة تحديات وصعوبات وكثيراً من الإهمال والضعف وعدم الوعي بدور الخدمة الاجتماعية والتي تحول دون تقديمها لخدماتها أو تفهم المجتمع لها.

تأنياً: أهمية البحث: تتمثل أهمية المشكلة البحثية في الآتي:-

1- مسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي وخاصة في المجتمعات المتقدمة في تقديم الخدمة وأسلوب عمل القائمين عليها .
2- ما أظهرته الدراسات السابقة عن حدة الصعوبات التي تحول دون تحقيق الخدمة الاجتماعية لدورها .
3- قلة الاعتراف من قبل المجتمع وأفراده بمهنة الخدمة الاجتماعية ودورها في التعامل مع المشكلات ومواجهتها وخاصة رعاية المعاقين .

ثالثاً: أهداف البحث: يتمثل الهدف من دراسة هذه المشكلة البحثية في الآتي :-
1- التعرف على الدور الواقعي والفعلي لممارسة الأخصائي الاجتماعي لدوره المهني في مجال الإعاقة .
2- التعرف على المعوقات التي تحول دون قيام الأخصائي الاجتماعي بدوره الفعلي في مجال الإعاقة .

3- محاولة التوصل لرؤية مستقبلية لتحسين الأداء المهني للأخصائي الاجتماعي وتطويره والممارسة المهنية في مجال الإعاقة.

رابعاً : المفاهيم لمتعلقة بهذه المشكلة البحثية :تتمثل المفاهيم المرتبطة بهذه المشكلة في ثلاثة مفاهيم أساسية:-

1- مفهوم المعاقين .
2- مفهوم الممارسة المهنية .
3- مفهوم الرؤية المستقبلية .

- **مفهوم المعاقين**: بداية نوضح ما الإعاقة هي حالة تحد من قدرة الفرد على القيام بوظيفة واحدة أو أكثر من الوظائف التي تعد أساسية في الحياة اليومية كالعناية بالذات أو ممارسة العلاقات الاجتماعية والنشاطات الاقتصادية وذلك ضمن الحدود التي تعد طبيعية، أوهي عدم تمكن المرء من الحصول على الاكتفاء الذاتي وجعله في حاجة مستمرة إلى معونة الآخرين، وإلى تربية خاصة تساعده على التغلب على إعاقته. ومصطلح الإعاقة يعني عدم قدرة الفرد على اكتساب الطاقات الكاملة أو إنجاز المهام أو الوظائف التي تعد طبيعية لهذا الشخص مما يؤدي إلى انخفاض في قدرته لأداء دوره الاجتماعي كنتيجة للضعف أو التدريب غير الملائم لهذا الدور. وفي مجال الأطفال فإن هذا المصطلح يعني وجود ضعف أو ظروف صحية معينة يحتمل أن تعيق النمو الطبيعي للطفل أو القدرة على التعلم .وبعد توضيح الإعاقة فإن المعوق مصطلح يشير إلى من تعوقه قدراته الخاصة على النمو السوي إلا بمساعدة خاصة، وهو مشتق من الإعاقة أي التأخر أو التعويق وللمعوق تعريفات متعددة منها :تعريف عطيات ناشد: المعوق هو كل فرد يختلف عمن يطلق علية لفظ سوي أو عادي في النواحي الجسمية أو العقلية أو المزاجية أو الاحتمالية الى الدرجة التي تستوجب عمليات التأهيل .

تعريف قانون تأهيل المعوقين رقم 39 لسنة 1975([1])

المعوق هو"كل شخص أصبح غير قادر في الاعتماد على نفسه في مزاولة أو القيام بعمل أخر والاستقرار فيه أو حسي أو نتيجة عجز خلقي منذ الولادة .

التعريف الإجرائي للمعاق.

- قدرة هذا الفرد على كفالة نفسه أو إنجاز شؤونه فإذا فقد المقدرة على ذلك سمي معاقاً .

[1]) سامية بارح فرج ، نحو تصور مقترح لطريقة تنظيم المجتمع لتحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية لرعاية الأطفال المعاقين ذهنيا وأسرهم ، بحث في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، العدد الحادي و العشرون ، 2006 .

- تؤدي هذه الإعاقة إلى سوء توافق المعوق مع ذاته من جانب ومع المحيطين به من جانب أخر ومع مجتمعه من جانب ثالث .
- أنواع القصور التي يتعرض لها المعوق تكون بدنية وإما أن تكون عقلية أو قد تكون حسية .
- قد يرجع سبب هذا القصور إلى حادث أو مرض أدى إلى إصابة أو أنها خلقية وراثية .
- إن المعوقين هم مواطنون خرجوا بغير إرادة عن السواء الذي أدى إلى إعاقتهم عن السير بشكل طبيعي في الحياة كغيرهم من الأسوياء .

مفهوم الممارسة المهنية .

تعددت التصورات والمحاولات للوصول إلى إطار معرفي مميز وصياغة تكاملية لمفاهيم واضحة للممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية ويمكن تحديدها فيما يلي([1]): وقدمت جمعية الأخصائيين الاجتماعيين الأمريكية:تعريفاً للممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية بأنها "المحصلة أو النتاج النهائي الناجم من التلاحم والفاعل بين كل من القيم والأغراض والاعتراف (التصديق) المجتمعي والمعرفة والمنهج. ويحدد روبرت نظرية الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية بأنها " إطار معرفي مميز ذو مفاهيم واضحة وافتراضات محددة ومبادئ محددة قد تكون نمت وتطورت بصورة أكثر أو أقل تنظيماً في البناء المعرفي العلمي. ويحدد الدكتور سيد أبوبكر الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع بأنها تختص بكيفية تطبيق الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع مع المجتمعات على اختلاف مستوياتها، ويستلزم ذلك العامة التي يضعها المجتمع في ضوء أيدليوجية وثقافة الظروف المحيطة به .

مفهوم الرؤية المستقبلية:يعرفخا عبد العزيز مخيمر(2004)بأنها:تصورات أو توجهات أو طموحات لما يجب أن تكون علية المنظمة في المستقبل ، وإلى أين تريد الذهاب من واقعها الحالي الآن ؟ وتنبع أهمية الرؤية المستقبلية من التساؤل :بمعنى ، كيف تقود إذا لم تكن تعرف إلى أين تريد الذهاب ؟ كما تستند إلى أن مهمة الإدارة ليست رؤية المنظمة كما هي الآن، بل رؤيتها كما يجب أن تكون.

الرؤية :

- تهتم بتحديد التوجه المستقبلي للمنظمة .
- النوع (أو الشكل) الذي تريد المنظمة أن تتقمصه في المستقبل .

[1]) هناء بدوي ، ومحمد عبد الفتاح ، الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع " مدخل نظري " ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1991 ص199

- احتياجات العملاء التي تسعى المنظمة إلى إشباعها في المستقبل .

وتعرف الرؤيا الشاملة بأنها صورة المستقبل والمؤسسة وأقسامها التي نعمل بها ونتفاعل معها. الرؤية تعبر عن هوية المجتمع ومعانيه وقيمه ومبادئه و كذلك فإن الرؤيا تفسح المجال أمام كل فرد في المجتمع ليحقق أهدافه ، رغباته ، هويته، الشخصية ومقوماته الشخصية ويطورها بما يتناسب مع رؤية المجتمع وأهدافه.

أن الرؤية كلمة كبيرة وملزمة، لذلك تطبيقها يحتاج في الأساس إلى القدرات الكبيرة وإلى الصبر والتروي لأن هذا لا يتحقق إلا عن طريق الرغبة الصادقة للتأثير في الآخرين، وبتفكير منهجي يتعلق بالاتجاه والإلتزام نحوه بجانب الحقيقة بأن للمواطن توجد حاجة ماسة له([1]) .

خامساً: واقع ممارسة الأخصائي الاجتماعي في مجال الإعاقة: يتمثل دور الأخصائي الاجتماعي في مجال رعاية المعاقين وتأهيلهم في الآتي :

1- الخدمات الوقائية
2- الخدمات العلاجية .
3- الخدمات الإنشائية .

وفيما يلي عرض وتوضيح لتلك الأدوار([2]) :-

الدور الأول : الدور الوقائي:ويستهدف هذا الدور المبادرة باكتشاف أسباب المشكلة والعمل على توفير الإمكانات التي تحول دون وقوع المشكلة أو التقليل منها وذلك من خلال :

– الاهتمام بنصح الأم وإرشادها إلى العوامل المؤدية للإعاقة الذهنية سواء البيئية أو الوراثية .

– نشر الوعي الثقافي الصحي بحسن معاملة هذه الفئات والمبادرة بسرعة تحويلهم إلى المتخصصين في وقت مبكر .

الدور الثاني: الدور العلاجي:ويختلف الدور العلاجي الذي يستطيع الأخصائي الاجتماعي القيام به وفقاً لطبيعة موقعه في ممارسة العلاج ففي بعض الحالات قد يعمل الأخصائي الاجتماعي مع المعاق من خلال الأسرة الطبيعية التي ينتمي إليها، وفي أحيان أخرى قد يعمل معه في المؤسسات الإبداعية لرعاية

---

[1]) مصطفى عبد الفتاح ، ما أحوجنا إلى الرؤيا المستقبلية – من كوكب أبو الهيجاء ، موقع العرب و صحيفة كل العرب- الناصرة الأحد، 25 نسيان 2010
http://www.alarab.net/Article/28016707:47:21

[2]) مدحث محمد أبو النصر ، تأهيل ورعاية متحدي الإعاقة " علاقة المعاق بالأسرة والمجتمع من منظور الوقاية والعلاج مع حالات الدراسة " ، ط1 ، القاهرة ، ابتراك للنشر والتوزيع ، 2004 ص250

المعاقين ومؤسسات التثقيف الفكري المختلفة التابعة لوزارتي التربية والتعليم أو التضامن الاجتماعي .

الدور الثالث : الدور الإنشائي :

ويتمثل في القيام بالمهام الآتية :

1- الدعوة إلى زيادة الاهتمام بإنشاء المزيد من مراكز التثقيف الفكري للمعاقين والمؤسسات الإبداعية وتوجيه الرأي العام للاهتمام بمشكلة الإعاقة الذهنية، وحث المسؤولين على رصد الإمكانات المادية والبشرية التي تساعد على التغلب على هذه المشكلة.

2- إجراء البحوث المختلفة الي تستهدف التوصل إلى التوصيات التي يمكن الاستفادة منها في مجال الإعاقة ودعوة كافة المؤسسات المعنية والعاملة في مجال رعاية المعاقين إلى القيام بمسؤولياتها تجاه هذه الفئة.

3- التأكيد على أن الأسرة الصالحة هي البيئة التي يعيش فيها الفرد وهي التي تسانده لمواجهة أخطارها وتقويته ليبقى قادراً على مسايرة الحياة .

4- دمج المعاق في الحياة العامة واجب لكي يعيش أفرادها مستقرين راضين و متكيفين مع بيئتهم ومتوافقين مع أنفسهم من ناحية وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد من ناحية أخرى .

أيضاً يقوم الأخصائي الاجتماعي بمجموعة من الأدوار في رعاية المعاقين في الوقت الحالي فأصبح يقوم ببعض الأدوار الإدارية و الأدوار التي هي بعيدة عن دوره الحقيقي في رعاية المعافيين وذلك نتيجة للمعوقات التي سيتم عرضها لاحقاً.

سادساً:أهم المعوقات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي في مجال رعاية المعاقين وتأهيلهم:

حيث أوضحت بعض الدراسات السابقة أن هناك مجموعة من المعوقات التي تواجه العاملين في مجال رعاية المعاقين ذهنياً. فقد أوضحت دراسة " رباب راضي عطية2011"([1]):-أنه من أهم تلك المعوقات الموارد الاقتصادية والمادية وأيضاً معوقات القدرة المؤسسية في تسهيل العمل داخل المؤسسة و التزامها بتعقيدات الروتين وأيضاً معوقات المشاركة المجتمعية من قبل أولياء الأمور وأعضاء المجتمع المحيط بكل مؤسساته وقياداته وأيضاً معوق مدى توفير الإدارة المؤسسية لكوادر بشرية من أخصائيين ومتخصصين للعمل في مجال رعاية المعاقين وتأهيلهم.

[1]) رباب راضي عطية محمد ، تقيم برامج التأهيل المرتكز على المجتمع المقدمة للمعاقين ذهنياً القابلين للتدريب ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة الفيوم ، 2011 .

سابعاً:أهم عناصر الرؤية المستقبلية لتطوير برامج الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية والأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين في مجال رعاية المعاقين وتأهيلهم:

أن موضوع وضع الرؤية المستقبلة لتطوير برامج الممارسة المهنية في مجال رعاية المعاقين وتأهيلهم ناقص.

- الفرضيات التي تقوم عليها الرؤية المستقبلية لتطوير برامج الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في مجال الإعاقة

1- بناء الرؤية المستقبلية وفقاً لوقع الممارسة للخدمة الاجتماعية لتحديد نقاط القوة والضعف في البيئة الداخلية الممارسة (المعافين) والفرص والتهديد في بيئة العمل الخارجية) مؤسسات ومنظمات المجتمع–المتسولين–الموارد و الإمكانات المتاحة) .

2- تطوير أنماط الممارسة المهنية وأشكالها للخدمة الاجتماعية في التعامل مع قضايا المعاقين ومشكلاتهم بصورة شمولية تحقق التوازن بين توقعات الأطراف الداخلين معها في نطاق المؤسسات وخارجها ([1]) .

3- تحديث أساليب ممارسة الخدمة الاجتماعية ومواكبة التغيرات التي تشهدها المهنة في مجال الإعاقة في ضوء المعايير القياسية لتعليم الخدمة الاجتماعية وممارستها محلياً وعالمياً لتحديد احتياجات التحسين ولسد الفجوة بين الأداء الفعلي والمتوقع (المستقبلي) .

4- إعداد مواثيق بما يلائم البيئة الثقافية لكل مجتمع ومراجعة وتطوير المبادئ الأخلاقية التي وضعها الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين على المستوى العالمي باستمرار.

5- إعادة صياغة العلاقة بين برامج تعليم الخدمة الاجتماعية التي تضعها الجامعات كمؤسسات أكاديمية، وتعهدها بما يدور في المجتمع، وإحداث التغيير الاجتماعي المرغوب فيه([2]) .

6- تفعيل دور الخدمة الاجتماعية في تمكين المواطن من المشاركة الإيجابية في جهود وبرامج التنمية بالمجالات المختلفة بالمجتمع .

---

[1]) ناصر عويس ، رؤية مستقبلية لتطوير استراتيجيات وتكنيكات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في المجال التعليمي ، بحث غير منشور ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة الفيوم ، 2010 ص91

[2]) أحمد محمد السنهوري ، موسوعة منهج الممارسة المتقدمة للخدمة الاجتماعية وتحديات القرن الواحد والعشرين الميلادي ، الطبعة السادسة المعدلة ، الجزء الخامس " الخدمة الاجتماعية الدولية من منظور الممارسة المهنية المتقدمة ، دار النهضة العربية ، 2007 ص347

7- تدعيم مفهوم المشاركة بين الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص والحكومة في عملية التنمية وتفعيل دور الخدمة الاجتماعية في برامج وخطط التنمية في اقتراح خطط التنمية وبرامجها في ضوء دراسات علمية لواقع احتياجات المواطنين .

8- السعي إلى تحقيق المزيد من تكثيف العلاقة وسد الفجوة بين الأكاديميين والممارسين لتطوير أسلوب الممارسة ليكون أقرب إلى واقع المجتمع وتطوير الممارسة المختلفة للخدمة الاجتماعية لتكون أكثر فاعلية .

9- إعداد إنموذجات مهنية ووطنية للخدمة الاجتماعية يتم اختيارها و ممارستها لتجربتها ثم تعميمها في مجالات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية

10- تصميم دليل إرشادي محدد الأهداف لبناء قدرات الأخصائيين الاجتماعيين في مجالات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية .

- عوامل وضع تصور للرؤية المستقبلية لتطوير برامج الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في مجال الإعاقة. إن وضع تصور للرؤية المستقبلية لن يتم إلا بعد تضافر ثلاثة عوامل أساسية هي([1]):-

أ) **الممارس:**فهل لدينا قوى عاملة نستطيع أن نعتمد عليها في تحقيق الرؤية؟ وما مدى إنتاجيتها؟ فهو أساس تحقيق الرؤية والمستفيد الأساسي منها في تطوير خدمته وتوصيلها للمستفيد (المعاقين) بشكل أسرع وذي كفاءة وفاعلية، وهذا يتم من خلال :

- **القبول:**عن طريق (الاختيار المناسب لطلاب هذا التخصص– تخصيص سنة إعداد كما هو الحال في الطب مثلاً يتم من خلالها تقويم مدى استعداد الطالب وقدراته ومناسبته لهذا التخصص ولا يسمح له بالمواصلة في الخدمة الاجتماعية دون اجتياز هذه السنة .

– **الدراسة:** يتم فيها دمج الجانب العملي بالنظري من خلال الزيارات و الأبحاث الميدانية في مجال الإعاقة وحضور الجلسات تحت إشراف أكاديمي.

– الحرص على تحديث المناهج ومواكبة التغيرات التي تشهدها المهنة .

– دراسة الخدمة الاجتماعية بشكل خاص، لا يجب أن تعتمد الدراسة فيها على مقدار ما يحفظه الدارس بل على ما يفهمه ويطبقه وهذا يحدث من خلال تطبيق النقاط السابقة .

[1]) عبد الله ابراهيم الفايز ، مفهوم الرؤية المستقبلية للوطن ، دولة الإنسانية أم دولة تقنية الطاقة النفطية ، بحث منشور، إدارة التخطيط والعمران، المملكة العربية السعودية 2008 ، alfaizdr2@yahoo.com

– الاستعانة بممارسين متعاونين لتدريس بعض المقررات المستمدة من التجارب الشخصية لما للممارس من نظرة واقعية لا يتمتع بها الأكاديميون.

- **التدريب:** حيث تعتمد كليات الخدمة الاجتماعية ومعاهدها على تدريب طلابها لمدة أربع سنوات دراسية في جميع المجالات المتاحة مع بقاء مشرف أكاديمي في الموسسة، وهنا لابد من تواصل الكلية مع جميع مؤسسات المجتمع المدني التي لها علاقة بالمعاقين التي تتصل بصورة مباشرة وغير مباشرة حتى يتمكن الطالب من الاستفادة من الخبرات والتعرف على الممارسة الواقعية للخدمة في كل المؤسسات .
- **التخرج:** يمكن للجامعة عقد اتفاقيات مع الجهات المعنية بمجال الإعاقة لتوظيف المتفوقين والمتميزين بعد تخرجهم، وهو الأمر الذي يعزز من أهمية ممارسة الخدمة الاجتماعية في مجال الإعاقة في نفوس طلابها حتى يبعد الطلاب عن التنظير الذي يصيبهم بالإحباط عند النزول إلى أرض الواقع .

ب) **المقومات والموارد:** وأهم مواردنا هنا هي الموارد المالية والبشرية في (الأخصائي الممارس العام في مجال الإعاقة) حتى يمكننا توصيل الخدمة بكفاءة وفاعلية أكثر .

ت) **قاعدة المعلومات والبحث العلمي:** إن أهمية الإحصاءات والبحث العلمي و توحيدها أو وجود قاعدة معلومات دقيقة عن الممارسة المهنية في مجال المعاقين بصفة خاصة ، تعد أساساً لأي رؤية عملية تخطيطية وعماد الاقتصاد.

وهذه العوامل الثلاثة تعمل تحت ما نفتقد إليه، وهو ضرورة ، وجود نظام سياسي واجتماعي وقانوني تشريعي شامل متكامل ومترابط له مؤشرات اجتماعية وسياسية واقتصادية يمكننا من قراءة الرؤية لممارسة الخدمة الاجتماعية وضمان حقها بين العلوم والقطاعات المختلفة([1]) .

إن تحقيق الرؤية يعتمد نظرية العمل الكادح وزرع ذلك في نفوس الطلاب في مرحلة تعليم المهنة من أجل خلق مخزون القوى العاملة المؤهلة لدينا فبدلاً من تدليلهم واعتمادهم على المشرفين والأكاديميين لتنفيذ المهمه ، فإنه على الأكاديميين وهيئة التدريس أن يعلموهم الكد والعمل كما في معظم دول العالم .

- أهمية وضع رؤية مستقبلية لتطوير برامج الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في مجال الإعاقة .

إن الرؤية الإستراتيجية عموماً لها قيمة أكبر في الصياغة الإستراتيجية ، و تكوين التوجه إذ هنالك داع دائم وملح للنظر إلى ما بعد اليوم–الراهن- ، التفكير إستراتيجياً حول التأثر بالتقنيات الجديدة التي تلوح في الأفق وكيفية

[1]) عبد الله ابراهيم الفايز ، مرجع سابق ذكره

تلبية احتياجات العملاء، وتغير التوقعات، وماذا يلزم لمواكبة التغيرات الحادثة عالمياً ومحلياً إضافة إلى جميع العوامل الداخلية والخارجية للرؤية و الإستراتيجية المدعومة بالتصورات عن مجرى برامج الممارسة المهنية في مجال الإعاقة التي سيتم تنفيذها داخل هذا المجال الأمر الذي يجعل من ذلك منادة مرشدة لتحديد الموارد والإمكانات المتاحة لتنفيذ تلك البرامج مع المعاقين من خلال المؤسسات الخاصة بهذا المجال وأيضاً وضع قواعد لصياغة الرؤية المستقبلية التي تعمل على إيجاد ممارس أفضل لبرامج الممارسة المهنية في مجال الإعاقة .

- الهدف من وضع رؤية مستقبلية لتطوير برامج الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في مجال الإعاقة

1- الوقوف على التحديات والفرص المتاحة أمام تطوير برامج الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في مجال الإعاقة .

2- وضع آليات للممارسة العامة تقوم على التنمية المتوازنة لقدرات الممارسين وفق التحديات المعاصرة والمستقبلية داخل مؤسسات ومراكز تأهيل المعاقين .

3- تعزيز ثقافة الحوار وتبادل الخبرات العلمية بين الأكاديميين والممارسين .

4- تعزيز قدرات المجتمع لخدمة المعاقين والتصدي للمشكلات الناتجة عنها من خلال شراكات فاعلة([1]) .

5- التعرف على ملامح الوضع الراهن لدراسات الخدمة الاجتماعية والحاجة للتطوير .

6- محاولة رصد أهم التحديات التي تواجه الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية بمؤسساتها في مجال الإعاقة ومنتجاتها.

7- تقديم بعض الممارسات الجيدة لتوجيه الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في ليبيا للتطلع نحو عالم أفضل([2]).

- المبادئ والقيم التي تستند عليها الرؤية مستقبلية لتطوير برامج الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في مجال الإعاقة

1- ميثاق أخلاقي يستند على الديمقراطية .

2- الاهتمام بجودة الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في مجال الإعاقة .

3- تطوير برامج الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في مجال الإعاقة بصفة مستمرة تتواكب مع معطيات العصر الحالي .

---

[1]) ناصر عويس ، مرجع سبق ذكره ، ص93

[2]) أحمد محمد السنهوري ، مرجع سبق ذكره ، ص

- خطوات القيام برؤية مستقبلية لتطوير برامج الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في مجال الإعاقة .

1- دراسة الواقع الحالي لبرامج الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المعاقين وتأهيلهم ، وذلك من خلال :

أ) التحليل الموقفي لوضع المهنة داخل المؤسسة التي تهتم بمجال رعاية المعاقين .

ب) رصد إسهامات علماء الخدمة الاجتماعية ومتخصصيها في مجال رعاية المعاقين .

2- دراسة الوضع المستهدف من الرؤية المستقبلية لتطوير برامج الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المعاقين للخروج بأطر تصورية وفق أهداف محددة وأساليب مهنية أكثر قدرة على مواكبة التغيرات ومواجهة مشكلات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المعاقين من خلال :-

أ- معالجة نقاط الضعف .

ب- تعزيز نقاط القوة.

ج- استغلال الفرص المتاحة بالمجتمع .

د- تنفيذ الرؤية المستقبلية في ضوء الممكن والمتاح للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية داخل مجال الإعاقة من أجل رفع كفاءة الممارس العام وقدرته ونجاح الممارسة المهنية في مجال الإعاقة داخل مؤسسات رعاية المعاقين .

- عناصر الرؤية المستقبلية لتطوير برامج الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في مجال الإعاقة .

تتحدد عناصر الرؤية المستقبلية في الإجابة عن التساؤلات لآتية :-

1- وضوح غرض المؤسسة في صياغة الرؤية .... ما الذي نريد فعله ؟

2- معرفة قيم المؤسسة التي من خلالها يتم وضع الرؤية الصحيحة.... ما الذي نؤمن به؟

3- تصور الوضع المستقبلي لبرامج الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المعاقين.... كيف سيكون ذلك الوضع مستقبلاً ؟

4- تحديد المهام التي من خلالها توضع وتنفذ الرؤية المستقبلية..... ما الذي يجب فعله ؟

ثامناً:المتطلبات اللازمة لتفعيل الرؤية المستقبلية لتطوير برامج الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في مجال الإعاقة .

1- التركيز على ثقافة مؤسسية داعمة .
2- هيكل تنظيمي إيجابي لتنفيذ الرؤية المستقبلية لبرامج الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المعاقين .
3- توفير ممارس جيد قادر على التمييز بين أنواع الرؤى الإستراتيجية الذاتية والموضوعية – الراهنة – والمستقبلية ، الأحادية والمتعددة الأبعاد – المحلية و القومية – الإقليمية والدولية ، الكلية والجزئية – المبدع والتقليدي – الرتيب و المتفرد-، وذلك لتفادي الصعوبات وتحقيق أفضل تطوير لبرامج الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المعاقين .
4- الاعتماد على أساليب تخطيط إستراتيجي وتشغيلي لاستثمار نتائج الرؤية المستقبلية .
5- وجود نظام متكامل للمعلومات والقرارات المنظمة لطبيعة عمل الممارس العام لدعم اتخاذ القرار المناسب للممارسة المهنية في مجال رعاية المعاقين .
6- الاستفادة من الخبرات الإستراتيجية لإدارة المؤسسة لتنفيذ برامج الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المعاقين .
7- الاعتماد على الأساليب العلمية للتنبؤ والتفكير الحر وعصف الأفكار .
8- انتقاء إنموذجات التحليل الكمي والنوعي .
9- وجود هياكل تنظيمية مرنة لديها استعداد للتطوير والتكيف مع التغيرات الداخلية والخارجية للمؤسسة .
10- توفر منظومة متكاملة من الإجراءات التي تحكم تنظيم عمل الممارسين وتقويم أدائهم داخل المؤسسة .

تاسعاً:تكامل المداخل وضرورة الدراسات المستقبلية لتطوير برامج الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المعاقين .

من المهم في هذا المقام أن نؤكد على جملة من المداخل الدافعة إلى ضرورات الاستشراف المستقبلي كجزء لا يتجزأ من نسق المؤسسة في تطوير برامجها وأيضاً مقتضياتها وضرورات الواقع ودواعيه فالواقع يفرض بدواعية وضروراته مداخل دافعة لهذا النظر المستقبلي والإستشرافي وتشكيل منظومة متكاملة ، فهناك العديد من المداخل مثل:

- **مدخل الصلاحية:**أي صلاحية الرؤية المستقبلية لكل زمان ومكان وهذه الصلاحية تتحقق كفاعليات في الواقع وممارسات على أرض الواقع في سياقات التفكير والتدبير، والممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية تفرض على

ممارسيها ألا يعيشوا ويتعاملوا بالمهنة خارج الزمان والوقت الحاضر أو على هامشه ، بل يجعلون من تكريس صلاحيتها واستمراريتها وديموماتها وتجددها من خلال فرضية الاجتهاد والعمل، اعتبارا للواقع واستنباطاً للحوادث التي لا تتبناها .

- **مدخل التجديد:** باعتبار التجديد جزءًا لايتجزء من البنية التكوينية لأنساق الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية وممارستها ، فالتحديد هو عمل استشرافي واستقبالي يحدد نقائض الواقع ومظاهره، يقومه إصلاحً وتجديدً لتفعيل الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في تقويم الواقع للممارسة .
- مدخل التحديات .
- مدخل العولمة والتغيرات المتتابعة .
- **مدخل الواقع:**أي ملائمة الرؤية للواقع المجتمعي وثقافته وعاداته وتقاليده ومبادئه وقيمه الموجودة والتعاملات بين أفراد المجتمع .
- مدخل التحرك تجاه النظر الاستشرافي والتفكير المستقبلي .

عاشراً:الرؤية المستقبلية في ضوء التحديات المعاصرة لتطوير برامج الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المعاقين .

ثمة هناك تيارات جارفة في العالم تضع العرب أمام تغيرات بعيدة المدى ، تعيد تشكيل الحياة الإنسانية بمختلف أبعادها وتضم الجوانب الجوهرية في البيئة العالمية والتي طرأت على بناء المجتمع الدولي ووظيفته وكذلك المحلي:-

أولا:الثورة الثقافية والمعرفية التي تغير جوهرياً من معالم البنيان الاقتصادي وفنونه الإنتاجية وبنية الإنتاج حيث تخلي القطاعات التقليدية السبيل أمام المعلوماتية والاتصالات والخدمات .

ثانياً:عولمة العملية الإنتاجية وتنطوي هذه التغيرات على تبعات اجتماعية و ثقافية وربما سياسية واسعة وعميقة من ناحية وهي تحمل بوجه عام مخاطر محتملة على المهنة والتي يتعين التحسب لها من ناحية أخرى ، غير أن الاهتمام ينصب هنا على الانعكاسات المتوقعة على المهنة وخاصة في البلدان النامية .

ثالثاً: ضرورة تغيير دور الأخصائي الاجتماعي ومواكبته لهذه الأحداث مما يوجب على تعلم الخدمة الاجتماعية التعامل معها بشكل إيجابي في هذا الصدد

رابعاً: مشكلات المعاقين في الوقت الحالي والتي منها المشكلات التعليمية و الفضائية والترويحية والاقتصادية والاجتماعية والتأهيلية وأيضاً المجتمعية من مشاركة المجتمع في تأهيلهم والاعتراف بهم وبقدراتهم ، بم يوثر في نمو المجتمعات وأداها وتقدمها .

ومهنة الخدمة الاجتماعية وممارساتها ليست بمنأى عن هذه التصورات و المشكلات التي حدثت منذ السبعينات من القرن العشرين ومازالت تزداد بشكل سريع وإن كانت مهنة الخدمة الاجتماعية تواجه العديد من التحديات العالمية السابق ذكرها فإنها لم تقف مكتوفة الأيدي بل امتدت ونشرت العديد من المؤسسات والمنظمات التي تمارس فيها الخدمة الاجتماعية والمرتبطة بمجال رعاية المعاقين مثل (مراكز التأهيل الاجتماعي– مؤسسات رعاية الأمومة و الطفولة- مراكز وجمعيات تقديم أوجه رعاية وتأهيل المعاقين مهنياً) بواسطة عدد كبير من الممارسين (الأخصائيين الاجتماعيين) المهرة بل وإزدادت مؤسسات المجتمع المدني من أجل تفعيل الإصلاح الاجتماعي على كافة المستويات .

- أيضاً هناك بعض التحديات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي أثناء عمله و تعليمه هي :

1) قلة وجود إنموذجتن ومناهج علمية مقننة ومتطورة لتعليم الخدمة الاجتماعية .
2) قلة وضوح نشاطات خدمة الرعاية الاجتماعية وتنظيمها.
3) انخفاض الوضعية المهنية للمهنة مقارنة بكثير من المهن الأخرى.
4) انخفاض الاعتراف المجتمعي بالأخصائي الاجتماعي مما يؤدي إلى ظروف عمل متدنية ولكي يتم تفعيل ذلك، فمن الممكن تطوير القدرات المعرفية والمهارية والقيمية للأخصائي الاجتماعي في ليبيا مما يحدث مردودا ايجابيا على المهنة ووضعيتها ومكانتها في المجتمع .

ونتيجة لتلك التحديات فقد ظهرت العديد من الآثار المتمثلة في :

(أ) بانتهاء سياسة التعيين والقوى العاملة وانتشار المنظمات الخاصة في مختلف المجالات اختفت تقريباً وظيفة الأخصائي الاجتماعي ولنا أن نتصور الخطورة باستمرار إستراتيجية الخصخصة على كيان المهنة في المجتمع ، إذ يمتلك الأخصائيون الاجتماعيون المهارات والأدوات المهنية العلمية التي تمكنهم من التأثير في وحدات المجتمع المختلفة، والقدرة على التعامل مع فلسفة حرية رأس المال الخاص .

(ب) ونأتي إلى مجال التنمية والعمل الأهلي، حيث انتشرت الجمعيات الأهلية في مجالات متعددة ، بيد أن معظم العاملين في مستويات العمل الفني و الإداري وكذلك المجالس الفوقية التي انتشرت كتعبير عن اتجاه الدولة لدعم المنظمات غير الحكومية، هم من غير المتخصصين في الخدمة الاجتماعية ، و يظل اختراق هذا المجال المهم أمراً مرهوناً بالقدرات الشخصية والرغبة في التطوع والانخراط في العمل الأهلي والعام .

(ت) تحجز الخدمة الاجتماعية لنفسها مكانا ثابتا في مؤخرة جدول رغبات الطلاب في مكتب التنسيق مما يؤشر لدرجة الخطورة على مجرد البقاء لكيانات المؤسسات التعليمية ذاتها والعاملين بها بالتبعية من حال المنافسة الحرة في السوق في التعاظم بين مؤسسات التعليم العالي في جميع التخصصات .

الحادى عشر:المواصفات والأدوار الواجب توافرها في ممارس الخدمة الاجتماعية بمجال المعاقين وفق الرؤية المستقبلية لتطوير برامج الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الإعاقة

ثمة شروط وموصفات يتطلب توافرها في الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمجال الإعاقة وفق الرؤية أهمها :-.

1- **الإنتاجية:**والمقصود بها أن الحكم على كفاءة الممارسين وقدرتهم بمجال رعاية المعاقين سيكون أحد محكاته هو حجم المجهودات والأداءات المهنية المبذولة على المستوي الداخلي والخارجي للمعاقين والمؤسسة وفق معايير قياسية محددة .

2- **المرونة:**ويقصد بها عدم الجمود حتى يمكن للممارس أن يتمكن من التعامل مع متغيرات المعرفة المختلفة التي تحقق لهم أداءات مهنية فاعلة .

3- **الاتصال**:أي امتلاك الأخصائيين الاجتماعيين مهارات وقدرات التواصل مع الأخرين بالمؤسسة من أفراد الأسرة والإداريين والمسؤولين وأيضاً القيادات المجتمعية بالمجتمع .

ولما كان تعليم الخدمة الاجتماعية يهدف إلى تزويد طلاب الخدمة الاجتماعية بالخبرات والاتجاهات التي تساعدهم على النجاح في الحياة و مواجهة مشكلات المستقبل، وبحكم طبيعة العصر فقد نشأت أدوار جديدة للأخصائي الاجتماعي يجب إعداده لها وتدريبه عليها ومن أهم هذه الأدوار الجديدة ما يلي:-

أ) أن الأخصائي الاجتماعي لم يعد هو الشخص الذي يصب المعرفة في أدهان الناس، وأنه المرسل لهذه المعرفة ولكنه أصبح الإنسان الذي يستعمل ذاته

بكفاءة وفاعلية من أجل مساعدة الناس ليساعدوا أنفسهم ، فهو يسهل العملية ولا يحدثها، يدير الموقف ولكن لا ينشئه ، يوجه ويرشد ولا يلقن ويحفظ .
ب) لم يعد الأخصائي يقتصر في استخدامه لتكنولوجيا التعلم على الكتاب أو الكلمة المطبوعة بل أصبح عليه أن يتعامل مع تكنولوجيا التعليم الحديثة الكثيرة والتي أصبحث جزءاً أساسياً من المؤسسة .
ت) أن دور الأخصائي الاجتماعي المصمم للموقف داخل المؤسسة له تأثير كبير، من حيث تحديد وتنظيم الأهداف والخبرات والمواقف التعليمية واختيار أنسب الوسائط لتحقيق هذه الأهداف ووضع إستراتيجية يمكن استخدامها في حدود الإمكانات المتاحة له داخل بيئة المعاقين وهذا ما يحقق له النمو المرغوب فيه.ويمكن تلخيص الأدوار المختلفة التي يفرضها استخدام التكنولوجيا الحديثة على الأخصائي الاجتماعي والتي من أهم ملاحمها كونه مسيراً للعملية، و موجهاً للفكر ومشرفاً أكاديمياً، ورائداً اجتماعياً ، وصاحباً لمدرسة علمية ذات توجه متميز على المستويين النظري والتطبيقي وباحثاً، كل هذه الأدوار و غيرها جعلت من تدريب الأخصائيين أثناء الخدمة ضرورة ملحة لمواكبة تلك التطورات في جميع مجالات رعاية المعاقين وذلك بغية تمكينهم من إتقان الأدوار الجديدة التي ينبغي أن يضطلعوا بها

الثاني عشر: المهارات الواجب توافرها في ممارس مهنة الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المعاقين وفق الرؤية المستقبلية .

تبلور مهارات الممارسة المهنية من خلال عملية المساعدة المهنية و خبرات التعامل وتجاربها مع المشكلات الاجتماعية ، وطبيعة العلاقة المهنية بين الأخصائي الاجتماعي (الممارس العام) وأنساق العميل وتتمثل في المهارات الآتية:-

1- مهارات عمل أساسية متمثلة في :-

– مهارات الاتصال الشخصي : والتي تتعلق ببناء العلاقة المهنية وتحقيق الثقة بين الأخصائي الاجتماعي والعمل ومن ثم التعرف على الجوانب الأساسية للمشكلة ، وطبيعة العوامل والتفاعلات المرتبطة بها .

– المهارات الأدائية والتأثيرية في الموقف الإشكالي : والتي تتعلق بالجهود و الأنشطة التي تبذل من أجل تحقيق التغيير .

– المهارات الإدارية والتنظيمية والتخطيطية .

2- مهارات ممارسة مهنية في مجال المعاقين والمتمثلة في :-

– مهارات العمل الفريقي .

– مهارات تفهم بيئة العمل .

– مهارة التشبيك بين المؤسسة والمجتمع الخارجي بكل قياداته من أجل زيادة ربط المعاقين بالمجتمع وزيادة وعي المعاق وأسرته بالخدمات التي يمكن للمجتمع توفيرها لهم .

3- مهارات تطويرية عقلية والمتمثلة في :-

– مهارة التنمية الذاتية والإبداعية .

– مهارة التفكير البناء في كيفية استغلال الظروف المحيطة لصالح خدمة المعاقين .

– مهارة التفكير التنظيمي سواء في تقديم الخدمات والبرامج أو في مواجهة المشكلات المتعلقة برعاية المعاقين وحلها.

– الثالث عشر:الآليات اللازمة لوضع الرؤية المستقبلية لتطوير برامج الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المعاقين .

هناك العديد من الآليات التي تسهم في نجاح الرؤية المستقبلية ووضعها و تنفيذها والتي يجب توفيرها وهي متمثلة في:-

1- توافر مناخ وظروف مهيئة للمنظومات الداخلة في تلك الرؤية والتي يجب أن تتسم بالآتي :

أ) دفع العاملين بها للمشاركة في برامج تحسين الأداء المهني .

ب) تحسين برامج الممارسة المهنية وتطويرها وفق الظروف المجتمعية المحيطة وتطلعات العصر الحالي .

ت) إدراك الأطراف المشتركة في تلك الرؤية سواء على مستوى الوزارات أو كليات الخدمة الاجتماعية ومعاهدها أو المؤسسات التعليمية نظراً لحتمية التغيير والتطوير والعمل على وضعها حيز التنفيذ .

ث) توافر المناخ الاجتماعي داخل المؤسسة .

ج) وضوح الأهداف لدى كافة الأطراف وشفافيتها .

ح) التعامل مع شكاوى الفئات المستهدفة من الخدمة في الوقت المستغرق للحصول على الخدمة .

2- وضع التشريعات المنظمة للعمل التي تضمن للخدمة الاجتماعية مكانتها .

3- الاعتماد على معايير المتابعة والتقويم للعمل الاجتماعي القائم على النهج التشاركي حتى نتجنب وجود المعوقات أثناء العمل وتلافيها مستقبلاً .

4- ضرورة مشاركة القطاع الأهلي في تقديم بعض الخدمات الاجتماعية بالتعاون والتنسيق مع القطاع الرسمي كمنظمات المجتمع المدني التي تتمتع بقدر كبير من المرونة .

5- تجنب التقاطع والازدواجية في العمل بمعنى أنه لا يجوز تكرار العمل الواحد من قبل أكثر من مؤسسة .
6- وجود ممارسين مؤهلين قادرين على تنفيذ مهام التطوير بالصورة المرجوة من خلال :

- تطوير قدرات الممارسين الحاليين العاملين بمجال المعاقين .
- توافر الأعداد المناسبة من الأخصائيين الاجتماعيين (الممارس العام)لكل مؤسسات رعاية المعاقين وذلك بحسب أعداد الأسرة المتوافدة على تلك المؤسسات .
- توافر الإشراف المهني الكفء.
- تحسين الوضع المالي للأخصائيين الاجتماعيين ومكانتهم بين فريق العمل .

7- الرقابة والمحاسبية واستبعاد المقصرين من العمل داخل مؤسسات رعاية المعاقين .
8- توافر إدارة التغيير لدى كافة الأطراف المعنية داخل المؤسسة .
9- توافر نظم معلومات مستندة على قاعدة من البيانات لكافة الأطراف الداخلة في تلك المنظومة وخاصة الأخصائيين الاجتماعيين حول :-
أ) واقع ونظام العمل في مجال الإعاقة .
ب) الموارد المتاحة وسبل دعمها مجتمعياً وطرق إستغلالها لصالح العميل .

الرابع عشر: شروط وضع رؤية مستقبلية لتطوير برامج الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في مجال المعاقين .

1 ـ توفير قاعدة من المعلومات والبيانات حتى تتخذ القرارات على أسس شاملة

2- إعادة توزيع المسؤوليات والأدوار داخل مؤسسات رعاية المعاقين وتحديد دور واضح للممارس العام داخل هذه المؤسسات .

3 ـ التقويم والمتابعة المستمرة وتقدير الجهود وفقاً لقاعدة البيانات المتوفرة لدى المؤسسة .

4 ـ تحليل الوضع الحالي بصفة مستمرة ومشاركة كل الأطراف في هذا العرض للوقوف على نقاط القوة و الضعف في تقديم برامج الممارسة المهنية في مجال الإعاقة .

الخامس عشر: صياغة الرؤية المستقبلية لتطوير برامج الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المعاقين.

إن وضع رؤية مستقبلية للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية يتطلب مستقبلاً ترجمتها إلى أهداف إجرائية قابلة للتداول والدخول إلى حيز التنفيذ وهو الأمر الذي يحتاج إلى ضرورة مراعاة الأتي :-

1- إعادة النظر في أهداف الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية وفق متغيرات مجتمع المعاقين .
2- التحول من التقليدية في الممارسة إلى العمل على مفاهيم التحسين والتطوير والجودة .
3- استخدام أساليب ووسائل حديثة تتماشي مع قضايا مجتمع المعاقين ومشكلاتهم.
4- الاهتمام بتنمية القدرات والتعليم المستمر لممارس الخدمة الاجتماعية بمجال المعاقين .
5- إعطاء الممارس قدراً من الصلاحيات التي تمكنه من ممارسة عمله المهني.
6- إعادة النظر في برامج تعليم الخدمة الاجتماعية .
7- وضع إطار عمل لمهام الأخصائي الاجتماعي وأدواره بمجال المعاقين وفق الوضع الحالي لمشكلات الاعاقة وعواقبها على المجتمع .
ولتحقيق ذلك فقد تم بلورة عدة نقاط في صورة مقترحات مستقبلية لتطوير تعليم المهنة وممارستها في مجال الإعاقة على النحو الآتي :-

* الرؤية المستقبلية لتعليم الخدمة الاجتماعية :

أ) تطوير مناهج وطرائق التدريس بما يحقق البناء العلمي الصحيح للطالب لمواجهة تحديات المستقبل مع إيجاذ آليات استمرارية التطوير .. وقد يكون من المناسب تحقيق درجة أعلى من التواصل بين الكليات والمعاهد ومواقع التدريب .

ب) التواصل المستمر مع مؤسسات التعليم غير العربية في الشرق والغرب ، بغرض الاستفادة من التجارب والإنجازات ، فالغطاء الإنساني ليس حكرا على فئة أو جهة .

ت) التمسك بتحقيق المزيد من ديمقراطية الإدارة وديمقراطية التعليم في مؤسسات التعليم، مع التأكيد على ضرورة تعميق مفاهيم الحرية ومبادئها و المشاركة والحوار والمساءلة والشفافية ضمن العملية التربوية ذاتها .

ث) الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي في الجامعات، من خلال تشكيل مكتب دائم للتخطيط الاستراتيجي في كل منها ، يكون مسؤولاً عن التخطيط المستقبلي ، و يقدم الدعم لإدارة الجامعة وقياداتها .

ج) البحث المتزايد عن التميز، وإشاعة مفاهيم الجودة الشاملة، والتحسين المستمر، مع التأكيد علي:-

– تشجيع أنظمة الاعتماد والتقويم ودعمها وتبنيها ، وتأكيد الجودة، وإصدار التشريعات الخاصة بتطوير معايير اعتماد ملاءمة للبيئة الجامعية، والتعاون لإنشاء مراكز الجودة وتقويم الأداء وتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس و القيادات الجامعية .

– التأكيد على مبدأ التعليم المستمر مدى الحياة ، والسعي إلى تطوير أنظمة القبول والتسجيل وتطوير برامج الدراسة وأساليبها وتقنياتها .

* بعض الممارسات الجيدة التي تسهم في توجيه الخدمة الاجتماعية للتطلع نحو عالم أفضل :

وفي هذا الصدد فنحن أمام مجموعة من الاعتبارات التي على أساتذة الخدمة الاجتماعية أن يضعوها نصب أعينهم ، هي مؤشرات أو محددات أو حتى معايير، أو ميزات تنافسية علينا أن نزود أبناءنا وطلابنا منتج الخدمة الاجتماعية بها ومن أهمها ما يلي :

1- تنمية الفهم الصحيح .

2- تعميق الانتماء المبني على فهم صحيح للخدمة الاجتماعية وتوثيق الروابط الاجتماعية بين المواطنين ، وتقدير المصالح المشتركة .

3- تنمية مهارات التفكير المنظم والقدرة على استخدامها في فهم المواقف المتجددة وحل المشكلات عن طريق التحليل والنقد والربط بين الأسباب و النتائج .

4- تنمية الاتجاه نحو الإخلاص في العمل وإتقانه ومعرفة أهميته لحياة الفرد والمجتمع .

5- تأهيل طلبة الخدمة الاجتماعية على التوافق بين احتياجات العملاء وقيم المهنة .

6- الإلمام بمهارات متعددة وتدريب الأخصائي الاجتماعي لكي يكون قادراً على البدء .

7- إعادة هيكلة برامج مهنة الخدمة الاجتماعية وخدماتها لكي يلامس المجتمع واقع المخرجات ويطالب بتفعيلها كما يجب أن تكون .

8- تطبيق النظريات في الممارسة من قبل الأخصائي الاجتماعي وقياس ذلك من قبل المشرفين عليه .
9- تأهيل طلبة الخدمة الاجتماعية لتطبيق مهارة فريق العمل وأهميته بالنسبة للعملاء وتطوير المهنة .
* أهم الاستنتاجات و المقترحات لتطوير تعليم الخدمة الاجتماعية في ليبيا.
1) تطوير نظام تعليم الخدمة الاجتماعية ويتضمن :
أ) التدقيق في اختيار المتقدمين لدراسة الخدمة الاجتماعية .
ب) تعديل اللوائح الدراسية ، وإعادة النظر فيما يدرسه الطالب مع استحداث مقررات جديدة يحتاجها المجتمع وترتبط بمشكلاته مع ضرورة الاهتمام بتكامل المقررات التأسيسية والمهنية
ت) الاهتمام بأسلوب تدريس المقررات بحيث تتعدد تلك الأساليب ولا تقتصر على المحاضرة فقط بل تستخدم المناقشات والبحوث .
ث) الاهتمام بالدراسات العليا واستحداث مقررات تتوافق مع متطلبات المجتمع الليبي .
ج) عدم المجاملة في ترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين .
ح) تعيين الحاصلين على الماجستير والدكتوراه في مراكز البحوث أو كمشرفين على مؤسسات رعاية المعاقين
2) تطوير محتوي تعليم الخدمة الاجتماعية .
أ) الاهتمام بالمدخل الإنمائي في تعليم الخدمة الاجتماعية .
ب) يجب أن يتضمن محتوى المنهج المعارف المرتبطة بالسياسات الدولية و المحلية .
3) يحتاج الطالب إلى الحصول على أساس قوي من المعارف الخاصة بالخدمة الاجتماعية التي تمكنهم من فهم الظروف والأوضاع الراهنة لمجتمعهم .تفعيل التدريب الميداني :
أ) أن ترتبط البرامج التدريبية والتعليمية بحاجة المجتمع وسوق العمل .
ب) إيجاد قنوات ربط ما بين أقسام الخدمة الاجتماعية وهيئات المجتمع المدني ومنظماته للاستفادة من إمكانات الكلية وخبراتها لأغراض التنمية .
4) يجب أن يقتنع جميع أبناء المهنة بحالة الأزمة التي تتهددهم ، ويتفهمون أبعادها وخطورتها ، ويبتعدون عن المجادلة غير البناءة .
5) ينبغي أن يدرك القائمون على تعليم الخدمة الاجتماعية أن عليهم الدور الأكبر والأهم في عملية الإنقاذ والذي يتمثل في النهوض بالعملية التعليمية التي تنتج أخصائياً اجتماعياً قادراً على المنافسة .

6) يجب أن تبدأ على الفور عملية التطوير الذاتي للعملية المهنية لأعضاء هيئات التدريس وبكل ما تحمله هذه العملية من معان ومستلزمات تؤهلهم للتأثير الايجابي في اتجاه تحقيق هدف المناقشة .
7) توفير الدعم المالي الطويل الأمد لمراكز البحث العلمي في الجامعات والمعاهد العربية القائمة وإنشاء معاهد ومراكز جديدة حيث تدعو الحاجة إلى ذلك وبخاصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية .
8) تعزيز التعاون بين مراكز البحث العلمي والباحثين العرب في العلوم الإنسانية والاجتماعية وتقديم التسهيلات اللازمة لهم وتبادل المعلومات و المصادر والخبرات دون أية عوائق .

إن تطور الأخصائي الاجتماعي يؤثر طردياً في تطور المهنة ولكن عدم اهتمامنا بتأهيل طلاب الخدمة الاجتماعية منذ مرحلة البكالوريوس يجعل منهم عائقا أمام تطوير مهنة الخدمة الاجتماعية ولذلك تصدر منهم الانتهاكات بحق العملاء وبحق المهنة وبحق المجتمع وبذلك لا ننال المكانة المتوقعة لنا كأخصائيين اجتماعيين نحلم بمستقبل مبهر لمهنة الخدمة الاجتماعية .وعليه لابد من الاهتمام باختيار الشخص الأنسب ليمثل المهنة وقيمها و أخلاقياتها.. و أيضاً لابد أن تكون لديه مهارة البحث عن المعلومة... لأن مهنة الخدمة الاجتماعية مهنة يؤثر في تطورها مرور الساعة فلابد أن يكون مؤهلاً لمتابعة كل ما استجد في الخدمة الاجتماعية سواء عالميا أوفي مجتمعه ... لأنه يتعامل مع عملاء لهم احتياجاتهم وتحتم عليه مهنته تلبية هذه الاحتياجات من خلال استغلال كل المصادر المتاحة لخدمته وأيضا استغلال بعض التشريعات للدفاع عن العميل وحقوقه .

* الاقتراحات التي من شأنها أن ترسم الخطوة الايجابية لهذه المهنة :

- إعطاء الفرص لطلاب الخدمة الاجتماعية في تقديم أوراق عمل في المؤتمرات والندوات الاجتماعية والإنسانية .
- تشجيع العمل الاجتماعي في القضايا الاجتماعية من خلال معسكرات بيئية بها أقسام الخدمة الاجتماعية لخدمة المجتمع للربط بين أقسام الخدمة الاجتماعية والمجتمع .
- فتح الحوار الهادف بين مجموعة من الطلاب والطالبات مع علم من أعلام الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع المعروفين أكاديميا وعلميا واجتماعياً .
- حضور عدد من المراكز والجمعيات التي تشكل ارتباطا في دراسة القضايا والمشكلات وإعداد إنموذجات تقييم للمراكز مع كتابة رأي للطلاب والطالبات .

- مشاركة الطلاب في تقديم استشارات اجتماعية في الجامعات والمعاهد و المدارس بشكل تطوعي في بادي الأمر ثم يكون بشكل رسمي ويرفع بذلك للحكومة .
- التنسيق بين الجامعة والخدمة المدنية حول والوظائف والتخصصات .
- أن يكون أولية التوظف بالوظائف المتخصصة حسب المعدل التراكمي ، لتكون الأفضلية للأفضل .
- أن يهتم الأساتذة بالكيف وليس الكم ويتم تقويم الأساتذة بصدق بناء على مستويات الطلاب وآراؤهم وما يحققه من فائدة علمية لطلاب بأي وسيلة كانت
- مستوى الطلاب العلمي يعتمد على ما يعمله ويبذله طوال الفصل الدراسي و باختصار قد يصيب ويخطأ، واقتراحي أن يكون تقويم الطلاب على عملهم و ليس على حفظهم .

وأخيراً...إن تطوير مهنة الخدمة الاجتماعية يتوقف على تطوير الأخصائي الاجتماعي فكلما تطور أداء الأخصائي تطورت المهنة فلابد أن نقوم بتحويل طاقاتنا المعطلة للاستفاد منها في تقديم الخدمة الاجتماعية وتطويرها إلى طاقات فاعلة لأن أفراد المجتمع بحاجة ماسة إلى من يحل مشكلاتهم التي بدت تطفو في مجتمعنا في الوقت الحاضر ولم تجد الأخصائي الاجتماعي الذي يدرس ويشخص ويعالج من منظور اجتماعي .

قائمة المصادر والمراجع:

1- أحمد محمد السنهوري، موسوعة منهج الممارسة المتقدمة للخدمة الاجتماعية وتحديات القرن الواحد والعشرين الميلادي ، الطبعة السادسة المعدلة ، الجزء الخامس " الخدمة الاجتماعية الدولية من منظور الممارسة المهنية المتقدمة ، دار النهضة العربية ، 2007 .

2- رباب راضي عطية محمد ، تقيم برامج التأهيل المرتكز على المجتمع المقدمة للمعاقين ذهنياً القابلين للتدريب ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة الفيوم ، 2011 .

3- سامية بارح فرج ، نحو تصور مقترح لطريقة تنظيم المجتمع لتحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية لرعاية الأطفال المعاقين ذهنيا وأسرهم ، بحث في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، العدد الحادي والعشرون ، 2006 .

4- عبد الله ابراهيم الفايز ، مفهوم الرؤية المستقبلية للوطن ، دولة الإنسانية أم دولة تقنية الطاقة النفطية ، بحث منشور ، إدارة التخطيط والعمران ، المملكة العربية السعودية 2008 ، alfaizdr2@yahoo.com

5- محمد سيد فهمي ، الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية (مجالات تطبيقية ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر 2013.

6- مدحث محمد أبو النصر ، تأهيل ورعاية متحدي الإعاقة " علاقة المعاق بالأسرة و المجتمع من منظور الوقاية والعلاج مع حالات الدراسة " ، ط1 ، القاهرة ، ابتراك للنشر و التوزيع ، 2004 ص250
7- مصطفى عبد الفتاح ، ما أحوجنا إلى الرؤيا المستقبلية – من كوكب أبو الهيجاء ، موقع العرب وصحيفة كل العرب- الناصرة الأحد، 25 نسيان 2010 http://www.alarab.net/Article/28016707:47:21
8- هناء بدوي ، ومحمد عبد الفتاح ، الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع " مدخل نظري "، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، 1991 .
9- ناصر عويس، رؤية مستقبلية لتطوير استراتيجيات وتكنيكات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في المجال التعليمي ، بحث غير منشور ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة الفيوم ، 2010 .

رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في المرحلة المقبلة

أ.محمدعبدالعالي محمد(*) د. أحمد سعد أحمد مسعود (*)

المخلص:

يلعب القطاع الخاص دوراً رئيسياً ومحورياً في عملية التنمية الاقتصادية من خلال إسهامته الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية ومن ثم في رفع معدلات النمو والحد من الفقر، وعلى هذا الأساس فإن تطوير مكانة القطاع الخاص وأدائه يعتبر قضية جد مهمة يتوجب أن ترتكز عليها السياسات الاقتصاديةبما ينعكس إيجابا على النشاط الإقتصادي، إذ أن ذلك يستدعي ضرورة وضع استراتيجية مثلى لتطوير القطاع الخاص تعكس الفهم الصحيح والتصور الواضح لآليات وسبل تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي، حيث ترتكز هذه الإستراتيجية على ثلاثة محاور رئيسة وهي: تحسين وضعية مناخ الأعمال، توفير التمويل اللازم والشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام، وهي المحاور التي تعتبر جد مهمة ومؤثرة في تطور مكانة القطاع الخاص وتحسين أدائه.

مقدمة:يبرز القطاع الخاص بمثابة العنصر الرئيسي في قيام النشاط الإقتصادي، انطلاقاً مما يتميز به من روح المبادرة وتحمل المخاطرة، والتوجه نحو الإبداع والإبتكار بما يضمن له القدرة على المنافسة، والتأثير إيجاباً على عملية النمو الإقتصادي والحد من الفقر، إذ إنه ورغم ما شهده الفكر الإقتصادي من جدل كبير حول تعاظم دوره في النشاط الإقتصادي في ظل تزايد مكانة القطاع العام وأهميته، فإنه يبقى ذا وجود محوري ورئيس لا يجوز الحد منه أو التقليص من تأثيره في فعاليات النشاط الاقتصادي. وعلى هذا الأساس فإن صانعي السياسات الاقتصاديةوما ارتبط بها من تشريعات وأحكام قانونية يستهدفون بشكل رئيس ودائم تحقيق أفضل القرارات ووضع أنسب الإجراءات التي تسمح بتطور أداء القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وما ينتج عنه من آثار إيجابية في معدلات النمو حجم العمالة ومستوى الدخل، خصوصا أنه وفي ظل تعدد العراقيل التي تواجه نمو القطاع الخاص من جهة والإخفاقات التي تميز نشاطه من جهة أخرى، فإن قدرة القطاع الخاص على التطور تتطلب

(*)عضو هيئة تدريس بمعهد سوق الخميس أمسيحل.
(*)عضو هيئة تدريس بجامعة الزيتونة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- سوق الاحد.

وضع إطار متكامل ومتناسق يراعي كافة الجوانب التي من شأنها التأثير في تلك العملية، وهذا ما نحاول الإجابة عنه من خلال هذه الدراسة .

أهداف الدراسة:

ــ محاولة وضع رؤية عامة لإستراتيجية تطوير القطاع الخاص تأخذ في الاعتبار الأساليب الحديث في التنافسية وتنطلق من أساس واضح يتمثل في أهمية تحقيق هدف تنويع الاقتصاد من خلال إقامة اقتصاد قائم على المعرفة و التطورات الخاصة بدور الدولة التنموية.

ــ التعرف على أهمية القطاع الخاص في ليبيا، مع الاستفادة من إيجابيات المرحلة السابقة وتجنب سلبياتها.

أهمية الدراسة: من خلال النظر في المؤشرات المتاحة في الاقتصاد الليبي، يلاحظ تخلف هذا الاقتصاد عن ركب التطور وعدم تحقيق معدلات نمو مقبولة الأمر التي يجعل التفكير في النهوض بهذا الاقتصاد أمراً ضرورياً، وتكمن أهمية الدراسة في أن القطاع الخاص هو المدخل الصحيح لإصلاح الخلل الموجود في القطاع العام مروراً منه إلى الاقتصاد الليبي حيث أثبتت تجربة الملكية العامة انخفاض الإنتاجية ومشاكل أخرى متعددة، ومن ثم حاولت هذه الدراسة وضع تصور لإستراتيجية تطوير القطاع الخاص، ومحاولة استغلال الموارد المادية والبشرية الهائلة فضلاً عن موقع جغرافي متميز .

ما هي جملة الآليات والإجراءات التي تشكل الإطار الرئيس لاستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي؟

حيث إنه وللإجابة عن هذه الإشكالية فقد تضمنت الدراسة زيادة على المقدمة والخلاصة ثلاثة محاور هي على الترتيب التالي:

- دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصاديةوالإجتماعية.
- تطوير القطاع الخاص: بين العراقيل والإخفاقات.
- الإطار المتكامل لاستراتيجية تطوير القطاع الخاص.

1- دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يحتل القطاع الخاص دورا محوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية انطلاقاً مما يتميز به من إمكانات وخصائص تؤهله للتأثير في شتى المجالات الاقتصادية والإجتماعية، وهذا ما يزيد من أهميته ودوره في النشاط

الإقتصادي بشكل يدفع بصانعي السياسة الاقتصادية إلى ضرورة التركيز على آليات تطويره وتوفير المناخ المناسب لنشاطه. ويعرف على أنه:"عنصر أساسيومنظم في النشاط الإقتصادي يكتسي الملكية الخاصة، تقوم فيه عملية الإنتاج بناءاً على نظام السوق والمنافسة، وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل المخاطر القرارات والأنشطة المتخذة"، إذ أنه وفي ظل اقتصاديات السوق التي تقوم على أساس نشاط اقتصادي قوامه القطاع الخاص، فإن آلية السوق وفي ظل نظام المنافسة هي التي تحدد ما ينتجه وما يستهلكه، حيث يشمل القطاع الخاص كل الأعوان الخواص سواء كانوا أفرادا أو جماعات، أغنياء أو فقراء ولا يقتصر فقط على رجال الأعمال، حيث أنه يشمل بذلك جميع الفئات التي تقبل تحمل المخاطرة من خلال ممارسة نشاط ما لأجل تحقيق أرباح ومداخيل في إطار تعظيم المصلحة الخاصة (بن حسين،2008). ويبرز القطاع الخاص بمثابة الركيزة الأساسية لقيام النشاط الاقتصادي و تطوره في أي دولة، إذ أنه ورغم الجدلية القائمة بخصوص أبعاد نشاطه في ظل تواجد القطاع العام، إلا أن الأدبيات الاقتصادية وبالرغم من اختلافها تشير إلى الأهمية الكبيرة التي يلعبها في التأسيس لنشاط اقتصادي ديناميكي مزدهر، وذلك في ظل توافر جملة من الشروط التي تعتبر بمثابة الإطار المتكامل لنشاط القطاع الخاص وتفعيل أدائه في الحياة الاقتصادية.

1-1- القطاع الخاص وتحقيق النمو الاقتصادي:

يعتبر القطاع الخاص القاعدة الرئيسة لتحقيق نشاط اقتصادي حقيقي قائم على انتاج الثروة وتوفير مناصب العمل بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو و تطور ديناميكية على المدى الطويل يسير وفقها النشاط الاقتصادي، إذ تؤكد مدارس الفكر الإقتصادي على اختلاف توجهاتها على أن القطاع الخاص وفي ظل توافر جملة من الشروط التي تعكس بيئة نشاطه هو المحرك الرئيس لعملية النمو الاقتصادي وذلك انطلاقا من عملية الاستثمار وتراكم رأس المال، حيث أنه ونظرا لما يتحمله من تكاليف وكذا للمنافسة السائدة في السوق فإن الكفاءة في الأداء والتنظيم المحكم للنشاط والعمل على التجديد والابتكار بشكل ديناميكي هو السبيل الوحيد لتحقيق الربح ومن ثم المحافظة على مكانته في السوق بما ينعكس إيجاباً على عملية النمو الاقتصادي (ريتشارد و آخرون،2007) حيث تؤكد العديد من الدراسات في هذا الصدد على أن تطوير القطاع الخاص يسهم في خلق نمو اقتصادي سريع ويستمر على المدى الطويل، وهذا ما انعكس بالخصوص على تزايد الاتجاه في العديد من الدول بداية الثمانينات من القرن الماضي نحو عملية خوصصة المؤسسات العمومية

وتوسيع مكانة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، والتي تتمثل في إعادة تخصيص الموارد من القطاع العام إلى القطاع الخاص بشكل يزيد من مكانته في النشاط الاقتصادي، إذ إن عملية الخوصصة تحول الاهتمام من الأهداف السياسية التي يعكسها نشاط القطاع العام إلى الأهداف الاقتصادية التي يعكسها نشاط القطاع الخاص(شعيب،2009) ،وقد جاء هذا التحول انطلاقا مما يتميز به من مزايا عديدة مقارنة بالقطاع العام **وذلك كما يلي:**

- ارتكاز نشاطه الاقتصادي على تحقيق الربح مقارنة بالقطاع العام الذي يغيب عن نشاطه مفهوم الربح في النشاط لطغيان الهدف الاجتماعي ذو الخلفية السياسية على الهدف الاقتصادي في نشاطاته.
- الكفاءة في إدارة الموارد نظرا لما يتحمله من تكاليف في مقابل الحصول عليها، في حين أن القطاع العام يتميز في الغالب بالتبذير وعدم الرشادة في استخدام الموارد.
- قدرة القطاع الخاص على خلق الحوافز وتوفيرها لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الإنتاجية والصرامة في الأداء.
- الإدارة الكفؤة للنشاط الاقتصادي بالنسبة للقطاع الخاص انطلاقا من استهدافه للموارد البشرية المؤهلة ذات الخبرة والمهارة والكفاءة العالية.
- التميز بروح المبادرة وديناميكية الابداع والابتكار والتجديد في النشاط الإقتصادي للقدرة على المنافسة والبقاء في السوق بخلاف القطاع العام.

2-1- القطاع الخاص والحد من الفقر:

إن إسهام القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي ينتج عنها العديد من المزايا التي تسهم في استكمال الهدف الاجتماعي للهدف الاقتصادي من تطوير القطاع الخاص، بشكل يزيد من أهمية تخطيط ووضع استراتيجية ملائمة لنهوض وتعاظم مكانة ودور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. و تعتبر قضية الفقر من أهم القضايا التي تواجه صانعي السياسات الاقتصادية، و ذلك انطلاقاً من تأثيراتها الاجتماعية بشكل رئيس والتي تتطلب ضرورة العمل على الحد من انتشارها ومعاناة أفراد المجتمع من تداعياتها، حيث إن الحد من الفقر يتجلى من خلال القدرة على توفير فرص عمل وزيادة الدخول، وفي هذا الصدد فإن القطاع الخاص في ظل اقتصاد تنافسي يلعب دوراً رئيساً في ذلك من خلال المؤسسات والشركات سواء الصغيرة أو الكبيرة منها والتي تعتبر بمثابة المحرك الرئيس لتوفير فرص العمل وزيادة الدخول بما يساهم في الخروج من دائرة الفقر(أبودلال، 2008). وباعتبار أن القطاع الخاص يسهم

في تحقيق نمو اقتصادي سريع على المدى الطويل فإنه يعمل على توفير المزيد من المداخيل الضريبية لخزينة الدولة، بشكل يسمح لها بتوفير التمويل اللازم للعديد من الأنشطة المرتبطة بأدائها والموجهة خصيصا لاستفادة الفقراء منها كالخدمات الصحية والتعليمية، وهو ما يضمن تحسناً في مستوى المعيشة بشكل ملحوظ، كما تشير العديد من الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط عكسية بين معدلات الفقر ومعدلات النمو الإقتصادي كما تؤكده تجارب الدول الآسيوية المتقدمة، حيث إن مؤشر الفقر انخفض سنوات الثمانينات وبداية التسعينات و سجل ارتفاعاً كبير في معدلات النمو الإقتصادي آنذاك، في حين أنه شهد ارتفاعا إبان الأزمة المالية لسنة 1997 والتي أسفرت عن انخفاض كبير في معدلات النمو الاقتصادي للدول المعنية(Asian development bank). و يبرز نمو دخول الفقراء من خلال مقاربتين أساسيتين(مرسي،1996) ،المقاربة النسبية والتي تشير إلى أن الحد من الفقر من خلال نمو حجم الدخول يتجلى من خلال نمو دخول الطبقة الفقيرة بمعدل أكبر من متوسط معدل نمو الدخول (نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام)، بشكل يحد من الفجوة والطبقية بين الفقراء والأغنياء بشكل نسبي، في حين أن المقاربة المطلقة تشير إلى أنه يتجلى من خلال مستوى معدل نمو دخول الفقراء وذلك لتحديد حجم الزيادة أو النقصان في عدد الأفراد تحت المستوى المحدد من خط الفقر.

وتتفاوت عملية الحد من الفقر من اقتصاد لآخر ومن فترة زمنية لأخرى، حيث إن نجاحها يتحدد من خلال وضعية مؤشرين رئيسيين وهما: معدل النمو ومعدل التوزيع ، حيث إن معدل النمو الذي يسير في الاتجاه الموجب يقيس إلى أي مدى ترتفع دخول الفقراء أي التوسع بشكل عمودي، في حين أن معدل التوزيع الذي يسير في الاتجاه السلبي يقيس تأثير التغيرات في طريقة توزيع الدخول على دخول الفقراء أي التوسع بشكل أفقي، حيث إنهما مؤشران متعاكسان في الإتجاه، ومن ثم فإن مدى إمكانية الحد من الفقر من عدمها تتحدد انطلاقا من مقارنة حجم كلا المعدلين مع بعضهما البعض، إذ إنه كلما ارتفع معدل النمو أو انخفض معدل التوزيع فإن ذلك ينعكس إيجابا على عملية الحد من الفقر، ومن ثم فإنه وكما هو مهم أيضا التركيز على نمو حجم الدخول للفقراء، فإن العمل على استهداف الحد من اللاعدالة في توزيع الدخول لا يقل عنه أهمية في عملية الحد من الفقر(البنك الدولي،2011).

2- تطوير القطاع الخاص|(بين العراقيل والإخفاقات):

إن مسألة تطوير القطاع الخاص في أي دولة هي مسألة جد مهمة و ضرورية ليس فقط من خلال ما يترتب عنها في النشاط الإقتصادي من آثار ايجابية، وإنما أيضاً انطلاقاً مما يتعلق بها من قضايا جد حساسة متمثلة سواء من خلال العقبات والعراقيل التي تحد من تطور القطاع الخاص، أو من خلال الإخفاقات التي يتميز بها نشاط القطاع الخاص، وهي قضايا يتوجب أخذها بعين الإعتبار في سبيل وضع استراتيجية ملائمة لتطوير القطاع الخاص و تفعيل دوره في تحقيق التنمية الاقتصاديةوالاجتاعيةعلى حد سواء.

2-1- العراقيل التي تواجه تطور القطاع الخاص:

هناك جملة من العوامل التي تعتبر بمثابة قيود تحد من تطور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي يمكن تقسيمها إلى نوعين:

2-1-1- القيود المالية: وهي القيود التي تمس عملية تمويل مؤسسات القطاع الخاص ونجد منها:

أ_ تكلفة رأس المال: وتتمثل في الفائدة المدفوعة من قبل مؤسسات القطاع الخاص في سبيل الحصول على رأس المال الضروري لنشاطها، وتعتبر من أهم العناصر التي تؤثر في عملية تمويلها ومن ثم في نموها وتطورها، وذلك انطلاقا من دورها الرئيسي في تحديد مدى إمكانية التوسع في الاستثمارات من عدمها. وتسهم عدة عوامل في ارتفاع تكلفة رأس المال منها: ارتفاع تكاليف الوساطة المالية، تقلبات أسعارالصرف وارتفاع درجة المخاطرة سواء ما تعلق الأمر بالمخاطر المنتظمة أو المخاطر غير المنتظمة.

ب_ سياسات الإقراض: إن الأهمية التي يحتلها التمويل عن طريق الاستدانة من القطاع المصرفي يزيد من ثقل تأثير سياسات الإقراض التي تتبعها البنوك بشكل كبير على إمكانية حصول مؤسسات القطاع الخاص على التمويل اللازم لمتابعة أنشطتها الإقتصادية وتطويرها.وفي هذا الصدد فإن العديد من مؤسسات القطاع الخاص التي ترغب بحكم مشاريعها الإستثمارية في التمويل طويل الأجل عن طريق القروض، بسبب عدم قدرتها على الدخول لسوق رؤوس الأموال لعدم توافرها على الشروط المطلوبة لذلك أو لارتفاع تكاليفه، تجد صعوبة في الحصول على ما تطلبه نظرا لأن السياسة الإقراضية للعديد من البنوك ترتكز بالأساس على التمويل قصير الأجل نظرا لحاجتها للسيولة من

جهة ولتفادي مخاطر عدم التسديد من جهة أخرى، وهو ما يسهم في مزيد من القيود التمويلية على القطاع الخاص بما يؤدي إلى ضعف وتيرة نموه وتطوره.

جـ_ درجة تطور أسواق رؤوس الأموال: تسهم أسواق رؤوس الأموال المتطورة وفي ظل العولمة المالية في جلب المدخرات سواء المحلية منها أو الخارجية، وهو ما من شأنه خفض تكاليف التمويل الذي يكون إما عن طريق طرح أسهم أو طرح سندات تبعا للقرار التي يتخذه طالب التمويل، وعليه فإن عدم تطور أسواق رؤوس الأموال بالشكل الكافي يضيق من فرص التمويل المتاحة أمام مؤسسات القطاع الخاص بشكل يؤدي إلى ضعف أدائه في النشاط الاقتصادي.

2-1-2 القيود غير المالية: هناك على غرار القيود المالية جملة من القيود الأخرى غير المالية التي تؤثر سلبا في تطور القطاع الخاص وتبرز كما يلي:

أ_ وضعية مناخ الأعمال: إن وضعية مناخ الأعمال في أي دولة لها تأثير كبير في وضعية القطاع الخاص وأدائه في النشاط الاقتصادي، خصوصا وأنها تشير إلى جملة الضوابط والإجراءات والتشريعات الحكومية التي تحكم نشاط القطاع الخاص بمختلف جوانبه.وحسب البنك الدولي فإن وضعية مناخ الأعمال يتم النظر إليها انطلاقاً من توليفة مؤشرات تحدد مدى سهولة أداء الأنشطة الاقتصادية في كل دولة، وهي تنقسم ما بين "مؤشرات الترتيب التصنيفي القانونية" وتتمثل في مؤشر الحصول على الإئتمان ومؤشر حماية المستثمرين انطلاقا من ارتباطها بجانب قانوني يحكمها، و"مؤشرات الوقت والتكلفة" المتمثلة في مؤشرات: بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، تسجيل العقارات، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود، تصفية النشاط التجاري، وهي مؤشرات تقوم على أساس قياس الوقت والتكلفة المستغرقين في أدائها(ريتشارد وآخرون،2007). وعليه فإن تدهور وضعية مناخ الأعمال من خلال ما أشير لها من مؤشرات له الأثر الكبير في تطور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي، بحكم أن ذلك يدفع إلى نفور المستثمرين سواء محليين كانوا أو أجنبيين مما يحد من وجود القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

ب_ السوق الموازي: ويقصد به كافة الأنشطة المولدة للدخل التي لا تسجل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام، إما لتعمد إخفائه تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما أن هذه الأنشطة المولدة للدخل تعد مخالفة للنظام القانوني السائد في الدولة (آبودلال،2008).

ويتجلى الأثر السلبي للسوق الموازي في تطور القطاع الخاص في كونه يعد منافسا غير شرعي في النشاط الاقتصادي لا يتحمل أية تكاليف مما يساعد على تصريف منتجاته وخدماته بأسعار أقل، عكس مؤسسات القطاع الخاص التي تشتغل بطريقة رسمية وقانونية، ينتج عنها تحمل عدة تكاليف أهمها دفع الضرائب مما يسهم في ارتفاع أسعار منتجاتها وخدماتها بشكل يجعلها في حالة عدم القدرة على المنافسة، زيادة على ما ينتج من خرق لحقوق الملكية من طرف السوق الموازي، مما يحد من رغبة المستثمرين في دخول السوق وتحمل المخاطرة لعلمهم المسبق بعدم توافر مناخ نزيه للمنافسة بشكل يحد من اتساع وجود القطاع الخاص الرسمي في النشاط الاقتصادي.

جـ_ القوانين والتشريعات الحمائية: ونخص بالذكر هنا القوانين المنظمة لحركة رؤوس الأموال وقوانين التصدير والاستيراد وقواعد الشراكة بين رأس المال المحلي والأجنبي، والتي يكون الهدف منها هو حماية الاقتصاد المحلي، إذ إن عدم مراعاتها للظروف السائدة في الاقتصاد العالمي والمحلي من شأنه أن يؤثر سلباً في تطور القطاع الخاص خصوصا في الدول النامية، وذلك من خلال الحد من مشاركة القطاع الخاص الأجنبي الذي يتميز في الغالب بالخبرة والتكنولوجيا المتطورة وله انعكاسات إيجابية على تطور القطاع الخاص المحلي.

د_ غياب المنافسة: إن تطور القطاع الخاص وتزايد نموه ومساهمته في النشاط الإقتصادي يرتبط بشكل رئيسي بمدى تطور نظام المنافسة في الحياة الاقتصادية، كونها تعتبر الدافع الرئيس للمؤسسات على التطور من خلال عمليات الإبداع والابتكار في مختلف الجوانب بما ينعكس إيجابا على أدائها في النشاط الاقتصادي، وعلى هذا الأساس فإنه يتوجب الحد من عمليات الاحتكار والعمل على تحرير التجارة بما يمكن من اتساع السوق ومن ثم فتح المجال للمنافسة وما ينعكس عنها من ارتفاع الكفاءة في الأداء الاقتصادي للقطاع الخاص.

ه_ تعاظم مكانة القطاع العام: تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن القطاع الخاص وجب أن يتميز بالحرية في النشاط الاقتصادي وكذا في امتلاك وتسيير الموارد الاقتصادية، باعتباره العنصر الرئيس في قيام النشاط الاقتصادي من خلال تميزه بالكفاءة في الأداء والرشادة في تسيير الموارد، في حين يبرز القطاع العام بمثابة عنصر مكمل لنشاط القطاع الخاص من خلال تأسيس البنية القانونية وتهيئتها، المؤسساتية والتحتية، فضلاً عن القيام ببعض الأنشطة

الاقتصادية الحيوية التي يضمن من خلالها تحقيق المصلحة العامة كخدمات الكهرباء، الغاز والماء.وعلى هذا الأساس فإن دور القطاع العام في النشاط الإقتصادي يكون محدودا بالشكل الذي يسمح بتوفر الحرية الكاملة والموارد الكافية لنشاط القطاع الخاص، ومن ثم فإن تعاظم مكانة القطاع العام عن ما هو محدد لها أن تكون ينجر عنه إزاحة لنشاط القطاع الخاص الذي تضيق عليه بذلك فرص الإستثمار والتوسع في ظل تحول الموارد الاقتصادية نحو القطاع العام، وهذا ما يؤدي زيادة على تضييق فرص التوسع في السوق إلى الحد من المنافسة ومن ثم غياب عمليات الإبداع والابتكار - الذي تتميز به أنشطة القطاع العام - عن النشاط الإقتصادي.

2-2- إخفاقات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي:يتميز نشاط القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية بعدد من السلبيات التي تؤثر سلبا في أدائه على النشاط الإقتصادي والتي تتميز في الغالب بتعارضها والمصلحة العامة، إذ إنها ترتبط بشكل رئيس بطبيعة نشاط القطاع الخاص الذي يهدف إلى تحقيق الربح ومن ثم تعظيم المصلحة الخاصة، و بالتالي فإنه من المنطقي أن يبرز هناك نوع من التعارض بين نشاط القطاع الخاص والمصلحة العامة للاقتصاد و المجتمع اصطلح عليه لدى المفكرين الإقتصاديين"إخفاقات آلية السوق".ومن أهم ما يعاب على نشاط القطاع الخاص هو ما تعلق بتخصيص الموارد في الحياة الاقتصاديةبين مختلف الجوانب، حيث إن سعي القطاع الخاص إلى تحقيق الربح بدرجة أولى يؤدي به إلى عدم مراعاة أية توازنات تخص عملية تخصيص الموارد في النشاط الاقتصادي، وهو ما من شأنه أن يعود بالسلب على الجانب الاقتصادي و الاجتماعي مالم يتم اتخاذ الإجراءات الضرورية لذلك، ضف إلى ذلك الآثار السلبية التي تنتج عن نشاط القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية وأهمها التلوث مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بعملية التنمية المستدامة والإجراءات والسياسات المتخذة في سبيل تدعيمها (عبدالعالي ، 2012) .ولعل ما يزيد من إعاقة نمو القطاع الخاص وازدياد التوجه نحو منح دور أكبر للقطاع العام في النشاط الإقتصادي هو ما يتسبب فيه القطاع الخاص من أزمات حادة تعصف بالتوازن الاقتصادي والاجتماعي، إذ أن تعاظم هيمنة القطاع الخاص على فعاليات النشاط الاقتصادي يكون بالأساس تحت هدف المصلحة الخاصة وهو ما يخل بالتوازن العام اقتصاديا كان أو اجتماعيا، حيث أن التوجه الرئيس لتحقيق الربح وتعظيم المصلحة الخاصة يدفع بالعديد من أعوان القطاع الخاص إلى خرق القوانين وتجاوز أي اعتبار لمصلحة الاقتصاد

والمجتمع بدرجة أولى مما يؤدي إلى بروز اختلالات تدفع إلى الوقوع في أزمات حادة.

3- الإطار المتكامل لاستراتيجية تطوير القطاع الخاص:إن عملية وضع استراتيجية معينة تستهدف تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من خلال جملة آليات وإجراءات، يتوجب أن تنطلق قبل كل شيء من الأخذ بعين الاعتبار لجملة العراقيل والإخفاقات التي تواجه عملية تطور القطاع الخاص و التي أشرنا إليها في المحور السابق، مما يسمح بوضع تصور سليم وفعال للآليات التي يتوجب توفيرها و يمكن من تطوير مكانة القطاع الخاص وأدائه في النشاط الاقتصادي.وعلى هذا الأساس فإنه يمكن إبراز جملة من الآليات تشكل في ترابطها الاستراتيجية المثلى لتطوير القطاع الخاص وهي كما يلي:

3-1- توفير مناخ ملائم ومحفز للأعمال: إن من أهم الآليات التي وجب تحققها كشرط رئيسي في بناء استراتيجية لتطور القطاع الخاص هي ما تعلق بضرورة توفير أفضل الظروف التي ينشط في إطارها القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية والتي تشكل ما يسمى بمناخ الأعمال، حيث تعرفه المؤسسة العربية لضمان الإستثمار على أنه مجمل الأوضاع القانونية والإقتصادية والاجتاعية والسياسية التي تكون البيئة التي يتم فيها النشاط الإستثماري، حيث تتغير وتتداخل مكونات هذه البيئة فيما بينها إلى حد كبير مما يصعب من إبراز تأثيراتها على حدى (علي توفيق، 1999). وعلى هذا الأساس فإنه من الواجب العمل على توفير بيئة مساعدة ومحفزة على النشاط وذلك انطلاقا من العناصر التالية:

3-1-1 التشاور بين القطاع الخاص والعام :حيث إن الدولة تضطلع بدور رئيس في توفير المناخ الملائم والمساعد على النمو والتطور في الأداء من خلال جملة السياسات التي تقرها في هذا الإطار، سواء كانت السياسات الاقتصادية أو التشريعات والأحكام القانونية و التي تعكس الجو المحيط بنشاط القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، لكن ذلك لا يمنحها القدرة على التصور الواضح والسليم لكيفية بناء وتوفير المحيط الملائم والمحفز على الأداء إلا بمشاركة من القطاع الخاص وهو المعني بهذه الإجراءات والآليات، حيث إن إجراء المشاورات بين الهيئات الحكومية المعنية بتوفير المناخ الملائم عن طريق السياسات والإجراءات الموضوعة من جهة و القطاع الخاص المعني بالنشاط والتفاعل في الحياة الاقتصاديةفي ظل ما تقره الهيئات الحكومية من إجراءات وآليات من شأنه التوصل إلى بناء بيئة نشاط ملائمة ومحفزة على

المبادرة بما ينعكس إيجاباً على مكانة ودور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

3-1-2 وضع الإطار التشريعي والقانوني المناسب: يسهم الإطار التشريعي و القانوني في خلق المبادرة والتحفيز على النشاط الاقتصادي من خلال ما يوفره من ثقة وطمأنينة في الاقتصاد و المجتمع، حيث إنه يمس المؤسسات و الشركات انتاجية كانت أو خدماتية بصفة مباشرة من خلال جوانبه التنظيمية و الإدارية، أو بصفة غير مباشرة من خلال آثاره في مختلف القطاعات التي لها صلة وثيقة بنشاط القطاع الخاص كالقطاع المصرفي أو قطاع التأمينات، ومن ثم فإنه يتوجب العمل على وضع الإطار القانوني والتشريعي المناسب لأداء القطاع الخاص والذي من الضروري أن يتواكب مع التطورات الاقتصادية محليا وخارجيا تجنبا لأية اختلالات أو انعكاسات سلبية.إذ نجد فيما يتعلق بتنظيم وسير نشاط القطاع الخاص الإجراءات الخاصة بالبدء في النشاط و تأسيس الوحدة الاقتصادية، إجراءات استخراج التراخيص، القوانين المتعلقة بالتخلف عن التسديد، القوانين المتعلقة بإبرام العقود، والتي يتوجب تبسيطها و تسهيل أدائها بما يجنب المزيد من العراقيل، وكذا ما تعلق بقوانين حقوق الملكية التي وجب أن تعكس حماية أكبر لحقوق المستثمرين في النشاط الاقتصادي في ظل تنامي ظاهرة السوق الموازي في الإقتصاديات العالمية، حيث أن ذلك من شأنه خلق نظام للمنافسة من جهة ومن جهة تسهيل الدخول إلى السوق للمشروعات الصغيرة بشكل ينعكس إيجاباً على نشاط القطاع الخاص (تملك القطاع العام،2003). أما في الجانب المتعلق بطبيعة نشاط القطاع الخاص وحجمه فهو ما تعلق بالتشريعات والأحكام التي تخص عملية دخول رؤوس الأموال والفوائد المترتبة عنها و خروجها وكذا للأعباء الضريبية التي يتحملها القطاع الخاص والقوانين المتعلقة بالتصدير والاستيراد، حيث إنه من الضروري العمل على توفير بيئة قانونية و تشريعية محفزة على المخاطرة والتوسع في النشاط انطلاقا من الثقة والمبادرة التي توفرها تلك النصوص التشريعية والقانونية، من خلال زيادة حجم الإستثمارات الخاصة سواء كانت محلية أو أجنبية، كما يتوجب توفير المزايا وتخفيض الأعباء و التكاليف على رؤوس الأموال بما يضمن استقطابا أكبر لها من شأنه أن ينعكس إيجاباً على أداء القطاع الخاص وتطوره.

3-1-3 توفير وتطوير البنى التحتية: تلعب البنى التحتية بما تحتويه من شبكة الطرق والجسور والموانئ و المطارات وشبكة الاتصالات وقنوات الصرف الصحي والمياه دوراً مهماً في تطور نشاط القطاع الخاص، حيث إنها تعتبر

من الخدمات الأساسية التي تساعد على تسهيل أداء المعاملات وتسريعها ومن ثم المساهمة في توسع أكبر لنشاط القطاع الخاص ووجوده في النشاط الإقتصادي (بركات، 2001) فتدهور البنى التحتية يؤدي إلى عرقلة نشاط القطاع الخاص من خلال التسبب في صعوبة أداء المعاملات والمبادلات التجارية وبطئها ، ارتفاع في التكاليف وعدم القدرة على الحصول على أسواق جديدة، ومن ثم يتوجب العمل على تطويرها بما يسهم في: دخول المزيد من المتعاملين في السوق، القدرة على توفير عوامل الإنتاج وانتقالها واكتشاف أسواق جديدة تساعد على زيادة الإنتاج.

3-1-4 تنمية الموارد البشرية: تعتبر تنمية الموارد البشرية بمثابة عملية استثمار لرأس المال البشري، حيث تعرف بأنها عملية تطوير مهارات وقدرات ومعارف القوى العاملة عن طريق عمليات التدريب والتكوين، بما يساهم في رفع مساهمتها في عملية الإنتاج إلى أقصى حد ممكن. ويسهم تطور الموارد البشرية في زيادة الكفاءة في الأداء للقطاع الخاص، حيث أن ذلك يتيح من تطوير نظم الإدارة و أساليب التسيير ويمكن من تطوير عمليات التجديد و الإبتكار التي من شأنها خلق ديناميكية متواصلة في عمليات الإستثمار و الإنتاج (الربيعي،2004) مما يسمح بتطور مكانة القطاع الخاص وتعزيز مساهمته في النشاط الإقتصادي، بخلاف لو لم تتميز الموارد البشرية بالتطور فإن ذلك سينعكس سلباً على تطور القطاع الخاص الذي وفي ظل امتداد العولمة واشتداد المنافسة فإنه لن يتطور ويوسع من نشاطاته بحكم ضعف تطور الموارد البشرية على مستواه وعدم مواكبتها للإتجاهات الحديثة في التنظيم و التسيير والابتكار.

3-1-5 تحقيق الإستقرار السياسي (الجرتلي،1977**):**يعتبر الاستقرار السياسي داعما قويا لوجود القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتطوره من خلال دوره الكبير في جلب الاستثمارات الخاصة سواء المحلية منها أوالخارجية، حيث يعكس ثقة أعلى وضمانا أكبر بخصوص إمكانية تحقيق المكاسب في النشاط الاقتصادي، فعدم الاستقرار السياسي يزيد من حالة الشك وعدم اليقين بخصوص الأوضاع الاقتصادية مما يحد من مبادرة القطاع الخاص ورغبته في الاستثمار والتوسع. حيث إنه وفيما يخــص العلاقة بين الاستقرار السياسي والاستثمار الخاص،فقد أكدت دراسة لـ **R. S. Basi**أن الإستقرار السياسي يؤثر في اتخاذ القرار الإستثماري بنسبة 63%، كما بينت المؤسسة العربية لضمان الإستثمار في تقريرها حول العناصر المحفزة و المثبطة للاستثمار الخـاص في عدد من الدول العربية، أن توافر العناصر

المحفزة للاستثمار الخاص في دولة ما يتزامن وتمتعها بالاستقرار السياسي والاقتصادي باعتباره عاملاً رئيساً في تطور الاستثمار الخاص (بن حسين 2008).

3-1-6 الحد من تعاظم مكانة القطاع العام :إن تزايد مكانة القطاع العام في النشاط الإقتصادي تؤثر سلباً في تطور النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، حيث إن ذلك يسهم في الحد من توافر الموارد الاقتصادية من جهة، وإلى غياب المنافسة وبروز الاحتكارات في النشاط الإقتصادي من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس فإنه يتوجب الحد من دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي إلى الحد الذي لا يؤثر سلبا في نشاط القطاع الخاص ويضمن من خلاله تحقيق الأداء الأفضل للنشاط الاقتصادي. و تبرز عملية الخوصصة أحد أهم العوامل الرئيسة في الحد من دور القطاع العام وتزايد مكانة القطاع الخاص وتفعيل دوره في الحياة الاقتصادية، إذ إنه من خلالها يمكن فتح المجال أمام توسع الملكية الخاصة لتشمل المزيد من الأنشطة الإقتصادية، وهذا ما يزيد من المنافسة في النشاط الاقتصادي بشكل يتطلب تطوير عمليات الابتكار والتجديد والتسويق ونظم الإدارة والتسيير مما ينعكس إيجاباً على عمليات الاستثمار و الانتاج.

3-2- توفير التمويل لتحقيق الإستثمارات:إن ما تتطلبه أي استراتيجية تستهدف تطوير القطاع الخاص هو العمل على وضع الآليات التي تسمح بتوفير التمويل الذي يعتبر بمثابة المحرك الرئيس لنشاط القطاع الخاص، بحيث إن توافره سواء من ناحية الحجم أو من ناحية النوع يتيح المزيد من الفرص لتحقيق الاستثمارات.وتتحقق عملية توفير التمويل الضروري لنشاط القطاع الخاص من خلال ما يلي:

3-2-1 تعبئة المدخرات:من الواجب على القطاع المصرفي تطوير عملية تعبئة المدخرات بشكل يسمح بتوفير قدرة تمويلية كافية للأنشطة الاقتصادية للخواص، وذلك يستلزم قبل كل شيء تطوير بنية القطاع المصرفي من خلال فتح المجال أمام المنافسة بين البنوك محلية كانت أو خارجية بشكل ينعكس إيجابا على خدماتها المصرفية، و يدفع إلى أداء أفضل في عملية جلب المدخرات وهو ما من شأنه أن يعود بالإيجاب على عملية التمويل.

3-2-2 مساعدة المشروعات الصغيرة والجديدة في السوق:تعاني المشروعات الصغيرة والجديدة في النشاط الاقتصادي من صعوبة الحصول

على التمويل سواء لارتفاع تكاليف القروض أو لعدم قدرتها على الدخول لسوق رؤوس الأموال، وهذا ما يتطلب مرونة في إجراءات التمويل للمشروعات الصغيرة من طرف البنوك التي تعتبر المصدر الوحيد لها للحصول على التمويل، حيث إنه من الضروري العمل على تأجيل آجال الدفع أو تخفيض الفوائد بما يضمن لها الحصول على السيولة الكافية لتطوير أنشطتها الاستثمارية والإنتاجية، خصوصا وأنها لا تبدأ في تحقيق الأرباح إلا بعد سنوات من بداية النشاط (شعيب 2009).

3-2-3 تطوير أسواق رؤوس الأموال: إن ما تلعبه أسواق رؤوس الأموال من دور كبير في تمويل المشروعات الإستثمارية يزيد من أهمية الاهتمام بتطويرها وتفعيل مكانتها في عملية تمويل الاقتصاد، حيث لأنها تسهم في توفير التمويل سواء كان تمويلاً محلياً أو تمويلاً خارجياً، تمويلاً بالدين (سندات) أو تمويلاً بالملكية (الأسهم)، إضافة إلى أنها تلعب دوراً كبيراً في تطور أداء المؤسسات والشركات الخاصة المتعاملة فيها باعتبارها تبرز كمرآة عاكسة للنشاط الإقتصادي، حيث إنه على كل مؤسسة طالبة للتمويل فيه أن تتميز بأداء اقتصادي ومالي جيد ومريح حتى تتمكن من تصريف أوراقها المالية المطروحة للتداول سندات كانت أو أسهما و الحصول على التمويل اللازم، وهذا ما يصب في مصلحة تطوير أداء القطاع الخاص. وعليه فإنه من الواجب العمل على: تطوير أسواق رؤوس الأموال من خلال وضع النصوص والتشريعات المناسبة المنظمة لنشاطها والحد من وجوود مؤسسات القطاع العام عن طريق خوصصتها وتسهيل إجراءات دخول مؤسسات القطاع الخاص إلى أسواق رؤوس الأموال، إضافة إلى وضع التحفيزات التي من شأنها استقطاب رؤوس أموال خارجية تسهم في تطوير عمليات التداول فيها بشكل يزيد من عمقها وكفاءتها بما ينعكس إيجاباً على آلية تمويل القطاع الخاص في الإقتصاد المحلي (البنك الدولي، 2001).

3-3 الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص: تدخل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الإتجاهات الحديثة لتطوير القطاع الخاص وتعزيز مكانته في النشاط الاقتصادي، حيث تزايد عدد البلدان التي اختارت التوجه نحو الشراكة بين قطاعيها العام و الخاص قصد فتح مجال آخر للتوسع في النشاط للقطاع الخاص ألا وهو قطاع البنى التحتية والخدمات المرتبطة به والذي تنفرد به في عادة الدولة من خلال مؤسساتها العامة (شارلوز،2000). وتشير بعض التجارب أن مشاريع البنية التحتية الاقتصادية (النقل) هي الأكثر استقطابا

للشراكة بين القطاعين العام و الخاص مقارنة بمشاريع البنية التحتية الاجتاعية (الصحة والتعليم) وذلك للأسباب التالية:

- تمتع مشاريع البنية التحتية الاقتصادية بمعدلات ربحية عالية تزيد من جاذبية القطاع الخاص لها.
- جاذبية رسوم الاستخدام بشكل أكبر في مشاريع البنية التحتية الاقتصادية.
- تمتع مشاريع البنية التحتية بأسواق أكبر مقارنة بمشاريع البنية التحتية الاجتماعية.

وزيادة على ما توفره الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أسواق جديدة لتطور نشاط القطاع الخاص وما ينتج عن ذلك من آثار إيجابية على معدلات النمو الاقتصادي والحد من الفقر، فإنها تسمح بتجنب تأجيل أو إلغاء تشييد هذه البنى التحتية في حال لم تكن الدولة وهي المكلفة بتشييدها قادرة على توفير مخصصاتها المالية، وما قد ينتج عن ذلك من آثار سلبية في الاقتصاد والمجتمع نظرا للأهمية القصوى التي تتمتع بها البنية التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي. كما أن الشراكة بين القطاع العام والخاص من شأنها التخفيف من قيود الإنفاق والعجز في الميزانية من جهة، كما يمكنها من جهة أخرى اقتصاد النفقات الموجهة للبنية التحتية وتوجيهها نحو استخدامات أخرى في حاجة للتمويل تتكفل الدولة بأدائها وتحمل تمويلها مما يعود بالإيجاب على الاقتصاد والمجتمع(ريتشارد وآخرون2007).

الخلاصة: يعتبر القطاع الخاص المحرك الرئيسي لعملية النمو الإقتصادي، و ذلك لما يتميز به من روح المبادرة وتحمل المخاطرة في سبيل تحقيق الربح و تعظيم المصلحة الخاصة، وما يرافق ذلك من عمليات التجديد والابتكار بشكل ديناميكي تسهم في تطوير قدراته الإنتاجية وتعزز من دوره في النشاط الاقتصادي.وعلى غرار إسهامه في النمو الإقتصادي فإن القطاع الخاص يلعب دوراً كبيراً في الحد من الفقر انطلاقا مما يوفره من فرص عمل وارتفاع في الدخول، إذ إن تطوره يسهم في مشاركة الفقراء في النشاط الاقتصادي وبالتالي استفادتهم من مناصب عمل توفر لهم دخولا تمكن من تحسين مستويات معيشتهم والخروج بهم من دائرة الفقر.وعلى هذا الأساس فإن تطوير القطاع الخاص يعتبر قضية جد مهمة سواء من جانبها الاقتصادي أو الاجتماعي، لكن ما يعترض ذلك من عراقيل و إخفاقات تحد من تطوير القطاع الخاص إذا يتطلب وضع استراتيجية مثلى تعكس الفهم والتصور الصحيح لآلية تطوير القطاع الخاص، والتي يتوجب أن ترتكز على المحاور التالية التي تشكل

مجتمعة الإطار الرئيس الذي وجب أن تقوم عليه أية استراتيجية في عملية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وهي:

- ضرورة توفير مناخ ملائم ومحفز يساعد على القيام بالنشاط الاستثماري، و ذلك من خلال جملة إجراءات تعكس أفضل الظروف الاقتصادية والقانونية و السياسية لنشاط القطاع الخاص.

- توفير التمويل الكافي لتحقيق الاستثمارات سواء عن طريق القروض بتطوير القطاع المصرفي أو عن طريق أسواق رؤوس الأموال التي تعتبر محفزاً رئيسياً على تطور أداء القطاع الخاص .

- ضرورة إحداث شراكة بين القطاعين العام والخاص والتي تعكس نوعاً من التكامل في النشاط الاقتصادي يخدم كلا القطاعين، ويؤسس لنمو ديناميكي للقطاع الخاص الذي يتمكن بذلك من الحصول على فرص أوسع لتوسيع نشاطه ومن ثم تعزيز مكانته وأدائه بما يعود بالفائدة على النشاط الإقتصادي.

Abstract:

The private sector plays a key and pivotal role in the economic development process through effective in stimulating economic life contribution and then in raising growth rates and poverty reduction, and on this basis the development of the status and performance of the private sector is a very important issue that must underpin economic policies, including a positive impact on economic activity, as it calls for the need to develop an optimal strategy for the development of the private sector reflects a correct understanding and a clear vision of the mechanisms and ways of activating the role of the private sector in economic activity, where this strategy is based on three main themes: improving the status of the business climate, to provide the necessary and partnership funding between the private sector and the public sector, the themes that are very important and influential position in the development of the private sector and improve its performance

المراجـــع:

1ـ أبودلال علي ،(2008)،مشكلة الاقتصاد الخفي ،الأسباب والحلول مجلة بحوث إنسانية العدد.37

2ـ البنك الدولي،(2011)،من أجل مساندة أصحاب الأعمال،.2010

3ـ المؤتمر الدولي الثالث،(2008)،حول الاستثمارات الأجنبية وإدارة المعرفة الكويت.

4ـ المؤتمر الأول ،(2003)، حول تمليك القطاع العام طرابلس.

5ـ بونوة شعيب،(2009) دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية.

6ــ ريتشارد هيمنغ وآخرون ،(2007)،الاستثمار بين القطاعين العام والخاص ، قضايا اقتصادية صندوق النقد الدولي.

7ـ شار لوز جاريت، (2004) الإدارة الإستراتيجية.

8ــ على توفيق الصادق، (1999)، القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية.

9ــ على الجر تلي، (1977)، دراسة للسياسات الاقتصادية في مصر.

10ـ عبده الربيعي، (2004)،الخصخصة وأثره علي التنمية بالدول النامية.

11ـ محمد عبدالعالي، (2012)، دوره القطاع الخاص في زيادة القدرات التنافسية للاقتصاد الليبي.

12ــ ناجي بن حسين،(2008)، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر.

13ـ نبيل مرسي ،(1996)،التنمية التنافسية في مجال الأعمال.

14ــ نسرين بركات،(2001)،مفهوم التنافسية والتجارب الدولية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

معوقات مشاركة طلاب الجامعة في خدمة المجتمع

أ.نادية علي محمد حنيش
كليةالآداب والتربية- قسم التخطيط التربوي والإدارة التعليمية
جامعة الزيتونة

مقدمة البحث:

يمثل الإطار المنهجي لأية محاولة بحثية أهمية كبرى في تحديد مساراته من الناحية العلمية ومدى جدواه من الناحية العملية، وتعود هذه الأهمية إلى مجموعة الوظائف التي تؤديها مكونات هذا الإطار في بناء البحث وترابط أجزائه، فمن ناحية يلعب الدور الفاعل واللازم في توضيح موضوعه وتحديد جوانبه، حيث يكشف عن مدى قدرة الباحث في الرابط بين أفكار قد تكون مبعثرة وغير مترابطة، وتزداد هذه الوظيفة في مجال العلوم الإنسانية عامة والبحوث التربوية خاصة.

يعد مشاركة طلاب الجامعة في خدمة المجتمع وتقويمها أهمية كبرى من جانب المتخصصين في التربية سواء على الصعيد العالمي أو المحلي العربي، ويعود هذا الاهتمام إلى العديد من الأسباب أبرزها: الإمكانات التي يحملها الشباب الجامعي ودوافعهم نحو ضرورة الارتقاء بالمجتمع وقطاعاته، ومحاولة القطاعات المجتمعية المختلفة الاستفادة من هذه الإمكانات، إلى جانب مجموعة الخصائص الجسمية والنفسية والاجتاعيةالتي تنطوي عليها مرحلة الشباب بصفة عامة[1]، فالعلاقة بين الجامعة والمجتمع تلعب الدور الرئيسي في تحديد موقع المجتمع داخل متصل التقدم/ التخلف وذلك في ضوء مجموعة الوظائف التربوية والثقافية التي يجب على الجامعة القيام بها[2]، وعلى الرغم من المظاهر. الدالة على تدني موقع الجامعات العربية في الهرم العالمي قياسا بخدمة المجتمع والذي توضحه العديد من المؤشرات والتصنيفات العالمية للأداء الجامعي فإن الجامعات العربية قد أولت اهتماماً بضرورة تفعيل مشاركة الطلاب الجامعيين في خدمة المجتمع من خلال إنشاء أقسام متخصصة و دورات تدريبية وورشات عمل وغيرها.

إن إقامة العديد من المناشط الطلابية سواء داخل كل جامعة على حدة وفق برنامج طلابي خاص أو في الموسم الطلابي السنوي على مستوى

---

[1] على الحوات، دراسات عن الشباب الليبي وبعض مشكلاته الاجتماعية، جامعة الفاتح، طرابلس، الطبعة الثانية 2006، ص23 – 26 .

[2] عمر التومي الشيباني، التربية وقضايا التحديث في المجتمع العربي، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، الطبعة الثالثة 2004م، ص 76-78.

الجامعات، حيث تقام العديد من المناشط التي تتضمن ندوات ولقاءات طلابية و مسابقات ثقافية وغيرها[1].

وفي ضوء هذا يمكن رصد بعض الملاحظات الخاصة بالتعليم الجامعي في المجتمع الليبي أبرزها:

أ- إن التعليم كنظام معرفي وتربوي يرتبط بمنظومة اجتماعية لا تختلف بها ليبيا بصورة جذرية عن مجمل المجتمعات العربية.

ب- تنطوي ليبيا على سياسة التوسع في معدلات الالتحاق بمختلف مراحل التعليم وخاصة التعليم الجامعي، إلا أن المسألة تظل مرتبطة بمحاولة الخروج من النطاق التقليدي داخل الجامعة إلى النطاق العصري الذي يربط بين الجامعة والمجتمع العام[2].

ثانياً: تساؤلات الدراسة : التساؤل الأساسي للدراسة: كيف يمكن التغلب على معوقات مشاركة طلاب التعليم الجامعي؟

التساؤلات الفرعية:

1. ما أبرز المعوقات التي تؤدي إلى عزوف بعض طلاب التعليم الجامعي عن المشاركة في خدمة المجتمع بليبيا؟ [3]
2. كيف يمكن القضاء على المعوقات التي تحد من فاعلية مشاركة طلاب التعليم الجامعي في خدمة المجتمع وتغيب البعض عن هذه المشاركة؟

ثالثاً: أهمية البحث:

1- الأهمية النظرية:

أ- إن البحث الحالي يلقي الضوء على أكثر الموضوعات التربوية ارتباطاً بالدور المأمول للجامعة في ليبيا، والتي تسهم في علاج أخطر الأزمات التي يعاني منها المجتمع الليبي وهي أزمة التخلف.

ب- قياس مدى قدرة الطلاب الجامعيين بليبيا على التكيف مع المتغيرات العالمية وانعكاساتها على ما هو ليبي محلي في إطار العديد من عدم التكافؤ والضغوط المختلفة.

---

[1] رحومة على سليمان: إستراتيجية نقل التنقية في المجتمع الليبي، وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في الفترة من (1996 - 2000)، دراسة مقدمة لنيل الإجازة العالية "الماجستير" شعبة التنمية و التخطيط الاجتماعي، جامعة السابع من أبريل، كلية الآداب والعلوم يفرن، غير منشورة، 2003، ص 112-113.

[2] عائشة محمد بن مسعود، المرأة والتنمية في المجتمع العربي الليبي، طرابلس، دار جهاد للطباعة والتوزيع 2005م ، ص47.

[3] مصطفى التير، مسيرة تحديث المجتمع الليبي، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الثالثة 2006م، ص23.

ت- إن هذه الدراسة تكمن في أنها إحدى الدراسات النادرة – في حدود علم الباحثة – التي تطبق على مجتمع ينطوي على خصوصية تربوية سواء من منظور تاريخي أو معاصر.

2- الأهمية التطبيقية:

أ- ما توفره من بيانات ومعلومات وما تكشف عنه من ارتباطات وعلاقات بين الجامعة والمجتمع في ليبيا.

رابعاً: أهداف الدراسة:

1. الكشف عن العلاقة بين الجامعة والمجتمع في ليبيا.
2. رصد دوافع ومعوقات مشاركة طلاب الجامعة في مختلف الأنشطة الهادفة إلى خدمة المجتمع وفق مجالاتها المختلفة.

خامساً: مصطلحات البحث:

1- المشاركة المجتمعية:

تعددت تعريفات المشاركة المجتمعية وتراوحت بين وصفها كعملية يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة المجتمعية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة للإسهام بدافع ذاتي وعمل تطوعي في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع و تحديد أفضل الوسائل لإنجازها، وقد تتم بشكل مباشر أو غير مباشر[1]. وفي ضوء ما تقدم يمكن وضع مفهوم إجرائي لما تعنيه المشاركة المجتمعية في هذه الدراسة حيث تعرف بأنها أي نمط سلوكي إرادي تطوعي يرتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالحياة العامة.

2- **خدمة المجتمع:** عرَّف بعض الباحثين خدمة المجتمع بأنها "تحديد الاحتياجات المجتمعية للأفراد والجماعات والمؤسسات، وتصميم الأنشطة والبرامج التي تلبي هذه الاحتياجات عن طريق الجامعة وكلياتها، ومراكزها البحثية المختلفة بغية إحداث تغيرات تنموية وسلوكية مرغوب فيها"[2]. ويمكن تعريف خدمة المجتمع بصورة إجرائية على أنها: "الجهود التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات أو المنظمات أو بعض أفراد المجتمع لتحسين الأوضاع الاجتماعية او الاقتصادية أو السياسية"[3].

---

[1] علي عبد الرازق جلبي، الشباب والمشاركة المجتمعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الثالثة 2003، ص96.

[2] ايهاب السيد أحمد "دور بعض المراكز والواجدات ذات الطابع الخاص بجامعة الأزهر في خدمة المجتمع ماجستير – كلية التربية جامعة الزهر 2002 ص12".

[3] محمد مصطفى، تحديد اولويات خدمة المجتمع من منظور الخدمة الاجتماعية دراسة تطبيقية على مجالات التعليم والصحة والشئون والاجتماعية بمدينة العين، مجلة التربية – كلية التربية جامعة الأزهر ع109 الجزء الثاني، يونيه 2002 ص7.

3- **خدمة الجامعة للمجتمع:** يمكن تعريف خدمة الجامعة للمجتمع وفق موضوع هذه الدراسة على أنها: مجموعة الإسهامات الفعالة التي يمكن أن تقدمها الجامعة في ليبيا بهدف الانتقال بالمجتمع المحلي والعام من حالة تسودها العديد من المشكلات بفعل عدم التكيف مع المتغيرات المحلية الليبية والعالمية المتولدة بسبب الانفتاح الثقافي والمعرفي على الخارج إلى حالة أفضل منها، بحيث يمكن أن تؤدي هذه المشكلات أو على الأقل إلى الحد من انعكاساتها السلبية.

4- **الشباب الجامعي:** على الرغم من أن الاتفاق العام حول الشباب كمفهوم يدور حول كونه مرحلة عمرية تأتي بعد سن الطفولة وسن الحدث وتسبق مرحلة الشيخوخة إلا أن الاهتمام بالشباب لم يأت في التربية قياساً بالمعنى بل بالدلالة الاجتماعية و النفسية والسياسية والاقتصادية التي تنطوي عليها هذه المرحلة، فبدءاً من خصوصية هذه المرحلة البيولوجية والنفسية و التغيرات النفسية الحادة التي تفرز قيماً جديدة حتى البحث في العوامل المساعدة على المشاركة السياسية لدى الشباب أوضحت الدراسات الإنسانية العديد من الجوانب ذات العلاقة بما هو كلي وجزئي على السواء[1]، فالشباب من الناحية العمرية هم مجموعة الأفراد من الذكور و الإناث التي تقع أعمارهم ما بين 18 سنة و35سنة، وتنقسم من الداخل إلى شريحتين أولهما: يقع بين ما بين 18و25 سنة قياساً بمعايير التعليم والعمل ومعدلات الإعالة وإمكانية الخروج المبكر لسوق العمل، ثانيهما: تقع ما بين 25، 35 سنة قياساً بالحياة العملية والزواجية وكل ما شابه ذلك [2]. و بناء عليه يعرف الشباب وفق موضوع هذه الدراسة إجرائياً بأنه: مجموعة الطلاب المقيدين في جامعتي طرابلس والسابع من أبريل بكلياتهما المختلفة، والذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و35 عاماً، على أن يتم اختيارهم عشوائياً.

---

[1] أفرزت الحركة الطلابية أواخر الستينيات من القرن الماضي اهتماماً كبيراً بالشباب كفئة اجتماعية وضرورية الوقوف (من خلال العلوم الإنسانية عادة وكل من علم النفس وعلم الاجتماع والسياسة) على ما يدور بينهم من تفاعلات وأيضاً نوع علاقتهم بالمجتمع الذي يعيشون فيه وروح العصر الحاكمة لهذا التفاعل وهذه العلاقات، وتجلت إسهامات ذلك في توضيح جوانب جديدة أهمها ما تحمله المرحلة الشبابية من مشاعر وانفعالات مشكلات الاجتماعية، أشكال المشاركة السياسية ومعوقاتها، وغيرها.

[2] محمد إبراهيم عبد النبي: الشباب وفرص الحراك الاجتماعي، دراسة عبر جيلين في: محمود الكردي (محرراً) الشباب ومستقبل مصر، مرجع سابق ذكره، ص107-108.

الدراسات السابقة:

دراسة سعد إبراهيم جمعة (2001م) الشباب والمشاركة السياسية[1]

أجريت هذه الدراسة بهدف التعرف على الواقع المتاح بالنسبة لمشاركة الشباب المصري في مجال العمل السياسي وطبيعة هذه المشاركة ونوعيتها، وكذلك التعرف على المتغيرات المختلفة الأسرية والتعليمية و الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تؤثر إيجاباً أو سلباً في المشاركة السياسية للشباب المصري. و قد استعان الباحث بأسلوب المسح الاجتماعي بطريقة العينة حيث أختار عينة طبقية عشوائية حجمها 500 خمسمائة طالب و طالبة من أقسام كلية الآداب بجامعة القاهرة في العام الجامعي 1999 – 2000م، كما استعان كذلك بتحليل مضمون أو محتوى التقارير التي كان يكتبها عن ملاحظاته لطلاب الكلية فيما يتعلق بمشاركتهم في العمل السياسي. وقد استخدم الباحث الملاحظة بدون المشاركة واستمارة الاستبيان كأداتين لجمع البيانات. وقد أثبتت الدراسة صحة فرضيها الرئيسيين التاليين:

أ- أن المشاركة السياسية ليست مجرد القيام بدور رئيسي في صنع القرار السياسي بل تمتد إلى القيام بأدوار أخرى في العمليات المجتمعية التي تؤثر وتتأثر بالعملية السياسية.

ب- أن دور المؤسسات والتنظيمات السياسية ليس مجرد إطار تتم من خلاله المشاركة السياسية ولكنه يؤثر ويفسر مستوى هذه المشاركة.

دراسة أحمد على عبد العال الدردير (2002م):الشباب والمشاركة السياسية[2] تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الأبعاد المتعددة لموضوع المشاركة السياسية للشباب، وبالمثل معرفة أهم ملامح الوعي السياسي لدى الشباب وكذا أهم العوامل التي تساعد على زيادة المشاركة السياسية وأيضاً تلك التي تؤدي إلى عرقلتها والحد منها وقد أجريت هذه الدراسة على عينة قوامها300 ثلاثمائة ميحوث موزعة بالتساوي بين طلاب من جامعة أسيوط – فرع سوهاج والذي ضم وقت إجراء الدراسة كليات التربية والتجارة والعلوم والآداب، وبين عمال من مصنع غزل سوهاج، وأخيراً بين فلاحين من قرية إدفا – مركز سوهاج. وقد استعان الباحث بأسلوب المسح الاجتماعي بطريقة العينة كما استخدم صحيفة الاستبار كأداة لجمع البيانات وذلك في الفترة من شهر سبتمبر من عام 1991 وحتى شهر فبراير من عام 1992 ولمدة ستة أشهر متصلة.

---

[1] سعد إبراهيم جمعه، الشباب والمشاركة السياسية، القاهرة، دار المعارف 2001م (في الأصل رسالة دكتوراه بعنوان المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي – دراسة ميدانية).

[2] أحمد على عبد العال الدردير، الشباب والمشاركة السياسية – دراسة ميدانية على عينة من شباب محافظة سوهاج، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب بسوهاج – جامعة أسيوط، 2002م.

ومن أبرز ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج ما يتعلق بدوافع المشاركة السياسية والتي تمثلت في الرغبة في تحقيق مكانة أدبية مرموقة وكذا تحقيق الحرية والممارسة الديمقراطية، والعمل على سيادة القانونية، والرغبة في حل مشكلات المجتمع، وأعتناق فكر سياسي معين، ثم الرغبة في تحقيق مكاسب شخصية. وبالمثل جاءت معوقات المشاركة السياسية متمثلة في المشكلات التي يعاني منها الشباب، والخوف من السلطة، وأحتكار البعض للعمل السياسي، وعدم إمكانات مادية لدى الشباب، وأخيراً عدم اتصال القيادات بالشباب.

دراسة الرواشدة (2011) دور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء الهيئة[1]"

وتهدف إلى التعرف على دور جامعة البلقاء التطبيقية في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية عجلون الجامعية، و تكون مجتمع وعينة الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في كلية عجلون الجامعية والبالغ عددهم 43 عضواً، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، و لتحقيق هدف الدراسة قام بتطوير استبانة تكونت من 24 فقرة. وكان من أهم نتائج الدراسة: أن هناك دوراً متوسط الاهمية لجامعة البلقاء في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

دراسة جرجس(2011) البحوث والدراسات التربوية ودورها في خدمة المجتمع وتنميته[2]" تهدف إلى التعرف على أهمية البحوث التربوية في المجالات والتخصصات المختلفة أصول التربية – علم نفس تربوي – صحة نفسية – مناهج وطرق تدريس للمواد الدراسية المختلفة في خدمة المجتمع وتنميته، وتكونت عينة الدراسة من 100 عضو هيئة تدرس ومعاون) ومدرس مساعد بكليات التربية بمصر في التخصصات المختلفة واستخدام لذلك استبيان مكون من 50 عبارة من إعداد الباحث واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. وكان من أهم نتائج الدراسة:

- أن الدراسة التربوية متنوعة ولكن معظمها العلم للعلم أو بمعنى آخر حبيسة الأدراج والأرفف بالمكتبات المصرية والعربية.
- يجب ان تتضمن كل رسالة وبحث صفحة أو صفحتين عن مدى الاستفادة منها في الميدان.

---

[1] علاء الرواشدة، دور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء الهيئة رسالة ماجستير، جامعة اليرموك 2011م ، الأردن.

[2] نادي كمال جرجس: البحوث والدراسات التربوية ودورها في خدمة المجتمع وتنميته، أبحاث و دراسات المؤتمر العلمي، أبريل 2011م، الجامعة الإسلامية، غزة.

- مد جسور التواصل بين كليات التربية ومديريات التربية والتعليم بكل المحافظات ومراكز البحوث.
- عمل خريطة بحثية لكل كليات التربية بمصر مع مراعاة التنوع الثقافي والبيئي.

دراسة عبدالله وعثمان "(2010) الدراسات العليا والبحث العلمي وخدمة المجتمع في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان– دراسة تحليلية [1] "تهدف إلى التعرف على تحليل الوضع الراهن لمؤسسات التعليم العالي في مجال الدراسات العليا والبحث العلمي وخدمة المجتمع، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من 29 مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي، و 23 من الوزارات والمنظمات شبه الحكومية التي تستفيد من النواتج والخدمات المقدمة من مؤسسات التعليم العالي، وتكونت أداة الدراسة من استبانة، وكان من أهم نتائج الدراسة: أنه رغم الجهود التي بذلت لتمكين هذه المؤسسات للتعامل مع التغييرات المحلية والإقليمية والدولية إلا أنها ما زالت تعاني من قصور في المجالات الثلاثة المستهدفة حالة الدراسات العليا كماً و كيفاً، ومدى تأثير البحث العلمي على عجلة التنمية الاجتماعية، ودور مؤسسات التعليم العالي في خدمة المجتمع.

دراسة أبو حشيش (2010) بعنوان "دور كليات التربية في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين بمحافظات غزة [2]" تهدف إلى التعرف على واقع الدور الذي تقوم به كليات التربية بمحافظات غزة في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين، وكذلك الوقوف على الفروق بين استجابات الطلبة المعلمين باختلاف متغير الجامعة التي ينتسبون إليها. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما اعتمدت على الاستبيان الذي أعده الباحث، وطبقها على عينة قوامها(500) من الطلبة المعلمين المسجلين في كليات التربية في كل من الجامعة الإسلامية وجامعة الأقصى بغزة .وقد كانت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي:

---

[1] صلاح عبد الله وعبد الله عثمان: الدراسات العليا والبحث العلمي وخدمة المجتمع في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان دراسة تحليلية، المجلة العربية الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الأول، العدد 1 ، يناير 2010م.

[2] بسام محمد أبو حشيش: دور كليات التربية في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين بمحافظات غزة، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد الرابع عشر، 279، يناير 2010م – العدد الأول، ص250.

- أن المتوسطات الحسابية لعبارات دور كليات التربية في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين 4.8 أي بين التقديرين القليل والعالي جداً – كما يراها الطلاب انحصرت ما بين 2.1.
- توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05≤ ∞) بين متوسط در جات طلبة جامعة الأقصى ومتوسط درجات طلبة الجامعة الإسلامية بالنسبة لدور كليات التربية في تنمية قيم المواطنة، والفروق كانت لصالح طلبة جامعة الأقصى.

دراسة مساعدة "(2008) دور كليات التربية في الجامعة الأردنية في خدمة المجتمع[1]"وتشير هذه الدراسة إلى التعرف على دور كليات التربية في الجامعات الأردنية في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، واعتمد الباحث في دراسته أسلوب المقابلات المعمقة من أجل تقدير دور كليات التربية في الجامعات الأردنية في خدمة المجتمع من وجهة نظر عمداء كليات التربية ونواب ومساعدي العمداء وعددهم (75) فرد وقد تم استخدام المقابلات الشخصية والمعمقة كوسيلة إيضاحية اسنادية للبيانات التي تم جمعها بواسطة الاستبانة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. وكان من أهم نتائج الدراسة: ضرورة زيادة اهتمام كليات التربية في الجامعات الأردنية بمرحلة الدراسات العليا بحيث تكون ذات نفع وموجهة لحل مشكلات الوطن العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتربوية و توظيف أطروحات الأبحاث العلمية لمعالجة المشكلات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المختلفة.

دراسة escrigas s،: التعليم العالي: أدوار جديدة وبزوغ تحديد للتنمية البشرية والاجتماعية 2008، [2]، استهدفت الدراسة التعرف على دور التعليم العالي في التنمية الاجتماعية، وقد طبقت الدراسة على عينة من الخبراء بلغ عددهم (214) خبيراً، تمت دعوتهم للمشاركة في هذه الدراسة، وهم متخصصون في التعليم العالي، والعمداء والموظفون بالجامعات، وواضعوا السياسات العامة، وأعضاء من المجتمع المشاركين في مختلف مجالات التنمية. وقد استخدمت الدراسة أسلوب دلفي، وقد تبين أن غالبية الخبراء في جميع أنحاء العالم، يتفقون على أن التعليم العالي يجب أن يلعب دوراً فاعلاً في التنمية البشرية والاجتماعية.

---

[1] وصفي مساعدة: دور كليات التربية في الجامعات الأردنية في خدمة المجتمع، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة اليرموك 2008م.

[2] escrigas s.,, higher education: new roles and emerging challenges for human .

كما أظهرت نتائج هذه الدراسة اتفاقاً ملحوظاً على التحديات ذات الأولوية، وأن التنمية البشرية والاجتماعية تطرح تحدياً للتعليم العالي، وأن التحديات الرئيسية التي تم تحديدها كأولويات تشمل الحد من الفقر، والتنمية المستدامة، وتنمية التفكير النقدي، والقيم الأخلاقية في عصر العولمة، وتحسين الحكم والديمقراطية التشاركية.

الإجراءات المنهجية للدراسة:للإجابة عن تساؤلات الدراسة، واختبار فرضياتها، يجب على الباحث القيام بسلسلة من الإجراءات والقواعد الموضحة لتحديد الحدود المنهجية للدراسة، للوصول إلى نتائج علمية من خلال المنهج العلمي، بناء عليه تبلورت أهم الإجراءات المنهجية المناسبة التي اتبعتها الباحثة لتحقيق الغرض العلمي للدراسة على النحو التالي.

أولاً: نوع الدراسة: تعد هذه الدراسة وصفية تحليلية، فهي تهدف إلى الكشف عن نوع مشاركة الطلاب الجامعيين ودرجتهما في خدمة المجتمع من خلال الكشف عن أدائهم للسلوك داخل المؤسسات التنظيمية الجامعية، والكشف عن الارتباطات الموجودة بينها وبين بعض المتغيرات الأخرى.

ثانياً: الهدف من الدراسة: تهدف في هذه الدراسة إلى التعرف على واقع مشاركة الطلاب الجامعيين في خدمة المجتمع بالمؤسسات الجامعية، وتحديد العوامل المرتبطة بمعوقات المشاركة.

ثالثاً: خطوات اختيار العينة:مرت عملية اختيار العينة بعدد من الخطوات الآتية:- تحديد وحدة التحليل والاهتمام :وحدة المعاينة. ووحدة المعاينة في هذه الدراسة هم الطلاب المقيدون في كليات جامعتي طرابلس والزاوية بمدينتي الزاوية، طرابلس، حسب المخصصات العلمية والفرق الدراسية.

رابعاً: الإطار المرجعي لمجتمع البحث:

أ: جامعة الزاوية.

ب: جامعة طرابلس.

خامساً: أدوات جمع البيانات: اعتمدت الدراسة على عدد من الأدوات المنهجية، بما يتفق مع المنهج الذي يتبعه الدراسة، وقد تمثلت هذه الأدوات في:

1. الملاحظة العلمية البسيطة، الإحصاءات والسجلات الرسمية، استمارة المقابلة المقننة.

سادساً: حدود الدراسة

أ- المجال الجغرافي: جامعتا طرابلس والزاوية بكلياتهما المختلفة.

ب- المجال الزمني: استغرت الدراسة أربع سنوات ونصف من تاريخ اعتماد الخطة للتسجيل (ديسمبر 2009م) إلى (ابريل 2014م)، وانقسمت هذه الفترة إلى مراحل أساسية وهي:

المرحلة الأولى:

1- تم استقراء الأدبيات المرتبطة بموضوع البحث من خلال الاستعانة بمصادر المعلومات الموجودة في المكتبات العلمية والمراكز البحثية.
2- تمت عدة مقابلات حرة مع عدد من أعضاء هيئة التدريس بجامعتي طرابلس والزاوية والمسئولين المهتمين بدور الجامعة في خدمة المجتمع.
3- تم أخذ موافقة الجهات المتخصصة في مدينة طرابلس وفي جامعتي طرابلس والزاوية على إجراء الدراسة.
4- تم القيام بالدراسة الاستطلاعية لبعض الطلاب المقيدين في جامعتي طرابلس والزاوية وتعريفهم بموضوع الدراسة من أجل تسهيل مهمة الباحثة فيما بعد .

المرحلة الثانية:

1- تم تصميم الأدوات البحثية، نظراً لتعدد وحدات التحليل ومستوياته وتعدد جوانب المشكلة.
2- تمت مراجعة بنود صحيفة الاستبانة في ضوء مفاهيم وتساؤلات الدراسة والإطار النظري المستخدم.
3- تم تحكيم صحيفة الاستبانة وتعديلها في ضوء آراء المحكمين.
4- تم تطبيق صحيفة الاستبانة.

ج- المجال البشري (العينة):تتحدد عينة هذه الدراسة في عدد من الطلاب من جامعتي طرابلس والزاوية بكلياتهما المختلفة، وتم اختيارهم بصورة مقصودة بهدف الوصول إلى عدد من التباينات في العمر والنوع والفرق الدراسية و التخصص الدراسي والمستوى الاقتصادي للأسرة.وقد تم اختيار عدد الطلاب من كل كلية بصورة تتماشى مع نسبة كل منها قياسا بالعدد الكلي، وقد تكونت العينة من 400 طالب وطالبة.

سابعاً: متغيرات الدراسة:المتغيرات المستقلة النوع، العمر، الفرقة الدراسية، التخصص الدراسي، مهنة الوالدين، المستوى الاقتصادي للأسرة.

المتغير التابع: معوقات المشاركة في خدمة المجتمع الليبي

صدق استمارة المقابلة وثباتها

1- الصدق الظاهري.
2- الصدق العاملي (الاتساق الداخلي).

إعداد البيانات للتحليل:

1- جمع البيانات وذلك بعدة خطوات وهي:

2- **مراجعة البيانات:** تعتبر المراجعة من أهم خطوات إعداد البيانات للتحليل، ذلك في التدقيق للاستمارات للتأكد من أن الطلاب قد أجابوا عن جميع الأسئلة، ولا توجد فاقد في البيانات، وقد أسهم أسلوب المقابلة الشخصية في الرفع من درجة الدقة في البيانات وقد تمت عملية المراجعة لكل استمارة فور إجراء المقابلة.

3- **الترميز:** تم تحويل البيانات الخام إلى رموز دقيقة أعدت في دليل الترميز وفقاً لقواعد مستويات بنود الاستمارة التي طورت لقياس خصائص المتغيرات الرئيسية في الدراسة حيث أعطيت أرقام عشوائية لخصائص المتغيرات المقاسة عند مستوى القياس الأسمى و أعطيت أرقام بشكل تم فيه مرعاه التفاوت بين خصائص المتغيرات المقاسية عند مستوى القياس الترتيبي، أما خصائص المتغيرات المقاسة عند مستوى القياس البعدي أو النسبي فقد تم ترميزها بالقيم العددية، وسبق هذه الخطوات عادة إعداد دليل الترميز lcode bood الذي هو عبارة عن "استمارة جديدة تطابق استمارة جميع البيانات، و لكنها تحمل أرقاما للمتغيرات ويكتب أمام كل رقم متغير أسماء الفئات التي يمكن أن ينقسم إليها، وتخصص لها أرقام[1].

4- **تفريغ البيانات:** بعد إعداد دليل الترميز فرغت بيانات استمارات المقابلة في أوراق تفريع البيانات، ثم تم إدخالها إلى الحاسوب للقيام بالعمليات الإحصائية اللازمة لتحليل البيانات باستخدام برنامج العلوم الاجتماعية (spss) وتمت مراجعة هذه الاستمارات مراجعة دقيقة، لأنه أي خلل في تلك العملية سينعكس على صدق النتائج وبذلك أصبحت البيانات جاهزة للتحليل الإحصائي.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات وتحليلها

بعد جمع البيانات والقيام بمراجعتها وتصنيفها وتفريغها قامت الباحثة بعرض ووصف بيانات متغير واحد في جداول تكرارية تحتوي على النسب المئوية والتكرارات كما استخدمت في تحليل البيانات متغيراً واحداً المقاسة عند مستوى القياس البعدي مقاييس النزعة المركزية والانتشار ومقاييس الالتواء أو التفلطح، لتحديد الأهمية النسبية للأسئلة الواردة بالاستمارة حسب بنودها، تم استخراج الوسط المرجح والوزن المئوي.

[1] مصطفى عمر البشير، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، المنشأ الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان الجماهيرية، ص35.

1- النسبة المئوية: وتستخدم للكشف عن وجود تباين في خصائص المتغير.
2- مقياس النزعة المركزية.
3- الالتواء: ويقيس الانحراف عن التماثل.
4- المتوسط الحسابي والمرجع والوزن المئوي ويحسب بالصيغة الآتية:
5- اختبار (ت) لعينتين مستقلتين:
6- ويستخدم هذا الاختبار للحكم على معنوية الفرق بين متوسطى عينتين مستقلتين.
7- تحليل التباين الأحادي "أنوفا"
8- معامل الارتباط البسيط

الخصائص الأساسية لعينة الدراسة: تقدم الخصائص الأساسية لعينة الدراسة العديد من الإسهامات البحثية، فهي التي تدفع إلى خلق لغة التخاطب وبداية التفاعل بين الباحث والمبحوث من خلال الحوارات حول الأسئلة البسيطة، و التي يكون الهدف منها الوصول إلى الأسئلة اللاحقة عن طريق الألفة والتفاهم، كما أن هذه البيانات الأولية تكشف عن الارتباطات القائمة بين توزيعات عينة الدراسة حسب هذه الخصائص باعتبارها متغيرات مستقلة على أن تكون البيانات اللاحقة بمثابة المتغيرات التابعة، والأهم من ذلك أن البيانات الأولية للمبحوثين تعد بصورة أو بأخرى مؤشراً حقيقياً وموضوعياً لمدى نجاح الباحث في اختيار عينة الدراسة.

وبناء عليه يحاول الطالب عرض أسس الاختيار الخاصة بالعينة، و الخصائص السوسيوديموجرافية للمبحوثين خصائص عينة الدراسة.

أولاً: أسس الاختيار والتطبيق:

1- من خلال الإطار المعتمد في التعريف الإجرائي للمفاهيم جاءت اختيارات عينة الدراسة بحيث تعكس المعاني الإجرائية وتحقق أهداف الدراسة، فقد جاء هذا الاختيار لكي يمثل التنوع المقصود وفق الفئة العمرية ونوع الأسرة والمستوى التعليمي للأب والأم ومستوى الدخل.
2- بلغت عينة الدراسة عدد 450 شاباً وفتاة يتم تطبيق استمارة الاستبيان عليهم ويتم تقسيمهم إلى أجزاء تعكس تنوعهم كما سيتبين لاحقاً.
3- تم رصد عدد من المشاهدات الميدانية من خلال زيارات استطلاعية للجامعتين محل الدراسة في مدينتي طرابلس والزاوية، وفي ضوء هذه المشاهدات تم تصميم استمارة الاستبيان وتم عرضها على عدد من المحكمين، حيث استلمت الباحثة بعض الملاحظات الخاصة بترتيب عناصرها وتحديد القضايا التي يجب التعرض لها، على أن يتم القيام

بدراسة أولية بسيطة لعدد 30 طالباً وطالبة بواقع 15 طالب من كل جامعة، ومن خلال المراجعة المكتبية تم تعديل بعض الصياغات للتأكد من فهم المقصود منها بالكامل من جانب المبحوثين، كما تم ترتيب عناصر الاستمارة وبنودها بهدف الوصول إلى التسلسل الفكري اللازم.

4- تمت دراسة مشكلة البحث عن طريق الاعتماد على عدد من الشباب (ذكور واناث) بحيث يتم تلبية التنوع والتباين المطلوب للوصول إلى درجة ما من التعميم الخاص بنتائج التجربة الميدانية.

5- تم الاعتماد عملية التطبيق على الباحثة وذلك من خلال مراجعة الزيارات الميدانية للمبحوثين ذات الصلة، كما أسهمت العلاقات الشخصية للباحثة في إمكانية إجراء الحوارات الجماعية مع عدد من المبحوثين المطلوبين لهذا الغرض.

6- قامت الباحثة بدراسة 450 مبحوث ومبحوثة يمثلون الشباب الجامعي في مدينتي طرابلس والزاوية، كما تم استبعاد 50 استمارة لم تتوافر بها معايير الصدق من جهة وعدم اكتمال البيانات من جهة ثانية.

ثانياً: توزيعات العينة حسب النوع والفئة العمرية (السن)

جدول (1) يوضح توزيعات العينة حسب النوع

م	النوع	البيان	ك	%
أ	ذكور		218	54.5
ب	إناث		182	45.5
	الإجمالي		400	100

بالنظر إلى البيانات الواردة بالجدول 4 يتضح أن نسبة الذكور 54.5% من إجمالي عينة الدراسة مقابل 45.5% من الإجمالي نفسه من الإناث، ويؤكد ذلك أن ثمة التغير إيجابي واضح في القيم الخاصة بتعليم فئة البنات في ليبيا، إلا أن هذا التغير يعد نسبياً إلى حد ما خاصة في اختيار مجال دراسة الفتاة الليبية وكذا السماح لها بالعمل من عدمه، أما من حيث توزيعات العينة حسب الفئة العمرية (السن) فيوضحها الجدول التالي.

جدول (2) يوضح توزيعات العينة حسب الفئة العمرية (السن)

م	الفئة العمرية	ك	%	م	الفئة العمرية	ك	%
أ	من18إلى19 سنة	96	24.0	و	من 26 إلى 29سنة	10	2.5
ب	من 20إلى21سنة	112	28.0	ز	من 38 إلى 39سنة	7	1.7
ج	من 22إلى23سنة	11	28.3	ح	من 32إلى	5	1.2

		35سنة			3		
				6.3	25	من24إلى 25سنة	د
100	400	الإجمالي		3.2	12	من26إلى 27سنة	هـ

وبالنظر إلى البيانات الواردة بالجدول 5 يتضح:-

- أن أغلبية العينة تقع أعمارها ما بين 18 و 23 عاماً، ويأتي ذلك بنسبة مقدارها 80.3% من إجمالي العينة، ويعود ذلك إلى تركيز الدراسة على الطالب الجامعي المقيد بالمرحلة الجامعية الأولى وفقاً لموضوع الدراسة الأساس، أما نسبة 19.7% من إجمالي العينة منهم الطلبة المقيدون بمرحلة الدراسات العليا بداء من تمهيدي الماجستير حتى درجة الدكتواره (دون الحصول عليها حتى وقت إجراء الدراسة الميدانية).

ثالثاً: توزيعات العينة حسب التخصص العلمي والمستوى الدراسي (الصف)

بالانتقال إلى توزيعات العينة حسب التخصص العلمي فقد رأت الدراسة أن تكون حسب النوع (ذكور / إناث) وبناء عليه يوضح الجدول التالي توزيعات الطلبة الذكور حسب التخصص العلمي.

جدول (3) يوضح توزيعات العينة حسب الكلية، التخصص العلمي (الذكور)

م	الكلية / المعهد	ك	%	م	الكلية/ المعهد	ك	%
أ	الطب	8	3.7	ل	التربية	20	9.2
ب	الطب البيطري	4	108	م	التربية البدنية	29	13.3
ج	الهندسة	11	5.0	ن	رياض الأطفال	18	8.3
د	الحاسبات والمعلومات	11	5.0	ع	الصيدلة	15	6.9
هـ	العلوم	13	6.0				
و	الزراعة	5	2.3				
ز	الأداب	28	12.8				
ح	القانون	24	11.0				
ط	الاقتصاد	18	8.3				
ك	التمريض	14	6.4		الإجمالي	218	100

وبالنظر إلى البيانات الواردة بالجدول (6) يتضح:-

- أن أغلبية العينة من الطلاب المقيدون بالكليات النظرية.
- (الآداب/القانون/ الاقتصاد / التربية البدنية / التربية / رياض الأطفال)

- حيث وصلت نسبتهم 62.8% من إجمالي عينة الدراسة مقابل نسبة مقدارها37.2% من الإجمالي نفسه من الطلاب المقيدين بالكليات العملية، مع ملاحظة التفاوت النسبي داخل كل منهما، ويعود هذا التفاوت إلى محاولة الدراسة لتمثيل العينة حسب التخصص العلمي وفقاً لما جاء بالجدول2 من الإطار النظري، أما فيما يختص بتوزيعات الإناث فيوضحها الجدول التالي.

جدول (4) يوضح توزيعات العينة حسب الكلية، التخصص العلمي (إناث)

م	الكلية / المعهد	ك	%	م	الكلية/ المعهد	ك	%
أ	طب	10	5.5	ط	الاقتصاد	8	4.4
ب	الطب البيطري	4	2.2	ك	التمريض	31	17.1
ج	الهندسة	11	6.0	ل	التربية	20	11.0
د	الحاسبات والمعلومات	11	6.0	م	التربية البدنية	9	4.9
هـ	العلوم	13	7.2	ن	رياض الأطفال	5	2.7
و	الزراعة	5	2.7	ع	الصيدلة	11	6.0
ز	الآداب	28	15.4				
ح	القانون	16	8.8				
					الإجمالي	182	

وبالنظر إلى البيانات الواردة بالجدول 7 يمكن ملاحظة:-

- أن أغلبية العينة من الإناث من الطالبات المقيدات بكليات (التمريض و الآداب والتربية) على التوالي حيث بلغت النسبة 43.5% من إجمالي الإناث، ويعود ذلك إلى استمرار تفضيل الأسرة الليبية لبعض المجالات دون أخرى في تعليم الإناث إلا أن هذا لم يحول دون التحاق بعضهن بالطب (5.5%) والهندسة (6%) والصيدلة (6%) باعتبار هذه التخصصات نوعا من الوجاهة والتفاخرية الاجتماعية وفقاً لمشاهدات الطلية.
- أما عن توزيعات العينة حسب النسبة الدراسية (الصف) فيوضحها الجدول التالي:

جدول (5) يوضح توزيعات العينة حسب المستوى الدراسي (الصف)

م	المستوى الدراسي	ك	%	م	المستوى الدراسي	ك	%
أ	الأول	66	16.5	و	تمهيدي ماجستير	8	2.5
ب	الثاني	135	33.8	ز	ماجستير	8	2.0

ج	الثالث	115	28.7	ح	دكتوراه	5	1.7
د	الرابع	53	13.3				
هـ	الخامس	10	2.5		الإجمالي	400	100

وبالنظر إلى البيانات الواردة بالجدول 8 يلاحظ:

- أن أغلبية العينة من الطلاب المقيدين بالفرقتين الثانية والثالثة حيث تمثل نسبة مقدارها 62.5% من إجمالي العينة، ويعود ذلك إلى محاولة تمثيل العينة من جهة وعدم الاعتماد على الطلاب الجدد (الفرقة الأولى) من جهة ثانية نظراً لحداثة التحاقه بالجامعة، ووجود نسبة مقدارها2.5% من إجمالي المقيدين بكليات الطب والهندسة والصيدلة.
- أما نسبة 1.7% من الإجمالي نفسه منهم من المقيدين للحصول على درجة الدكتوراه دون الحصول عليها وقت إجراء الدراسة الميدانية.
- وبالانتقال إلى الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة ليوضح الجدول التالي توزيعات العينة حسب الحالة الاجتماعية (الزواجية).

رابعاً: توزيعات العينة حسب الحالة الاجتماعية ونوع الأسرة.

جدول (6) يوضح توزيعات العينة حسب الحالة الاجتماعية (الزواجية)

م	الحالة الاجتماعية	ك	%	ملاحظات
أ	أعزب / عزباء	237	59.3	
ب	متزوج / ة	109	27.2	
ج	مطلق / ة	49	12.3	
د	أرمل / ة	5	1.2	
	الإجمالي	400	100	

وبالنظر إلى البيانات الواردة بالجدول 9 يمكن ملاحظة:

- أن أغلبية العينة (أعزب) بنسبة مقدارها 59.3% من إجمالي العينة، و إن كان هذا يرتبط بتوزيعات العينة حسب الفئة العمرية (جدول 4) إلا أن السبب الاساسي لذلك يعود إلى تأخر سن الزواج (سواء لدى الشباب أو الفتيات) بليبيا وفقاً لعوامل اقتصادية وثقافية أوضحتها عدد من الدراسات(1).
- وجود نسبة مقدارها 12.3% من إجمالي العينة من المطلقات أو المطلقين، ويعود ذلك في ارتفاع معدلات الطلاق خلال العقد الأخير وفقاً للتقارير الإحصائية (2) وبعض الدراسات الاجتماعية(3).
- وجود 27.2% من أجمالي العينة من المتزوجين، وتتركز هذه النسبة في عدد من الطالبات المقيدات بالكليات النظرية (وفقاً لملاحظات الطلية) وعدد من المقيدين بمرحلتي الماجستير والدكتوراه.

- وبالانتقال إلى توزيعات العينة حسب نوع الأسرة يوضحها الجدول التالي.

جدول (7) يوضح توزيعات العينة حسب نوع الأسرة

م	نوع الأسرة	ك	%	ملاحظات
أ	ممتدة	154	38.5	
ب	نووية	246	61.5	
	الإجمالي	400	100	

ويلاحظ من البيانات الواردة أن أغلبية العينة تنطوي على نمط الأسرة النووية (جيل واحد) وبنسبة 61.5% من إجمالي العينة مقابل 38.5% من الإجمالي نفسه تنطوي على نمط الأسرة الممتدة (أكثر من جيل) ويعود ذلك إلى أمرين،

الأول:- أن معظم عينة الدراسة من الحضر (طرابلس)

الثاني:-إتجاه الأسرة الليبية إلى الاستقلالية وفقاً لعوامل التعليم والاقتصاد

خامساً: توزيعات العينة حسب المستوى التعليمي للأب والأم

بالانتقال إلى الخصائص الثقافية للعينة أو بالأحرى الأصول الثقافية للبحوث فالجدول التالي يوضح توزيعات العينة حسب المستوى التعليمي للأب.

جدول (8) يوضح توزيعات العينة حسب المستوى التعليمي للأب

م	المستوى التعليمي	ك	%	م	المستوى التعليمي	ك	%
أ	أمي	32	8.0	و	شهادة جامعية	79	19.8
ب	يقرأ ويكتب	65	16.3	ز	ماجستير	12	3.0
ج	إبتدائية	12	3.0	ح	دكتوراه	9	2.2
د	إعدادية	29	7.2				
هـ	ثانويةأو مايعادلها	162	40.5		الإجمالي	400	100

وتشير بيانات الجدول إلى:-

- أن أغلبية الآباء من الحاصلين على ثانوية عامة أو ما يعادلها ومن الحاصلين على شهادة جامعية حيث تمثل وبنسبة مقدارها 60.3% من إجمالي أباء العينة وإن كان هذا الأمر يرتبط بتوزيعات العينة حسب الفئة العمرية (جدول 4) فإن الأمر من وجهة نظر هذه الدراسة يرتبط بالتعليم كقيمة اجتماعية وجدوى اقتصادية في ليبيا، إذا انخفضت هذه القيمة بسبب النفط لفترة طويلة ثم عادت إلى الارتفاع بعد فشل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالاعتماد على المورد الواحد (النفط) وهذا أما يفسر أيضاً 5.2% من إجمالي أباء العينة من الحاصلين على درجتي الماجستير والدكتوراه.

- أنه على الرغم من التقارير المحلية التي تنفى وجود أمية في المجتمع الليبي فإن هناك نسبة مقدارها 8.0% من إجمالي الآباء إلى جانب نسبة 16.3% من الإجمالي نفسه يقرأ ويكتب فقط.
- أما عدد المستوى التعليمي لأمهات المبحوثين فيوضحها الجدول التالي.

جدول (9) يوضح توزيعات العينة حسب المستوى التعليمي للأم

م	المستوى التعليمي	ك	%	م	المستوى التعليمي	ك	%
أ	أمية	3.0	7.5	و	شهادة جامعية	45	11.3
ب	يقرأ ويكتب	79	19.8	ز	ماجستير	4	1.0
ج	إبتدائية	35	8.7	ح	دكتوراه	3	0.7
د	إعدادية	63	15.7				
هـ	ثانوية أو مايعادلها	141	35.3		الإجمالي	400	100

وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (9) إلى:

- أن أغلبية أمهات العينة ما بين الإعدادية والثانوية بنسبة مقدارها 51% من إجمالي العينة، ويعود ذلك إلى الثبات النسبي لدى العديد من الأسر فيما يتعلق بتعليم البنت أو الحق في مواصلة التعليم، فما تزال العديد من الأسر تفضل زواج الفتاة عن تعليمها، إلى جانب عدم انتشار الجامعات حينذاك حيث تمنع الأسرة اغتراب الفتاة من أجل التعليم، ويأتي ذلك مقابل نسبة 11.3% من إجمالي الأمهات يحملن شهادة جامعية ويتركزن في مدينة طرابلس، وتنخفض إلى النسبة 1.7% من إجمالي الأمهات اللاتي يحملن درجتي الماجستير والدكتوراه.

سادساً: توزيعات العينة حسب موقع المبحوث ما بين العمل الرسمي و الجامعة

بالانتقال إلى ما إذا كان الطالب محل الاهتمام طالباً فقط أم أن له عملاً آخر فيوضحه الجدول التالي.

جدول (10) يوضح ما إذا كان المبحوث طالب فقط أم أن له عملاً آخر

م	البيان	ك	%	ملاحظات
أ	المبحوث طالب فقط	279	69.7	
ب	لديه عمل آخر	121	30.3	
	الإجمالي	400	100	

وبالنظر إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (10) تبين الدراسة أن أغلبية الطلاب محل الاهتمام هم طلبة فقط حيث تمثل ذلك نسبة مقدارها

69.7% من إجمالي العينة مقابل نسبة 30.3% يعملون بمهن أخرى يوضحها الجدول التالي.

جدول (11) يوضح طبيعة العمل الذي يمتهنه بعض المبحوثين

م	طبيعة العمل	ك	%	ملاحظات
أ	زراعي	3	2.5	* الاجمالي هنا 121 مفردة بحثية حسب بيانات الجدول السابق.
ب	فنى	18	14.9	
ج	إداري	21	17.4	*تمت مقاربات نوع المهنية حسب التقسيم الوارد بالجدول حسب المسمى.
د	تجاري	50	41.3	
هـ	عسكري	29	23.9	
	الإجمالي	121	100	

وتشير البيانات الواردة إلى أن أغلبية الطلاب الذين لديهم مهنة إلى جانب كونهم طلاباً يعملون بالتجارة بنسبة مقدارها 41.3% من إجمالي الطلاب العاملين (121 مفردة بحثية) ويعود ذلك إلى طبيعة الأسواق الليبية و الانفتاح الحاصل في الاستيراد بما يدفع العديد من الطلاب للدخول في سوق العمل مبكراً، إلى جانب انعكاسات ذلك قياسا بالتعليم كقيمة اجتماعية وجدوى اقتصادية خاصة مع ارتفاع معدلات البطالة لدى الخريجين في الوقت الحاضر، يلي ذلك وجود 23.9% من الإجمالي نفسه (121 مفردة بحثية) لديهم عمل عسكري، ويعود ذلك إلى قابلية الشركة الخاصة إلى تعيين حاملي الثانوية العامة برتب أقل، وأن تعدل الرتبة بعد المؤهل الجامعي، مقابل ذلك تتدني نسبة العاملين من الفئة نفسها في الأعمال الزراعية حيث لا تتعدى 2.5% من الإجمالي نفسه (121 مفردة بحثية).

سابعاً: توزيعات العينة حسب متوسط الدخل الشهري للمبحوث وأسرته

جدول (12) يوضح ما إذا كان للطالب دخل أم يعتمد كلياً على اسرته

م	البيان	ك	%	ملاحظات
أ	يعتمد كليا على أسرته	279	69.7	
ب	له دخل خاص به	121	30.3	
	الإجمالي	400	100	

ومن خلال البيانات الواردة يلاحظ وجود نسبة 30.3% من إجمالي العينة يعتمد على نفسه في مصاريف دراسته وهي نفس نسبة الطلاب الذين لديهم مهنة نفسها كما تم توضيحها بالجدول السابق وبالانتقال إلى متوسط الدخل الشهري فيوضحها الجدول التالي.

جدول (13) يوضح متوسط الدخل الشهري للطلاب الذين لديهم دخل خاص بهم

م	متوسط الدخل بالدينار الليبي	ك	%	م	متوسط الدخل بالدينار الليبي	ك	%
أ	أقل من200	صفر	صفر	هـ	من 1100 إلى 1399	21	17.4
ب	من 201 إلى 499	22	18.2	و	أكثر من 1400	15	12.3
ج	من500 إلى 799	35	29.0				
د	من 800 إلى 1099	28	23.1		الإجمالي	279	100

ملاحظات:- * الإجمالي هنا 121 مبحوثاً حسب بيانات الجدول التالي

وتشير بيانات الجدول إلى أن أغلبية الطلاب العاملين بمهنة إلى جانب كونهم طلابا يتراوح دخلهم الشهري ما بين 500 إلى 1099 ديناراً ليبيا بنسبة مقدارها 52.1% من إجمالي هذه الفئة (121 طالب وطالبة) مقابل نسبة مقدارها 18.2% من الإجمالي نفسه يتراوح دخلهم ما بين 201 و 500 دينار وتجود نسبة مقدارها 29.7% من إجمالي هذه الفئة يزيد دخلهم الشهري عن 1100 دينار وبالسؤال عن مصدر هذا الدخل وجد أن هناك أكثر من مصدر كمهنة خاصة(إيجارات عقارات وأراضي/مساعدات من الدولة/ودائع بنكية)أما متوسطات دخل أسرة المبحوثين فيوضحها الجدول التالي.

جدول (14) يوضح توزيعات العينة حسب متوسط الدخل الشهري للأسرة

م	متوسط الدخل بالدينار الليبي	ك	%	م	متوسط الدخل بالدينار الليبي	ك	%
أ	أقل من300	4	1.0	و	من 1600 إلى 1899	50	12.5
ب	من 300 إلى 699	25	6.3	ز	من 1900 إلى 2199	46	11.5
ج	من 700 إلى 999	71	17.8	ح	أكثر من 2200		
د	من 1000 إلى 1299	88	22.0				
ه	من 1300 إلى 1599	91	22.7		الإجمالي	400	100

ويتضح من خلال البيانات الواردة بالجدول أن:

- أغلبية الأسر يتراوح دخلها ما بين 1100 و1599 دينار نسبة مقدارها 44.7% من إجمالي عينة الدراسة، مقابل 17.7% من الإجمالي نفسه يزيد دخلهم الشهري عن 1900 دينار، وغنى عن البيان ارتباط ذلك بمهنة الأب من ناحية وما إذا كانت الأم تعمل عملاً رسمياً من عدمه.
- يلاحظ وجود نسبة مقدارها 7.3% من إجمالي العينة ينخفض دخلها الشهري عن 700 دينار، وإن كانت هذه الأسر تتركز في الريف إلا أن مايجب الإشارة إليه أن التعليم في ليبيا مجان، إلى جانب ما كانت تعطيه الجامعة والدولة من مساعدات مادية للطلاب وما كانت تمنحه الدولة من مساعدات في إطار ما كان يعرف بتوزيع الثروة.

معوقات مشاركة الطلاب في خدمة المجتمع:

إن العصر الراهن تتعدد فيه الاهتمامات وتتشابك فيه الأمور ويواجه تغيرات وتحديات مستمرة اجتماعية وسياسية وعسكرية ومعرفية وتكنولوجية مما يجعل وظائف الجامعة فيه متعددة الجوانب ومتشابكة، إذ تبلورت مهام و وظائف جديدة للجامعات أبرزها: إعداد الموارد البشرية بما يتناسب مع روح العصر وإجراء البحوث العلمية التي تعكس المتطلبات الاجتماعية والثقافية و التربوية التي فرضها الواقع المحلي والإقليمي والعالمي الجديد، والإساهم في عملية التنشئة الاجتماعية ونقل الثقافة من خلال العمل على صياغة وتشكيل وعي الطلاب وتناول قضايا ومشكلات المجتمع والعمل على خدمة وتنمية المجتمع[1]، فعندما تنعزل الجامعة عن المجتمع وتتخلى عن دورها في خدمته وتفقد الوعي بما يتطلبه المجتمع ويتوقعه من دورها تصير معارفها متكدسة لا ترتبط بحركة الحياة المتطورة، ويفقد العلم قيمته الاجتماعية بل والمعرفية أيضاً، وبذلك ينفصل التعليم عن احتياجات المجتمع ومجريات الأحداث به، فالجامعة لابد أن تحقق وظيفتها في خدمة المجتمع[2].

ولا شك أن الجامعة تصل بالمجتمع إلى الرقي والتقدم عن طريق ربطها باحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات الأمر الذي يجعل المجتمع دائم الإزدهار ومواكباً لتطورات العصر، وبالتالي فإن الجامعة بما تقدمه من كفاءات مدربة تعتبر عاملاً من عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع. في ضوء هذه الشروط والمتطلبات يأتي هذا المحور لتحليل المعوقات التي تحول دون تفعيل مشاركة الطلاب في خدمة المجتمع بليبيا والكشف عن تصوراتهم للمستقبل القريب.

أولاً: المعوقات الأساسية للمشاركة الطلابية في خدمة المجتمع:

يوضح الجدول التالي مدى تعارض مواعيد المشاركة مع مواعيد الدراسة و المحاضرات.

---

[1] علوان يحيي: العولمة الثقافية وانعكاساتها على الدراسات العليا بالجامعات العربية – تحليل لأهم المتطلبات اللازمة للخروج من المأزق الراهن، مجلة كلية الآداب، جامعة المنوفية، العدد 143، يوليو 2007م، ص47.

[2] عمر الأسعد: الجامعات العربية حتى عام 2000 الواقع التصورات المستقبلية، المؤتمر العام السادس لاتحاد الجامعات العربية، التعليم الجامعي والعالي في الوطن العربي عام 2000، صفاء الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية 16-18 فبراير 1988.

جدول (15) يوضح دى تعارض مواعيد المشاركة مع مواعيد الدراسة

أن أغلبية العينة ترى أن التعارض بين مواعيد المشاركة في خدمة المجتمع ومواعيد المحاضرات تتم أحياناً.

- حيث تمثل نسبة مقدارها 70.3% من إجمالي العينة مقابل 21.5% من الإجمالي نفسه تؤكد على عدم حدوث هذا التعارض.

أما عن وجود الأسرة كعائق أساس يحول دون فاعلية دور الطالب الجامعي في خدمة مجتمعه فيوضحه الجدول التالي:

جدول (15) يوضح مدى معارضة الأسرة للطالب عن مشاركته في خدمة المجتمع

م	البيان	ك	%
أ	دائماً	33	8.2
ب	أحياناً	281	70.3
ج	لا يحدث	86	21.5
	الإجمالي	400	400

وبالنظر إلى الجدول (15) يلاحظ:

- أن أغلبية العينة ترى أن الأسرة تقف عائقاً وبدعاوى مختلفة أمام دافعية الطالب في خدمة المجتمع، حيث تمثل نسبة مقدارها 51% من إجمالي العينة، وبسؤال هذه الفئة تبين للدراسة أن الأسرة الليبية ترى أن المشاركة في أنشطة داخل الجامعة تؤدى بالطالب إلى التأخر الدراسي وتدنى التحصيل الإكاديمي، وأما بالنسبة للإناث فالدعاوى تتركز في أن منع الأسرة بسبب الخوف على الطلبة من الاحتفاظ وكذا من النظرة الاجتماعية للبنت المتحررة.

وجود نسبة مقدارها 26.5% من إجمالي العينة ترى أن معارضة الأسرة تتم أحياناً، ويرتبط ذلك وفق حوارات المبحوثين الممثلين لهذه الفئة بمجال المشاركة ووقتها ومكانها أيضاً، يأتي كل ذلك مقابل 22.5% من إجمالي العينة تؤكد على عدم معارضة الأسرة لذلك. أما عن التصورات التي يحملها الطالب حول نظرة المجتمع لمشاركته في خدمة مجتمعه فيوضحها الجدول التالي.

جدول (16) يوضح مدى الاعتقاد بأن وجهة نظر المجتمع لمشاركة الطالب بأنها غير فعالة

م	البيان	ك	%
أ	نعم : يحدث ذلك	207	51.7
ب	إلى حد ما أشعر بذلك	115	28.7
ج	لا يحدث بالعكس	78	21.7
	الإجمالي	400	100 تقريباً

وبالنظر إلى الجدول (16) يلاحظ أن أغلبية العينة ترى أن نظرة المجتمع لمشاركته لا تتسم بالإيجابية أو الفاعلية في كثير من الأحيان، حيث تمثل نسبة مقدارها 51.7% من إجمالي العينة، وتتركز هذه الفئة في الإناث، مقابل نسبة مقدارها 21.7% من إجمالي العينة تقف على العكس من ذلك و تؤكد على أن نظرة المجتمع لمشاركته تتسم بالإيجابية بصورة مطلقة، أما نسبة 28.7% من إجمالي العينة أكدت على أن نظرة المجتمع تتحدد وفق النشاط الأساسي للمشاركة والأهداف المرجوة منها. أما عن مدى إمكانية اتخاذ الأسرة موقفاً مضاداً لطالب وتمنعه بطرق ووسائل مختلفة عن المشاركة في خدمة المجتمع فيوضحها الجدول التالي:

جدول (17) يوضح ما إذا كانت الأسرة تمنع الطالب من المشاركة في خدمة المجتمع

م	البيان	ك	%
أ	نعم	204	51.0
ب	أحياناً	115	28.7
ج	لا يحدث	81	20.3
	الإجمالي	400	100

وتشير البيانات الواردة إلى أن أغلبية العينة تؤكد على إمكانية استخدام الأسرة وسائل مختلفة لمنعه من المشاركة في خدمة المجتمع بدعاوى سبق ذكرها، حيث تمثل نسبة مقدارها 51% من إجمالي العينة وتتركز في الإناث، مقابل نسبة مقدارها 20.3% من الإجمالي نفسه تؤكد على تشجيع الأسرة على المشاركة وتخلو هذه النسبة من الإناث وفق ملاحظات الباحثة.

ثانياً: معوقات الفتاة الجامعية للمشاركة في خدمة المجتمع

في سؤال عن الوسائل اللازمة للدفع بالفتاة الجامعية الليبية للمشاركة في خدمة المجتمع ذات المضمون السياسي، خاصة في إطار التغيرات العالمية وانعكاساتها على الواقع التربوي الليبي فيوضحها الجدول التالي.

جدول (18) يوضح الوسائل اللازمة لضمان بلورة نظرة إيجابية لمشاركة الفتاة الجامعية في السياسة.

م	الوسيلة	ك	%
أ	الإعلام	70	17.5
ب	الجامعة	52	13.0
ج	الاسرة	112	28.0
د	كل ما سبق	166	41.5
	الإجمالي	400	100

وبالنظر إلى الجدول (18) يلاحظ أن أغلبية العينة ترى أن كلا من الإعلام والجامعة والأسرة مجتمعة تعد وسائل لازمة لإحداث تغيير جذري في نظرة المجتمع إلى إيجابية مشاركة الفتاة الجامعية، وقد تمثل ذلك نسبة مقدارها 41.5% من إجمالي العينة. وبالانتقال إلى طبيعة العلاقة بين الذكور والإناث قياسا بالتشجيع على خدمة المجتمع فإن الجدول التالي يوضح ما إذا كان المبحوث/ ة يشجع زميلاته/ ها في المشاركة بخدمة المجتمع من عدمه.

جدول (19) يوضح ما إذا كان المبحوث / ة يشجع زميلاته / ها في المشاركة بخدمة المجتمع من عدمه

م	البيان	ك	%
أ	دائماً يحدث ذلك	82	20.5
ب	أحياناً	161	40.3
ج	لا يحدث	157	39.2
	الإجمالي	400	100

وبالنظر إلى البيانات الواردة بالجدول يتضح أن أغلبية العينة تقوم بتشجيع الفتيات الجامعيات على القيام بدور فعال في خدمة المجتمع، سواء بصورة دائمة (20.5% من إجمالي العينة) أو نسبية (40.3% من الإجمالي نفسه) و تنتقل المناقشة إلى مدى إمكانية تشجيع الأخوات على المشاركة فإن الجدول التالي يوضح ما إذا كان المبحوث / ة يشجع الأخوات البنات في المشاركة إذا كن طالبت جامعيات.

جدول (20) يوضح ما إذا كان المبحوث / ة يشجع الأخوات البنات في المشاركة إذا كن طالبات جامعيات.

م	البيان	ك	%
أ	نعم	67	16.8
ب	حسب طبيعة النشاط والمجال	110	27.5
ج	لا يحدث	223	55.7
	الإجمالي	400	100

ويلاحظ من خلال البيانات الواردة مدى ممارسة إزدواجية المعايير و إثبات استمرار ذكورية المجتمع الليبي، فمن ناحية أكدت نسبة مقدارها 55.7% من إجمالي العينة لا يقومون بتشجيع أخواتهم على المشاركة في أية

أنشطة طلابية أو أي مجال من مجالات خدمة المجتمع، وأن كانت هذه الفئة من الذكور بصورة مطلقة وفق ملاحظات الباحثة فإن الأمر يمتد أيضاً إلى بعض الإناث حيث تم الربط بين هذا التشجيع وبين طبيعة النشاط أو المجال الخاص بخدمة المجتمع، حيث تمثل نسبة مقدارها 27.3% من إجمالي العينة.

وفي سؤال حول أسباب عدم تشجيع الإناث فإن الجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (21) يوضح أسباب عدم تشجيع الأخوات البنات على المشاركة

م	السبب	ك	%	
أ	المجتمع لا يسمح بذلك	171	76.7	الإجابة متعددة
ب	البنت ليس لها إلا الزواج	223	100.0	الإجمالي 223 مبحوث حسب بيانات الجدول السابق
ج	مشاركتها تؤثر سلبيا في زواجها فيما بعد	51	22.9	

وبالنظر إلى الجدول (21) يلاحظ أن:

- أن أغلبية العينة ترى أن البنت ليس إلا الزواج حيث تمثل نسبة مقدارها 100% وتعود إلى الإجمالي 223 مبحوثاً حسب بيانات الجدول السابق، إلى جانب وجود نسبة مقدارها 76.7% ترى أن المجتمع لا يسمح بمشاركة الفتاة والمرأة، بالإضافة إلى اعتقاد نسبة مقدارها 22.9% من الإجمالي نفسه (223 مفردة بحثية).

ثالثاً: المعوقات الاقتصادية لمشاركة الطلاب في خدمة المجتمع

جدول (22) يوضح ما إذا كانت المخصصات المالية للأنشطة الاجتماعية كافية بالجامعة أم لا

م	البيان	ك	%
أ	نعم كافية	39	9.7
ب	إلى حد ما	171	42.8
ج	غير كافية بالمرة	190	47.5
	الإجمالي	400	100

وبالنظر إلى الجدول (22) يلاحظ:

- أن أغلبية العينة ترى أن المخصصات المالية غير كافية حيث تمثل نسبة مقدارها 47.5% من إجمالي العينة، مقابل نسبة مقدارها 9.7% فقط من إجمالي العينة ترى أن هذه المخصصات كافية تماماً، ويرتبط بذلك سؤال عما إذا كانت المشاركة بخدمة المجتمع تكلف المبحوث مادياً من عدمه فالجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (23) يوضح ما إذا كانت المشاركة بخدمة المجتمع تكلف المبحوث مادياً من عدمه

م	البيان	ك	%
أ	نعم إلى حد كبير	6	1.5
ب	نعم إلى حد ما	129	32.3
ج	لا تكلف شيئا	265	66.2
	الإجمالي	400	100

وبالنظر إلى البيانات الواردة يلاحظ أن حوالي ثلثي العينة تنفي أية أعباء مادية ذات علاقة بالمشاركة في خدمة المجتمع.

رابعاً: المعوقات التنظيمية لمشاركة الطلاب في خدمة المجتمع

أما عن مدى تنفيذ القرارات الجامعية الخاصة بالمشاركة فالجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (24) يوضح ما إذا كانت القرارات الجامعية الخاصة بالمشاركة تنفذ من الجهات المتخصصة من عدمه

م	البيان	ك	%
أ	جميعها تنفذ	81	20.3
ب	بعضها تنفذ	136	34.0
ج	لا يتم تنفيذ أي شئ	183	45.7
	الإجمالي	400	100

وبالنظر إلى الجدول (24) يلاحظ: أن أغلبية العينة ترى أن القرارات الجامعية لا يتم تنفيذها وفق عوامل متنوعة أبرزها عدم القدرة على صناعة القرار التنفيذي بنسبة مقدارها 45.7% من إجمالي العينة إلى جانب نسبة مقدارها 34% من الإجمالي نفسه ترى أن معظم هذه القرارات لا تنفذ وفق اعتبارات مادية أو تنظيمية دون الفنية، مقابل ذلك، وجود نسبة مقدارها 20.3% ترى العكس من ذلك وأن كل القرارات يتم تنفيذه بالفعل، أما عن عدم تنفيذ هذه القرارات فالجدول التالي يوضح أسباب عدم تنفيذ الجهات المتخصصة القرارات الجامعية فيما يتصل بأنشطة خدمة المجتمع.

جدول (25) يوضح أسباب عدم تنفيذ الجهات المتخصصة القرارات الجامعية فيما يتصل بأنشطة خدمة المجتمع

م	السبب	ك	%
أ	وجود قوانين تمنع التنفيذ	42	23.0
ب	عدم رغبة القائمين على الجامعة في التنفيذ	56	32.2
ج	عدم وجود مخصصات مالية	82	44.8
	الإجمالي	183	100

وبالنظر إلى الجدول (25) يلاحظ أن الأسباب التي تحول دون تنفيذ القرارات ذات العلاقة بخدمة المجتمع تتركز في:

- الاعتبارات المالية خاصة عدم وجود مخصصات مالية (44.8% من إجمالي العينة).
- الاعتبارات التنظيمية عدم رغبة القائمين على التنفيذ (32.2% من إجمالي العينة).
- الاعتبارات القانونية أو بالأدق التنفيذية حيث وجود قوانين تمنع التنفيذ (23%).

خامساً: كيفية الحد من فاعلية المعوقات وتصورات المستقبل

جدول (26) يوضح شروط تفعيل خدمة المجتمع من خلال المشاركة الطلابية وجهة نظر المبحوثين

م	الشرط	ك	%	ملاحظات
أ	إصدار قوانين جديدة	145	36.3	الإجابة متعددة
ب	تبديل القيادات الجامعية الحالية	69	17.3	
ج	زيادة الدعم المالي	217	54.3	
د	التثقيف من خلال الإعلام	168	42.0	
ه	تحديد الاختصاصات ذات العلاقة	201	50.3	

وبالنظر إلى الجدول (26) يلاحظ:

- أن أغلبية العينة ترى أن من شروط تفعيل خدمة المجتمع من خلال المشاركة الطلابية يتمثل في زيادة الدعم المالي وذلك بنسبة مقدارها 54.3% من إجمالي العينة.
- وجود نسبة مقدارها 50.3% من إجمالي العينة ترى أن من شروط تفعيل خدمة المجتمع من خلال المشاركة الطلابية يتمثل في تحديد الاختصاصات ذات العلاقة بخدمة المجتمع.
- وجود نسبة مقدارها 42% من إجمالي العينة ترى حتمية التثقيف من خلال الإعلام في إصدار قوانين جديدة.
- وجود نسبة مقدارها 36.3% من إجمالي العينة ترى ضرورة إصدار قوانين جديدة.
- وجود نسبة مقدارها 17.3% من إجمالي العينة تعول على تبديل القيادات الجامعية الحالية لتفعيل المشاركة الطلابية وجهة نظر المبحوثين.

أما عن التصورات التي يحملها المبحوث للمستقبل القريب فيوضحها الجدول التالي:-

جدول (27) يوضح تصورات الطالب للمستقبل في ضوء ما يحدث في مجال خدمة المجتمع

م	التصور للمشهد في المستقبل	العدد	%
أ	الرقي والإزدهار وحل المشكلات	79	19.8
ب	بقاء الحال على ما هو عليه	117	29.2
ج	ظهور المزيد من المشكلات	204	51.0
	الإجمالي	400	100

وبالنظر إلى الجدول (27) يلاحظ:

- أن أغلبية العينة ترى أن ظهور المزيد من المشكلات هو السيناريو (المشهد الأقرب) المرجح في المستقبل القريب، حيث تمثل نسبة مقدارها 51% ظهور المزيد من المشكلات.
- وجود نسبة مقدارها 29.2% ترجح بقاء الحال على ما هو عليه، يقف على العكس من ذلك بوجود نسبة مقدارها 19.8% من إجمالي العينة ترجح الرقي والإزدهار وحل المشكلات.

المحور الخامس

تلعب النتائج التي يتم التوصل إليها في أية محاولة بحثية الدور المهم والأساس سواء على مستوى الفكر أو على صعيد الواقع الفعلي، فمن ناحية تسهم أية جهود بحثية في تطوير العلم، ويتزايد ذلك قياسا بالأوضاع السائدة في التربية وفقاً لمبادئها وأهدافها العلمية والإنسانية، إلى جانب أن هذه النتائج أو تلك تدفع إلى تحقيق المزيد من التراكم العلمي المأمول، وإن كانت عملية التراكم قد شهدتها مجالات التربية المختلفة إلا أن هناك حاجة إلى المزيد منها بسبب سرعة التحولات في البني الاجتماعية والنماذج الثقافية، علاوة على أن النتائج تعد بصورة أو بأخرى المؤشر الموضوعي للتحقق من بعض الأفكار السائدة أو بالأدق الافتراضات المتداولة بين الباحثين حول الظاهرة محل الدراسة. وانطلاقاً من هذه الأهمية تقدم الدراسة هنا أبرز النتائج التي تم التوصل إليها، وستيم الربط بين هذه النتائج والأدبيات التربوية بغية تقديم وصف تشكل الواقع الذي يتفاعل في إطاره الشباب الجامعي الليبي مع ذاته و مجتمعه المحلي ومجتمعه العام، وأيضاً تبني تصوراته حول مختلف القضايا وفق معطيات هذا الواقع.

أولاً: نتائج الدراسة في ضوء الإطار النظري والدراسة الميدانية: تحليل كيفي وكمي.وفيمايلي تلخيص لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة سواء في إطارها النظري أو تجربتها الميدانية

1. أن أغلبية العينة تشارك دائماً في الأنشطة المجتمعية حيث تمثل نسبة مقدارها 54% من إجمالي العينة، ويعود إلى المعسكرات الشبابية التي تقوم بها الجامعات الليبية، إلى جانب وجود عدد من بيوت الشباب تحاول تشجيع الطلاب على القيام بأنشطة اجتماعية وأن كانت في أغلبها رياضية.
2. إن أغلبية العينة ترى أن مشاركتها بصورة دائمة في الأنشطة المجتمعية يعود إلى الرغبة الذاتية حيث تمثل نسبة مقدارها 86.3% من إجمالي العينة، إلا أن التساؤلات المثارة من جانب هذه الدراسة تدور حول طبيعة هذه الأنشطة وعن مدى ارتباطها بخدمة المجتمع من عدمه.
3. توصلت الدراسة إلى أن الشعور بالواجب من جانب الطالب يعد سبباً أساسياً وأن مشاركتها يعد أمراً واجباً وضرورياً حيث تمثل ذلك بنسبة مقدارها 65.2% ويعود إلى المساعدات المادية التي تقدم للطلاب نتيجة هذه المشاركة إلا أن هذا لا يعد الأساس بقدر شعور الطالب بضرورة المشاركة في ضوء متغيرات العصر.
4. إن الأسرة لا تلعب الدور الأساسي في الدفع بالطالب نحو المشاركة في الأنشطة المجتمعية، كما تؤكد تحفظ العديد من الأسر عن هذه المشاركة بدعاوى مختلفة من نوع أن المشاركة تدفع بالطالب إلى التأخر الدراسي، وأن الفتاة لا يجب ان تشارك في مثل هذه الأنشطة (حسب مقولات وتعبيرات بعض الطالبات).
5. أن أغلبية العينة ترى أنها تستفيد من الدعم والخدمات المقدمة حيث تمثل نسبة مقدارها 81.2% من إجمالي العينة.
6. أن أغلبية العينة ترى أن الأنشطة الترفيهية تعد أهم أوجه الاستفادة حيث تمثل نسبة مقدارها 84% من إجمالي العينة، ويعود ذلك إلى وجود وقت للفراغ أمام هؤلاء الطلاب، كما أن هذه الأنشطة لا تدخل في إطار خدمة المجتمع.
7. أن أغلبية العينة ترى أن تكوين علاقات اجتماعية (خاصة بين الجنسين وفق حوارات المبحوثين مع بعض المبحوثين) تعد سبباً ودافعاً رئيسياً للمشاركة في الأنشطة المجتمعية خاصة المعسكرات الشبابية حيث تمثل نسبة مقدارها 60.2% من إجمالي العينة.
8. هناك العديد من أوجه الاستفادة التي تعود على الطالب عضو الرابطة، حيث تجلى ذلك في وجود نسبة مقدارها 28.2% من إجمالي هذه الفئة (71 طالباً وطالبة).

9. أن أغلبية العينة تؤكد على أن المشاركة في الأنشطة المجتمعية تتيح في بعض الأحيان المعرفة والثقافة.
10. أن أغلبية العينة ترى أن عدم فهم المجتمع الليبي لدور المرأة عامة والفتاة خاصة بدءا من الأب والأخ والأقارب يعد هو العائق الأساسي لعدم المشاركة في ذلك حيث تمثل نسبة مقدارها 39.4% من إجمالي 142 مفردة بحثية، إلى جانب وجود نسبة مقدارها 37.3% من نفس الإجمالي ترى أن المشاركة تؤدي في كثير من الأحيان إلى وجود خلافات بين الطلاب وبعضهم البعض، كما تتجلى معارضة الأسرة بنسبة مقدارها 7.8% من الإجمالي نفسه (142 مفردة بحثية).
11. وجود نسبة مقدارها 8.7% قامت بالترشيح من قبل وبصورة دائمة إلى جانب نسبة مقدارها 18% رشحت نفسها في بعض الأحيان، ويرجع إلى العديد من الأسباب أهمها: تشجيع الزملاء كان السبب وراء هذا الترشيح حيث تمثل نسبة مقدارها 91.6% من أجمالي هذه الفئة (1.7 مفردة بحثية) ووجود نسبة مقدارها 83.2% من الإجمالي نفسه ارجعت سبب الترشيح إلى الرغبة في خدمة الزملاء، ويتأكد محاولة أشغال مهمة بالجامعة بنسبة 70.1% من إجمالي الفئة التي رشحت نفسها من قبل، و يأتي ذلك مقابل نسبة مقدارها 72% أكدت على أن هذا الترشيح جاء بحثاً عن مصلحة خاصة تتمثل في الاستفادة من خدمات الرابطة وأبرزها ضمان النجاح آخر العام وفق تعبيرات أغلبية هذه الفئة في حواراتها مع الباحثة.
12. إن أغلبية العينة أحياناً تحضر الندوات التي تعقدها حيث تمثل نسبة مقدارها 67.2% ويعود إلى نوعية هذه الندوات من حيث مجالاتها و القائمين عليها من حيث الأداء أما عن رأي الطالب في هذه الندوات فتوصلت الدراسة إلى أن أغلبية العينة ترى أن بعض هذه الندوات إيجابي وبعضها سلبي حيث تمثل نسبة مقدارها 44.5%.
13. إن أغلبية العينة ترى أن وجود قوانين تمنع تنفيذ بعض المقترحات التي تقدمها بعض الحوارات واللقاءات يعد السبب الأساس لعدم جدوى هذه اللقاءات حيث تمثل نسبة مقدارها 50.6% من إجمالي 174 مفردة بحثية، إلى جانب وجود نسبة مقدارها 36.2% من الإجمالي نفسه ترى أن عدم وجود مخصصات مالية مهم جداً.
14. أن أغلبية العينة ترى أن الفتاة الجامعية لم تستفيد من أية قرارات أو مواثيق خاصة بحقوقها الخاصة بالمشاركة في خدمة المجتمع حيث تمثل ذلك بنسبة مقدارها 52.55 من إجمالي العينة، ويعود إلى أن تغير القيم

الخاصة بتعليم الفتاة في ليبيا قد تحركت بشكل نسبي إلا أنها لم تعكس مدى أهمية دور المرأة والفتاة الجامعية خاصة في مجال خدمة المجتمع، فالمجتمع مازال ذكورياً مع عدم الاعتراف بالكثير من حقوق المرأة و الاناث عامة.

15. أن أغلبية العينة ترى أن الفتاة والمرأة عامة ليس لها إلا البيت فقط حيث تمثل نسبة مقدارها 55.7% من إجمالي العينة، ويعود إلى العديد من الأسباب منها على سبيل المثال لا الحصر ذكورية المجتمع.
16. توصلت الدراسة إلى أن ظاهر مشاركة الطلاب في خدمة المجتمع من خلال القضايا المحلية الليبية والعربية والأفريقية على النحو التالي:

أ. أن أغلبية العينة تشارك بصورة دائمة في المسيرات السلمية لتحقيق أهداف محلية حيث تمثل نسبة مقدارها 91.3% من إجمالي العينة.
ب. نسبة مقدارها 54.0% من إجمالي العينة تشارك دائماً في المسيرات السلمية لنصرة قضايا عربية.
ت. نسبة مقدارها 88.3% لا تشارك في المسيرات السلمية لتأييد أو رفض قضايا في الدول الإفريقية ويعود ذلك لعدم قناعتها بهذه المسيرات.
ث. نسبة مقدارها 77.5% من إجمالي العينة تستمع دائماً إلى برامج خاصة بالأنشطة المجتمعية مقابل نسبة مقدارها 4.5% من إجمالي العينة لا تستمع لذلك.
ج. نسبة مقدارها 50.5% لا تحضر ندوات حول قضايا مختلفة.
ح. نسبة مقدارها 38.5% تتابع أحياناً المؤتمرات الدولية الخاصة بليبيا. ونسبة 25.0% لا تتابع مثل هذه المؤتمرات وأن كانت تتركز هنا في الإناث.
خ. نسبة مقدارها 53.2% لا تقوم بكتابة ملصقات داخل الجامعة وخارجها مقابل نسبة 23.0% تقوم بذلك دائماً.

17. إن أغلبية العينة ترى أن الأسرة تقف عائقاً وبدعاوى مختلفة أمام دافعية الطالب في خدمة المجتمع، حيث تمثل نسبة مقدارها 51% من إجمالي العينة، وبسؤال هذه الفئة تبين للدراسة أن الأسرة الليبية تدعي أن المشاركة في أنشطة داخل الجامعة تؤدي بالطالب إلى التآخر الدراسي و تدنى التحصيل الأكاديمي، وأما بالنسبة للإناث فالدعاوي تتركز في أن منع الأسرة بسبب الخوف على الطالبة من الاختلاط وكذا من النظرة الاجتماعية للبنت المتحررة.
18. أن أغلبية العينة تؤكد على إمكانية استخدام الأسرة وسائل مختلفة للمنع من المشاركة في خدمة المجتمع بدعاوى سبق ذكرها، حيث تمثل نسبة

مقدارها 51% من إجمالي العينة وتتركز في الإناث، وأن أغلبية العينة ترى أن كلا من الإعلام والجامعة والأسرة مجتمعة تعد وسائل لازمة لإحداث تغيير جذري في نظرة المجتمع إلى إيجابية مشاركة الفتاة الجامعية، وقد تمثل نسبة مقدارها 41.5% من إجمالي العينة.

19. أن أغلبية العينة ترى أن من شروط تفعيل خدمة المجتمع من خلال المشاركة الطلابية يتمثل في زيادة الدعم المالي حيث تمثل نسبة مقدارها 54.3% من إجمالي العينة.
20. وجود نسبة مقدارها 50.3% من إجمالي العينة ترى أن من شروط تفعيل خدمة المجتمع من خلال المشاركة الطلابية يتمثل في تحديد الاختصاصات ذات العلاقة بخدمة المجتمع.

- وجود نسبة مقدارها 42% التثقيف من خلال الإعلام في إصدار قوانين جديدة.
- وجود نسبة مقدارها 36.3% في إصدار قوانين جديدة.
- وجود نسبة مقدارها 17.3% تبديل القيادات الجامعية الحالية من شروط تفعيل خدمة المجتمع من خلال المشاركة الطلابية وجهة نظر المبحوثين.

21. أن الأسباب التي تحول دون تنفيذ القرارات ذات العلاقة بخدمة المجتمع تتركز في:

- الاعتبارات المالية خاصة عدم وجود مخصصات مالية (44.8% من إجمالي العينة).
- الاعتبارات التنظيمية حيث عدم رغبة القائمين على التنفيذ (32.2% من إجمالي العينة).
- الاعتبارات القانونية أو بالأدق التنفيذية حيث وجود قوانين تمنع التنفيذ (23%).

المراجع

1- أحمد على عبد العال الدردير، الشباب والمشاركة السياسية – دراسة ميدانية على عينة من شباب محافظة سوهاج، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب بسوهاج – جامعة أسيوط، 2002م.
2- إيهاب السيد أحمد "دور بعض المراكز والواجدات ذات الطابع الخاص بجامعة الأزهر في خدمة المجتمع ماجستير – كلية التربية جامعة الزهر 2002 ص 12".
3- بسام محمد أبو حشيش: دور كليات التربية في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين بمحافظات غزة، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد الرابع عشر، 279، يناير 2010م – العدد الأول، ص250.
4- رحومة على سليمان: إستراتيجية نقل التقنية في المجتمع الليبي، وآثارها الاقتصادية و الاجتماعية في الفترة من (1996 - 2000)، دراسة مقدمة لنيل الإجازة العالية

"الماجستير" شعبة التنمية والتخطيط الاجتماعي، جامعة السابع من أبريل، كلية الآداب و العلوم يفرن، غير منشورة، 2003، ص112 – 113.
5- سعد إبراهيم جمعه، الشباب والمشاركة السياسية، القاهرة، دار المعارف 2001م (في الأصل رسالة دكتوراه بعنوان المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي – دراسة ميدانية)، على الحوات، دراسات عن الشباب الليبي وبعض مشكلاته الاجتماعية، جامعة الفاتح، طرابلس، الطبعة الثانية 2006، ص23-26.
6- صلاح عبد الله وعبد الله عثمان: الدراسات العليا والبحث العلمي وخدمة المجتمع في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان دراسة تحليلية، المجلة العربية الأمريكية الأكاديمية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الأول، العدد 1، يناير 2010م.
7- شبل بدران وجمال الدهشان: التجديد في التعليم الجامعي، دار قباء للطباعة والنشر و التوزيع، القاهرة 2001م ، مصر.
8- عمر التومي الشيباني، التربية وقضايا التحديث في المجتمع العربي، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، الطبعة الثالثة 2004م، ص76-78.
9- عائشة محمد بن مسعود، المرأة والتنمية في المجتمع العربي الليبي، طرابلس، دار جهاد للطباعة والتوزيع 2005م ، ص47.
10- على عبد الرازق جلبي، الشباب والمشاركة المجتمعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الثالثة 2003، ص96.
11- محمد مصطفى: تحديد أوليات خدمة المجتمع من منظور الخدمة الاجتماعية دراسة تطبيقية على مجالات التعليم والصحة والشئون الاجتماعية بمدينة العين، مجلة التربية – كلية التربية جامعة الأزهر ع109 الجزء الثاني، يونيه 2002 ص7.
12- محمد إبراهيم عبد النبي: الشباب وفرص الحراك الاجتماعي، دراسة عبر جيلين في: محمود الكردي (محرراً) الشباب ومستقبل مصر، مرجع سابق ذكره، ص 107-108.
13- مصطفى التير، مسيرة تحديث المجتمع الليبي، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الثالثة 2006م، ص23.
14- علاء الرواشدة: دور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء الهيئة رسالة ماجستير، جامعة اليرموك 2011م، الأردن.
15- نادى كمال جرجس: البحوث والدراسات التربوية ودورها في خدمة المجتمع وتنميته، أبحاث ودراسات المؤتمر العلمي، أبريل 2011م، الجامعة الإسلامية، غزة.
16- وصفي مساعدة: دور كليات التربية في الجامعات الأردنية في خدمة المجتمع، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة اليرموك 2008م.
17- مصطفى عمر البشير، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، المنشأ الشعبية للنشر و التوزيع والإعلان الجماهيرية،ص35.
18- علوان يحيي: العولمة الثقافية وانعكاساتها على الدراسات العليا بالجامعات العربية – تحليل لأهم المتطلبات اللازمة للخروج من المأزق الراهن، مجلة كلية الآداب، جامعة المنوفية، العدد 143 ، يوليو 2007م، ص47.
19- عمر الأسعد: الجامعات العربية حتى عام 2000 الواقع التصورات المستقبلية، المؤتمر العام السادس لاتحاد الجامعات العربية، التعليم الجامعي والعالي في الوطن العربي عام 2000، صفاء الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية 16-18 فبراير 1988.
20- Escrigas s.,, higher education: new roles and emerging challenges for human.

مهارات العلاقات العامة في فن التعامل

د.ابوبكرالغزالي - عميد كليةالإعلام جامعة بنغازي- ليبيا

مهارات العلاقات العامة في فن التعامل هي مجموعة من المعارف و الخبرات التي تتراكم لدى ممارسي العلاقات العامة، والتي تعينه في النهاية على حسن القيام بمهامها في مجال التعامل مع الآخرين، ومن ثم فهي خليط متكامل من معطيات متنوعة، وقدرات متعددة، يكتسبها ممارس العلاقات العامة، سواء من خلال تأهيله العلمي، أو من خلال ممارسته طيلة سنوات عمله[1]. وفي الواقع يعتقد البعض أن أساليب الترويج والدعاية والإعلان من الأمور المهمة التي تمكن خدمات ومنتجات الشركات، التي من شأنها أن تزيد من درجة إقبال الجمهور إليها، ولا شك أن في هذا التميز تتعلق بأمور الأسعار ودرجة الجودة والحداثة، وغيرها من الأمور المشابهة، ولكن ليس هذا كل ما في الأمر، فقد نجد لدى البعض استعداداً لقبول أسعار تفوق ما قدمته في الواقع على أن يكون (المقابل) بالإضافة إلى الجودة والتمييز هو معاملة الآخرين بما هو لائق اجتماعياً[2]. وذلك أن محترفي العلاقات العامة يمضون جل أوقاتهم في الأنشطة الاتصالية الهادفة إلى تكوين علاقات الشركة بجماهيرها وتعزيزها ويلتزمون بفنون التعامل والأخلاقيات (البروتوكولات) المتعارف عليها، و المراسم في تنفيذ الأنشطة المختلفة، وغيرها من الفنون الهادفة إلى مراعاة الآخرين واحترامهم وتقديرهم وتعبر عن قيم الممارس الملتزم وشهامته و أخلاقه.وممارس العلاقات العامة هو- مهندس للطاقة–همه كسب تأييد الآخرين لنشاط الشركة عن طريق الإعلام والإقناع والحقيقة، والعلاقات العامة لديه تعني الهندسة الاجتماعية التي تعتمد على اللطف والكياسة والذوق و الابتسامة وإيجاد التقارب والانسجام والتكليف والود والمحبة المتبادلة[3]، ولابد أن يعرف ممارس العلاقات العامة أنه يتعامل مع بشر تحركهم دوافع شديدة الاختلاف ، أو عوامل مشتركة مع الآخرين ، وأن تكون لديه القدرة علي توقع ردود الفعل وإلي جانب القدرة علي الإقناع بنسبة عالية وهذه المهارات يكتسبها الممارس من خلال التزامه بمفاتيح التعامل مع الآخرين وهي[4]:

1. **الإقناع**:أن يتحلى ممارس العلاقات العامة بالقدرة علي إقناع الآخرين.
2. **الواقعية**:أي أن يرى الأشياء على حقيقتها وليس كما يجب أن تكون ، سواءٍ اتفق مع هذه الحقيقة أم اختلف معها.

3. الحساسية: بأن يضع نفسه مكان الآخرين، وان يكون حذراً لكل ما يمكن أن يسببه من ألم أو سوء فهم في كل الأمور قبل عزمها.

ومهارات التعامل مع الآخرين تعد من أهم المهارات المطلوبة في ممارس العلاقات العامة إذ تسهم في تعزيز الجانب الإنساني وهو دعم العلاقات الإنسانية داخل الشركات: إي دعم علاقة العاملين بإدارة الشركة ودعم علاقات بعضهم البعض عن طريق خلق جو من الثقة والاحترام المتبادل ، إلي جانب تفعيل الروح المعنوية للعاملين التي تؤثر فيهم وتجدد رغبتهم في التعاون و إظهار روح المبادرة والابتكار، ليس ذلك فحسب بل ينعكس دعم الجانب الإنساني في الداخل على العلاقات الخارجية للشركة ونجاحها.

تعريف فن التعامل مع الآخرين: هو نشاط إنساني وعلم التعامل مع الآخرين بطريقة لا يتم فيها المساس بذاتهم، وهو فن واجب على ممارس العلاقات العامة تعلمه ، ومهارة من المفيد اكتسابها ، وأسلوب حياة يلزم إجادته، خاصة عندما يتعلق الأمر بانجاز العمل مع الآخرين يؤدي إلى التواصل والانسجام بين البشر. يعرف فن التعامل في العلاقات العامة بأنه: "فن التعامل مع الآخرين بذوق وسلوك حميد واحترام، وجاء في الموسوعة البريطانية أنه:السلوك الذي يساعد على الانسجام بين الناس بعضهم البعض، وبين البيئة التي يعيشون فيها"[5].كما يعرف فن التعامل بأنه:" أدب التعامل و السلوك،والمعاشرة أو التصرف بلباقة، وفن الخصال الحميد، أو المجاملة، التي تعد فن الإرضاء كي تعطي فكرة حسنة عن صاحبها"[6].

أهمية فن التعامل في مجال العلاقات العامة: يحب الناس أن يعاملوا بطريقة حسنة تحظى بالاحترام والتقدير اللائقين من طرف الآخرين، والتزام العلاقات العامة بأصول السلوك وقواعده وأدبه (الأتيكيت) وتساعد بدرجة كبيرة على حفاظ الناس بمنازلهم وتقديرهم و احترامهم والسير على مبدأ أو القاعدة الذهبية:(عامل الناس كما تحب أن تعامل) أي: أن يحاول ممارس العلاقات العامة أن يقدر المواقف والعمل على معاملة الآخرين كما يحب أن يعاملونه، إذ إن هذا الأسلوب يعد واحداً من أهم الأساليب المستخدمة في الإقناع، ويسمى بالمقدمات الإقناعية؛ وبذلك تصبح عملية الإقناع والتأثير في الآخرين أكثر سهولة، والتزام ممارس العلاقة العامة بقواعد الأدب والسلوك يسهل عملية كسب ثقة الآخرين واحترامهم التي تمتد أثار هذه العملية إلى الشركة التي يعمل بها ممارس العلاقات العامة وينعكس بذلك إيجابياً على سمعة الشركة ، خاصة أن الممارسات المهنية في مجال العلاقات العامة لا مجال للتجربة والخطأ في

ممارسة أصول فن التعامل؛ لأن الخطأ فيها قد يكلف الشركة كثيراً ويتسبب في توتر العلاقات؛ نتيجة شعور الآخرين بعدم الاحترام والتقدير؛ لذلك ينبغي لمحترف العلاقات العامة أن يعرف كل كبيرة وصغيرة عن أصول الأدب و السلوك والتعامل مع الآخرين[7] .ويحقق فن التعامل مع الآخرين فوائد كثيرة لممارس العلاقات العامة و للشركة التي يعمل بها وتتركز في النقاط الآتية[8]:-

1- تسهيل العلاقات البشرية وإحداث الود بين ممارس العلاقات العامة وجماهيره المختلفة:

ولكي تكسب محبة الآخرين ومن ثم تستطيع الاتصال والتواصل معهم، وتقيم معهم مختلف العلاقات الإنسانية، يمكنك أن تظهر الاهتمام بهم بالابتسام في وجوههم، وأن تكون مستمعاً طيباً ومشجعاً، وأن التقدير المخلص لما يقومون به من مهام، وبذلك تجعلهم يشعرون بأهميتهم.

2- مساعدة الآخرين على القيام بإنجازات إيجابية والعمل بفاعلية:

كافة البشر يمتلكون مواهب وقدرات لا حدود لها ولا يشعرون بها، ويأتي المدح والتشجيع والمجاملة على إدراك مواهبهم الخفية ، وبث الأمل في نفوسهم، وتحفيزهم نحو النجاح.

3- اكتساب ثقة الآخرين أثناء التواصل معهم والاتصال بهم:

وهي عادة ما تنشأ نتيجة التآلف بين طرفي الاتصال وهي التي تسهل عملية إقناع الآخرين من خلال احترام أرائهم باستخدام اللين والمرونة، وإعطاء الطرف الآخر فرصة الحديث والتعبير عن وجهة نظره، حتى تصل إلى مستوى وضع نفسك مكانه لتقدير أفكاره وتأييد وجهة نظره التي يتحمس لها.كما هناك فوائد أخري تتحقق من مهارات العلاقات العامة في التعامل وهي على النحو التالي[9]:

1. **الإقناع والتأثير:** تمكن أهمية التعامل مع الآخرين في التأثير على اتجاهات وسلوك مجموعات معينة مستهدفة من الجمهور؛لأنها توظف مهارات الاتصال الشخصي التي تعمل كمثير إعلامي والاستجابة فيه تكون مباشرة وسريعة وبسيطة .

2. **التحفيز**: تظهر فائدة فن التعامل في العلاقات العامة في خلق التعاون بين العاملين بالشكل الذي يدفعهم إلي العمل لتحقيق أهداف الشركة ، من خلال أساليب المدح والمجاملات بتوجيه خطابات الشكر والتقدير والعرفان أوحفلات التكريم لجهود العناصر الكفوءة.

تعزيز العلاقات الإنسانية: أن اهتمام بجماهير العلاقات العامة سواءٍ في الداخل أو الخارج ورعايتهم صحياً واجتماعياً عن طريق إظهار مهارات العلاقات العامة في فن التعامل في المناسبات السعيدة والحزينة من شأنه أن يعمق ويعزز العلاقات والصلات.

3. **التعامل مع الأزمات:** يعمل فن التعامل دوراً مهماً في تحسين الصورة الذهنية في الظروف الاعتيادية و الطبيعية ودورها يكون اكبر في الأزمات بحكم ترسيخ الصورة الطيبة في أذهان الجماهير أو تغيير نمط تفكيرهم .

والجدير بالملاحظة أن علم العلاقات العامة هو أحد العلوم السلوكية التي توظف نظريات علم النفس وعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي؛ لذا علي ممارس العلاقات العامة المحترف أن يلم بتلك العلوم خاصة في النواحي المتعلقة بالتاثير والإقناع والتحفيز والسلوك ومن خلالها يتكشف نقاط الضعف والقوة في التعامل مع الآخرين وكسب ثقتهم وتأييدهم وبالتالي تجعل قدرته علي الاتصال سهلة وبسيطة.

قواعد التعامل مع الآخرين وسلوكهم: تعد قواعد التعامل وسلوكه ضمن السلوكيات المتعارف عليها اجتماعياً والتي تتوافق مع حاجة الشركات على اختلافها في تكوين وبناء منظومة علاقات مميزة تسهم بشكل فعال في إحداث التوافق بين جماهير العلاقات العامة، وبناء السمعة الطيبة للشركة. وهناك مجموعة من المهارات يجب علي ممارس العلاقات العامة أن يلتزم بها في تعامله مع الآخرين؛ وذلك باتباع القواعد العامة التالية[10]:

1. إيجاد أرضية مشتركة والتركيز على أوجه الاتفاق بينهم بدلا من البحث عن أوجه الخلاف.

2. استمع جيدا و استخدم لغة الجسم كي تؤكد للشخص إنك تنصت باهتمام وأعد على محدثك بعضاً من كلماته حتى يشعر بأنك تعي كل ما يقول.
3. حاول أن تصل للهدف الكامن وراء السلوك حتى تتمكن من اتخاذ ردود الفعل المناسبة.
4. تحدث بطريقة واضحة حتى يفهمك المستمع، وتحكم بنبرة صوتك لأنها تعطى رسالة أقوى من الكلمات ذاتها.
5. استخدم قوة الإيحاء حينما يتعقد الموقف مع الشخص الصعب، وحاول أن تؤثر فيه إيجابيا، مفترضا فيه أفضل الدوافع، فالناس يضعون أنفسهم دائما في المكانة نفسها التي نضعهم فيها.

بالإضافة إلي أن هناك مجموعة من قواعد الرسمية وسلوكها التي يستخدمها ممارس العلاقات العامة في التعامل مع الآخرين علي النحو التالي:

أولاً: فن المجاملات: تعتبر المجاملات من أهم العوامل التي تدعم العلاقات العامة، وتدفع الآخرين للقيام بانجازات جديدة ، وتساعدهم علي الوعي بقيمة شخصياتهم وأهميتهم ومكاناتهم، إلى جانب إكسابهم الثقة ومحبة الآخرين(11) ، وباعتبار الشركات المختلفة عضواً من أعضاء المجتمع الذي تعمل فيه فإنها تهتم بمجاملة جميع جماهيرها المتنوعة كنشاط تلتزم به العلاقات العامة في التعامل مع الجمهور في جميع المناسبات، وتتخذ المجاملات أشكالاً متعددة منها:

1 – التهاني والتبريكات: هناك عدد كبير من المناسبات التي تحتاج للتهنئة من الأعياد الدينية والوطنية ومناسبات الخطوبة والزواج والميلاد والنجاة من حادث أو كارثة، وهنا يحرص ممارس العلاقات العامة في الشركة على حصرها ومتابعة شؤون كل الجماهير ومعرفة أحوالهم ومناسباتهم لتقديم التهاني والتبريكات؛ ذلك لضمان التواصل الذي من شأنه يزيد من فعالية علاقة الشركة بجماهيرها، وبالإضافة إلى ما سبق يعد هذا النوع من المجاملات أسلوباً فعالاً لبناء العلاقات وتطويرها وتجاوز الخلافات وعقد الصلح بين المتخاصمين، يتم التهنئة بعدة طرق منها (التهنئة في الصحف والجرائد و المجلات؛ التهنئة بالهاتف ورسائل النقال، التهنئة بالزيارة أو بتقديم الهدايا و التذكارات وباقة الزهور وغيرها).

2 – التعزية والمواساة[12]: من الضروري القيام بواجب التعزية بعد تلقي نبأ الوفاة مباشرة، وتعد المناسبات المؤلمة والحزينة فرصة للمجاملة والتعبير عن المساندة والتعاطف والتضامن مع الشخص المهموم، وهذا الأمر محبب؛ لأنه يشعر الآخرين بأن هناك من يهتم بمشاعرهم، مهما كانت درجة الحزن، كذلك تشمل التعزية المواقف والأحداث المؤلمة التي يتعرض لها الآخرون كالتعرض لخسارة مالية، أو التضرر نتيجة التعرض لكارثة، أوتكبد الخسائر نتيجة خسارة أشياء معينة....وغيرها. وتقوم التعزية بعدة طرق منها المشاركة في تشييع الجثمان، أو إيفاد وفد يمثل الشركة، أو محمل بأكاليل الزهور، بالإضافة إلى الزيارة بهدف تقديم المساعدة، لكونها تساعد على تخفيف الألم، أو إرسال بطاقات التعزية، أو التعزية بالهاتف، رغم أنها ليست مقبولة في المجتمع الليبي ولكنها أقل تقدير. وعادة ما يتم قراءة آيات من القرآن الكريم في اليوم الثالث للعزاء حيث ينبغي على الحاضرين الإنصات وعدم تبادل الحديث، وعند الانتهاء من القراءة لا يكفي مجرد الجلوس لدى الشخص المهموم، بل ينبغي تبادل أطراف الحديث معه، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم إثارة أحزانه، بل يكتفي ببعض العبارات القصيرة التي تعبر عن الأسف على خسارته، أما بالنسبة للملابس فيراعي ارتداء الملابس ذات الألوان الداكنة وتجنب الملابس ذات الألوان المفرحة والزاهية مراعاة لمشاعر ذوي المتوفى.

3 – الاعتذار: باعتبار الشركة شخصية اجتماعية اعتبارية وباعتبار أن من يديرها هم بشر، ومن صفات البشر أنهم خطاؤن؛ لذا فإن من الممكن أن تتسبب في خسارة مؤسسات أخرى خاصة في ظل العولمة واتساع دائرة المنافسة، و يمكن أن تتسبب في إلحاق الضرر بأحدى جماهيرها، أو قد تصدر عنها تصريحات فيها تشهير أو إساءة للأطراف الأخرى أو اتباع إجراءات أو مسارات جديدة غير محسوبة تضر بمصالح الجماهير...أو غير ذلك من المواقف التي تلزم الشركة بتقديم الاعتذار للجهات التي وقع عليها الضرر، بما يفيد هذا الاعتذار إلى إعادة المياه إلي مجاريها، وسير الأمور إلى سابق عهدها، إذ يتخذ هذا النوع من المجاملة الطرق الآتية:-

أ – زيارة الطرف أو الجهة المتضررة في مكانها، وتقديم الاعتذار بشكل مباشر.

ب – إرسال الاعتذار عبر وسائل الإعلام المختلفة.

ج – إرسال برقية اعتذار مع باقة زهور عبر وسيط ذوي مكانة معتبرة لدى الطرفين.

د – مقابلة المتضرر، وتقديم الاعتذار بشكل مباشر أمام الجميع.

وهذه الطرق يتم اختيارها حسب درجة الضرر الذي تعرض له الطرف الآخر.

4 – تبادل الهدايا: قال صلى الله عليه وسلم: (تهادوا تحابوا) ويعتبر التهادي تعبيراً عن الألفة والمحبة والمودة، والرغبة في توطيد العلاقات مع الآخرين، والهدية سلوك تطوعي إلا أنها في بعض الحالات تكون إجبارية تمثل نهاية خدمة موظف ما بالشركة؛ إذ أنها تعد مكافأة نهاية الخدمة. ولا تقتصر الهدايا على الأشياء المادية، إنما أيضاً على الأشياء المعنوية كالزهور والأوسمة و الدروع الخاصة بالشركة، وهناك عدة مواقف ومناسبات تقدم فيها الهدايا مثل: حفلات التكريم، أو استقبال شخصيات اعتبارية ذات مكانة رفيعة للمؤسسة؛ أو من أجل الاعتذار، أو للتعبير عن الامتنان، أو عند عيادة مريض..وغيرها، و يراعى عند تقديم الهدايا الأمور الآتية:-

أ- التعامل مع الهدايا على أنها تعبير عن الألفة والمحبة والمودة، وليس رشوة.

ب- تقديم الهدية بنية خالصة، وقلب صاف وعدم التعامل معه كأنها واجب إجباري.

ج- لا بأس من تقديم الهدايا في غير المناسبات.

د- اختيار الهدية المناسبة للشخص المناسب.

ه- تقديم الهدية التي يحبها المهدى إليه.

و- تقديم الهدية بغلاف مناسب وجميل.

5- **تقديم الشكر**:الشكر فضيلة ينبغي إتيانها في كل الحالات حتى فيما يعتقد أن العمل فيه واجب فلا يستحق عليه الشكر أو حتى وان كان عملاً بسيطاً، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" من لا يشكر الناس لايشكر الله عز وجل ومن لايشكر القليل لا يشكر الكثير"[13]، ويتخذ الشكر الصور الآتية[14]:

أ- مجاراة الآخرين بالمثل: أي بتقديم لهم الجزاء بمثل مافعلوه معه ، فإن لم يستطع فالدعاء لهم والثناء عليهم.

ب- شكر الآخرين علي حسن النية: وذلك حتى لو لم يؤد إليك فعلاً ، تشكره عليه، فمشاعره الطيبة اتجاهك تستحق منك الشكر عليها.

ج- نشر فضائل الآخرين: فهذا من شكرك لهم، فإذا كان شكر الناس هو من شكر الله فأن من شكر الله تعداد نعمه عليك والتحدث بها ، وكذلك يكون شكر الآخرين من أهل المعروف بالتحدث عن فضائلهم ومحاسنهم.

ثانياً: حق الأسبقية: يكتسب البشر مكانتهم في المجتمع وفقاً للعديد من الاعتبارات، ولا يصلون لهذه المكانة بسهولة، إلا بعد بذل جهود في سبيل الوصول لهذه المكانة، ولذلك يجب احترامهم وتقديرهم وفقاً لهذه المكانة، ويأتي نظام الأسبقيات لاحترام هذه المكانة، ويدل هذا النظام على الحكمة والعدل؛ لأنه يضع الأشياء في موضعها، وإعطاء كل ذي حق حقه، كل حسب مرتبته وسنه وعلمه، وتكتسب الأسبقية وفق التراتيب الآتية[15]:-

1 – أسبقية المكانة الاجتماعية والمنصب: يجب على ممارس العلاقات العامة معرفة أسبقية الشخصيات المدعوة لإحدى المناسبات التي تنظمها الشركة، و يراعى أن لا يجرد المسؤولين من ألقابهم بعد التقاعد، أي: مديري الشركة ، و المناصب العسكرية ولابد أن يشار إليهم على أنهم سابقون، أي: أمين اللجنة الشعبية سابقا .. وما الى ذلك.

2 – الأسبقية حسب الدرجة العلمية: حيث يتقدم صاحب الدرجة العلمية الأعلى على صاحب الدرجة العلمية الأقل، عند التحدث وكتابة الأسماء على شكل قوائم، كأن يتقدم حامل الدكتوراه علي حامل الماجستير وحامل الماجستير يتقدم علي حامل البكلوريوس اوالليسانس، .. وهكذا.

3 – الأسبقية بحكم فارق السن: عندما تتساوى الرتب والمناصب والدرجة العلمية ويكون السن هو الفاصل في تحديد الأسبقية.

4 – الأسبقية بحكم الاستضافة : عندما يتم تنظيم حدث خاص يضم ضيف شرف يكون ضيف الشرف هو صاحب الأسبقية الأولى.

5 – الأسبقية النساء: تأخذ الزوجة أسبقية زوجها، وتتقدم المتزوجة على المطلقة، تأتي الآنسة بعد السيدة، تتقدم النساء على الرجال في الجلوس و الدخول والخروج، وفي الركوب في السيارة. وتحترم قواعد الأسبقية في جميع التعاملات والمواقف، فيتم مراعاة صاحب الأسبقية عند التحدث، والاستقبال، وموائد الطعام، والدخول والخروج، وركوب السيارات، والسير، والتقديم و التعارف، وغيرها.

ثالثاً: فن التعامل في المناسبات الخاصة: هناك العديد من الأحداث والمناسبات المتنوعة التي تنظمها العلاقات العامة بهدف إنجاز مهامها، والتي تلعب دوراً مهماً في تحسين صورة الشركة، كما يمكن استغلالها في الاتصال بجماهيرها المختلفة[16] ؛ لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أوعلمية، وتعد المعارض و المؤتمرات والمهرجانات والاحتفالات والاجتماعات واللقاءات والندوات و المحاضرات والمسابقات من أبرز المناسبات التي تنظمها أجهزة العلاقات العامة لشركاتها، ومن هنا توجد مجموعة من القواعد التي يلتزم بها ممارس العلاقات العامة عند تنظيم مثل هذه المناسبات، كالإشراف على الدعوة، و ترتيب نظام الأسبقية، والاستقبال والضيافة وتجهيز موائد الطعام، و الاستراحات[17]. ومن بين هذه المناسبات ما يلي:-

1 – الحفلات: تختلف كل حفلة من الحفلات التي تقيمها إدارة العلاقات العامة باختلاف الغرض من إقامتها، فمنها ما يقام لغرض التكريم، لمكافأة وتكريم الشخصيات الفاعلة في المجتمع أو الشخصيات المرموقة على مستوى المهنية أو لوجود المتقاعدين، ومنها ما يقام بغرض الترفيه لعمال الشركة وموظفيها لتقدير جهودهم وتحفيزهم لإعادة نشاط العمل، منها أيضاً حفلات الاستقبال أو توديع ضيوف ، ومنها لتحقيق أهداف إعلامية للإعلان عن مشروع معين قد حقق نجاحاً مبهراً، حتى تحظى هذه النتائج بالتغطية المميزة في وسائل الإعلام... وغيرها من الأهداف، ولكن يبقى أن يراعى فيها قواعد التعامل عند تنظيمها وهي ما يلي[18]:

1- إرسال بطاقة الدعوة مبكراً، لإتاحة المجال للمدعوين للاعتذار.

2- لابد من اختيار اليوم المناسب ضمن أيام العمل وتجنب الإجازات وأيام العطلة؛ لأن العطلة تعد فرصة للراحة من مشاق العمل.

3- ينبغي دعوة الشخصيات البارزة في المجتمع لحضور مثل هذه الحفلات؛ لأنها تكسب الحفل وقاراً وهيبة، على أن تكون لهم الأسبقية على المائدة.

4- اختيار المكان المناسب لإقامة الحفل كأن يقع على شاطئ البحر، أو بإحدى الحدائق والمنتزهات أو إحدى الفنادق الضخمة.

5- يفضل وضع خريطة بالمقاعد وأرقامها، ووضع بطاقة على كل مقعد، بالإضافة إلى ترتيب الجلوس في مقاعد الموائد بطريقة تناسب مكانة المدعوين.

6- عدم مغادرة المدعو الطعام قبل مضي نصف ساعة على الأقل من حضوره.

7- يجب أن يشكر الضيف الداعي عند المغادرة والعكس.

8- من غير اللائق مغادرة حفل العشاء أو الغداء بعد تناول الطعام مباشرة.

2 – الموائد: في معظم المناسبات الخاصة التي ينظمها جهاز العلاقات العامة، للمؤتمرات والحفلات والندوات ، تتضمن موائد طعام، ويلتزم ممارس العلاقات العامة بتنظيمها والإشراف عليها بالشكل اللائق، وإبداء كرم الضيافة بالطريقة التي تشرف الشركة، وعند تنظيم موائد الطعام تراعى فيها الاعتبارات الآتية[19]:

1- تجهيز الأطعمة المناسبة اجتماعياً ودينياً وصحياً ، فلا يجوز دعوة المسلمين على أطعمة محرمة، أو خلال أيام رمضان في غير مواعيد الإفطار أو السحور، أو أيام صيام المسيح، وأيضاً مراعاة المرضى.

2- يفضل تقديم الطعام في البوفيه المفتوح، وعدم تحديد الكمية من طرف مقدم الطعام.

3- تقديم كميات مناسبة من الأطعمة؛ من أجل عدم انشغال الضيوف بالطلب المتكرر للنواقص، وكذلك مع توفير عدد كاف من الخدم حول الموائد، وتجهيز كافة معدات الموائد من المفارش والمناديل والأطباق،

والملاعق والسكاكين والشوك والملاحات، وأكواب وزجاجات المياه..وغيرها.

كما أن هناك بعض اعتبارات اللياقة والذوق الواجب الالتزام بها من طرف الضيوف، على النحو التالي:-

1- في حالة تعرض الضيف على المائدة لتحية من طرف رجل أو إمرأة ، ليس عليه الوقوف ويكفي برد التحية جالساً، حتى لا يثير الارتباك.

2- عدم وضع المفاتيح والحقائب والنظارات على المائدة.

3- ضبط الهيئة على مائدة الطعام وعدم اللعب بالشعر أو الأظافر أو بالفم أو بالأنف؛ وعند الجلوس يتم وضع المناديل على الفخذين.

4- في حالة البوفيه المفتوح يلتزم الضيف بالدور ، ولا يقدم طبقه للطاهي قبل أن ينتهي ممن يسبقه.

5- إغلاق الفم أثناء تناول الطعام، وعدم إصدار صوت مضغ الطعام، وعدم النفخ في الحساء أو ارتشافه بصوت عال.

6- عدم التحدث عند وجود أطعمة في الفم ؛ أيضاً عدم التحدث في الهاتف النقال أثناء تناول الطعام .

7- عدم متابعة الآخرين في طريقة تناولهم الطعام، أو المساس بأطعمتهم على المائدة.

8- عدم تناول أطعمة وقعت على المائدة، أو بالأدوات سقطت على الأرض.

9- عدم البدء بتناول الطعام قبل الآخرين، وترك الأيدي بعيدة عن المائدة ، وعدم وضعها عليها، وعدم الاتكاء على المائدة.

10- عدم رفع الشوكة أو السكين باليد أثناء الكلام، أو عدم التلويح بها.

11- ترك الشوكة والسكين على الطبق وترك الفوطة على اليسار عند الانتهاء أو مغادرة المائدة.

12- لا يتم مساعدة الخادم في رفع أدوات المائدة بعد الانتهاء من الطعام، واستخدام العبارات المهذبة عند طلب أي شيء من الخادم، وشكره بعد تقديم الخدمات.

3 – الدعوة وتلبيتها والاعتذار منها: يمكن أن تخدم الدعوة أغراضًا كثيرة باعتبارها أداة مهمة للعلاقات العامة وعندما ينظم ممارسو العلاقات العامة حدثاً أو مناسبة خاصة يتم توجيه دعوة للمدعوين، يحرص الممارسون على تقديم الدعوة بشكل يليق بالشركة، ويراعى مكانة الشخصية المدعوة، ويبدي لها الاحترام والتقدير الكافي، بشكل يشجع المدعو على تلبية الدعوة، وهناك عدة قواعد للياقة والذوق في توجيه الدعوة وهي[20] :-

أ- إرسال الدعوة للمدعوين قبل المناسبة بوقت كاف.

ب- بدء الدعوة بعبارات تبدي الشرف أو السعادة ، بحضور أو مشاركة المدعو.

ج- استخدام الكلمات الدالة على الاحترام والتقدير وحفظ المكانة ، و بصفة الجمع، مثل: حضرتكم ، سيادتكم.

د- تضمين المخاطبة لصفة المدعو مثل : السيد العميد، أو السيد العقيد أو المهندس أو الدكتور.

ه- تضمين الدعوة عبارة تساعد على تقديم الاعتذار بالطريقة الملائمة في حالة اعتذار المدعو، مثل: التأكيد على الحضور أو في حالة الاعتذار يمكنكم الاتصال على رقم الهاتف أو البريد الإلكتروني.

و- ترسل الدعوة في ظرف مغلق، ويكتب عليه لقب أو اسم ، وصفة المدعو، ويفضل أن يكون مطبوعاً.

حالة الاعتذار هناك أيضاً بعض القواعد من الواجب الالتزام بها وهي:-

أ- من الأفضل تحديد سبب الاعتذار، إن كان مرضاً أو سفراً أو عذراً قاهراً.

ب- يفضل أن يتم الاعتذار بالطريقة نفسها التي قدمت بها الدعوة أو بطريقة أفضل، والتأكيد على أسفه لعدم تمكنه من الحضور.

ج- يوجه الاعتذار للداعي مباشرة، أو الاتصال بالشخص المذكور في بطاقة الدعوة.

4 – المواعيد: يعد الالتزام بالمواعيد إحدى أهم السلوكيات الاجتماعية التي تدل على تحضر صاحبها، واحترامه للوعود التي يقطعها على نفسه ، وهناك العديد من قواعد السلوك التي ينبغي احترامها في هذا الجانب وهي على النحو الآتي:-

أ- الالتزام بالموعد المحدد في بطاقة الدعوة، ويلتزم المدعو بتأكيد حضوره في الموعد في حالة وجود طلب التأكيد في بطاقة الدعوة.

ب- يفضل الحضور قبل الموعد بقليل، خاصة عند حضور حفلات الموائد، والاستقبال.

ج- عند مقابلة الشخصيات الكبيرة أو البارزة، على المدعو أن ينتظرها قبل الموعد.

رابعاً: فن التقديم والتعارف: تنظم العلاقات العامة بعض المناسبات من أجل التعارف وتقديم الضيوف، بهدف تقوية العلاقات والتواصل، هذا التقديم أو التعارف ينبغي الالتزام به في التعامل مع الآخرين، وذلك للحصول على القبول الاجتماعي لدى الآخرين، وهذا النوع من فنون التعامل له عدة قواعد تتمثل في الآتي:-

1- يتولى الداعي تقديم الضيوف لبعضهم البعض، ويعرف بالاسم والعمل والمركز، وفي حالة وجود ضيف شرف يتم تقديمه أولاً كونه صاحب الأسبقية.

2- يقدم الشخص في المركز أو المكانة الأقل للشخص صاحب المكانة والمركز الأكبر.

3- يقدم الرجل للسيدة والآنسة للسيدة .

4- يقدم الأصغر سناً إلى الأكبر ، ما لم يشغل الأصغر مركزاً أعلى.

5- ينهض الرجل إن كان جالساً للشخصيات الكبيرة أما النساء فلا، بينما تنهض السيدة لسيدة إلا في حالة جلوسها على المائدة.

6- في حالة الرغبة في التعرف على شخص ما لم يطلب منه التعرف عليه، عليه أن يقدم نفسه أولاً وكذلك يقدم الرجل نفسه للمرأة في حالة رغبته في التعرف عليها أو العكس في حالة رغبتها في التعرف عليه.

7- إظهار السعادة والشرف في التعرف على الآخرين مثل: سعدت بمعرفتك، وتشرفت... وهكذا.

تتضمن فن التعارف والتقديم الأمور الآتية:-

1 – **التحية**: تعد التحية هي الباب الذي يفتح للاتصال والتواصل مع الآخرين، والتحية هي السلام الذي يلقيه الشخص على الآخرين، حيث تدخل الطمأنينة إلى النفوس وتعزز العلاقات قال تعالى: ((وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها))[21]. وهناك بعض القواعد الواجبة عند إلقاء التحية وهي[22]:

أ- يسلم الراكب على الماشي، والماشي على القاعد، والقليل على الكثير والصغير على الكبير.

ب- رد التحية بطريقة مهذبة قبل البدء في الحديث وكذلك عند اختتامه.

ج- عند تقديم التعارف لأول مرة يفضل المصافحة عند إلقاء التحية باليد.

د- الإيماء بالراس دون الانحناء، والابتسام عند إلقاء التحية.

ه- لا يفضل إلقاء التحية من بعيد ، فالأفضل الاقتراب ممن يرغب بتحيته, وإذا تعذر الاقتراب منه يمكن إلقاء التحية بالتلويح باليد.

و- من غير اللائق إلقاء التحية على من هم في حالة انشغال بأعمال خاصة لها قدسيتها، مثل تحية المعلم أثناء الدرس أوالمحاضرة ، والخطيب أثناء خطبته، أو المتحدث في المؤتمر أو ندوة.

2 – **المصافحة**: تسهم مصافحة الآخرين في تكوينهم أول انطباع إيجابي يمهد في مد جسور الثقة بين ممارس العلاقات العامة والشركة التي يعمل فيها وبين جماهيرهما، فالمصافحة تعد مكملاً للتحية، والبعض يعتبر التحية غير كاملة بدون المصافحة، فالمصافحة بالأيدي تشعر الآخرين بالترحاب وحسن الضيافة، إلا أن هناك البعض ينظر إليها على أنها إجراء رسمي ويقتصرونها على الاجتماعات والمعاهدات، كما الحال في المملكة المتحدة[23] وتتم

المصافحة وفقاً لعدد من القواعد والأصول المتعارف عليها على النحو الآتي[24]:

أ- لابد أن تكتمل المصافحة بالاتصال البصري، أي بالنظر لمن تتم مصافحته.

ب- ينبغي أن تكون المصافحة بكامل اليد، وليس بأطراف الأصابع ، وأن تكون راحة اليد مبسوطة غير مقبوضة؛ لأن قبضها يؤدي إلى تنافر الآخرين.

ج- أن يبدأ القادم بمصافحة المقيم، وبعدها السيدات ثم الشخصيات الكبيرة

د- ضرورة خلع القفاز عند المصافحة.

ه- الحفاظ على مسافة مناسبة، وهي مسافة مد اليد.

و- يمكن وضع اليد اليسرى على ظهر اليد اليمنى للشخص المصافح ، لإظهار السرور والمحبة والآلفة.

ي- لا يفضل أن تقترن المصافحة بالتقبيل ، حتى وإن أصبحت شائعة ، و لا يجوز الانحناء أو العناق وتقبيل الأصدقاء عند حضور الآخرين.

ز- يفضل عدم المصافحة في حالة تفشي الأمراض ، لتجنب انتقال العدوى.

خامساً : آداب الزيارات : تعتبر الزيارات من المجالات المهمة التي يعمل فيها جهاز العلاقات العامة لكونه يتولى المفاوضات وتوقيع الاتفاقيات مع الشركات الأخرى؛ لذا تتطلب قواعد التعامل تنظيم زيارات لمواقع الشركة وخاصة أماكن العمل التي تتسم بالإتقان والإجادة التي تجذب انتباه الآخرين وتدفعهم إلى احترام الشركة والإقبال على التعامل معها، ونجد كثيراً من الشركات ترحب بعمل زيارات للمدارس أو طلبه الجامعات، أو عمل رحلات لبعض الشركات أو أعضاء الجمعيات أو النوادي، وترتب لهم برنامجاً حافلاً للزيارة والتردد على مواقع العمل ومشاهدتها على الطبيعة[25]. ويجب أن تهيئ الزيارة للزوار فهماً واضحاً لما يشاهدونه وأن تخلق لديهم انطباعاً جيداً عنها، وهو أمر يمكن تحقيقه عن طريق العناية بتنظيمها وفي هذا المجال يجب مراعاة الالتزام بالقواعد الآتية[26]:

1- **التوقيت**: توقيت الزيارة باليوم والساعة يجب أن يكون مناسباً لكل من الشركة والزوار، بحيث لا تتم في أوقات العطلات الرسمية أو الصيانة أو ساعات غداء أو راحة العاملين.

2- **حركة المرور وأماكن وقوف سيارات الزوار**: بحيث لا يتزامن موعد وصول الزوار أو مغادرتهم مع ذروة حركة المرور، كما يجب تهيئة موقف لسيارات الزوار.

3- **الاستقبال:** يجب أن يرحب بالزوار أحد الموظفين المدربين تدريباً جيداً لاستقبال الزوار.

4- **إجراءات السلامة:** يجب التأكد من أن خط سير الزوار آمن، كما يجب تقديم الخوذ اللازمة ليرتديها الزوار في الأماكن التي من المحتمل أن يتعرضوا فيها لتساقط الأحجار أوما شابها.

5- **المساعدة الطبية الأولية:** يجب إعداد المعدات وتهيئتها والأشخاص المؤهلين لتقديم المساعدة الطبية الأولية في حالة الحوادث وغيرها من الحالات الطارئة، كالتعب الذي يشعر به أحد الزوار أو إصابته بصعوبة التنفس وما شابه ذلك.

6- **المرشدون:** وهؤلاء يجب أن يكونوا من المطلعين على تفاصيل العمل ولديهم القدرة على توصيل ما لديهم من معلومات بأسلوب مقنع و واضح.

7- **توزيع الهدايا والمطبوعات:** تقوم بعض الشركات بتقديم الهدايا التذكارية للزوار كما تقدم لهم مطبوعات الشركة من كتب أو مجلات.

8- **محلات البيع** :تقوم بعض الشركات بإعداد محل لبيع منتجات الشركة للزوار بأسعار خاصة.

سادساً: فن الاستماع والتحدث: يستغرق ممارسوا العلاقات العامة جل أوقاتهم في العمليات الاتصالية عند أداء أنشطتهم، هذا مما يفرض عليهم ضرورة امتلاك مهارات الاتصال بقدرة عالية؛كي يستطيعوا التواصل مع الآخرين، و من أهم هذه المهارات هي مهارات الاستماع والتحدث إلي الآخرين بلباقة مرتبطة بدرجة التزام الممارس للعلاقات العامة بقواعدها واصولها.

1 – مهارة الاستماع: إن الممارس الذي يستمع بوعي يستطيع أن يكون صورة حقيقية على الموقف، ويستطيع أن يستنتج ويحدد الجوانب المختلفة للمواضيع ويجد الحلول المناسبة لها وبالتالي يتمكن من فهم الآخرين، إذ أن المستمع الجيد هو المتحدث الجيد، لأنه سيكون قد تحصل على المعلومات التي تمكنه من المشاركة في الحديث[27] ، ولفن الاستماع قواعد وآداب للتعامل مع الآخرين تبرز في النقاط الآتية[28]:-

أ- الاستماع بمعنى الاتصال الجيد للمتحدث والتدقيق في مشاعر المتحدث وأحاسيسه المصاحبة لكلماته.

ب- استخدام عبارات الاستئذان عند تقديم المداخل والتعقيبات على كلام المتحدث، مثل: من فضلك، بعد إذنك، لو سمحت، واستخدام الإشارة الدالة على الحاجة لتقديم مداخلة.

ج- من المقبول توجيه الأسئلة المتحدث؛ حتى تساعده على الحديث باستمتاع كما أنها تعكس اهتمام المستمع وانتباته للمتحدث، كما إن الإكثار من طرحها غير مستحب.

د- إذا أخطأ المتحدث في نطق كلمة ما، فلا يجب تنبيهه تجنباً لإحراجه حتى لو أعاد تكرار الخطأ نفسه.

ه- في حالة عدم الرضا عن الحديث ، مهما كانت الأسباب ، فيفترض على المستمع أن يعمل على تحويل الموضوع بلباقة لموضوع آخر ، ويفضل أن يكون الموضوع مرتبطاً بموضوع المتحدث واهتماماته.

و- لا يقدم المستمع نصيحة إلا إذا طلب منه ذلك.

2 – مهارات التحدث: يعد التحدث أسلوباً للكسب لطالما استخدم بطريقة صحيحة تراعي اعتبارات الآخرين، فمهارة التحدث مطلوبة أيضاً لرفع القدرة على الإقناع والتأثير والحصول على انتباه الآخرين واحترامهم ، وهنا يتوجب على ممارس العلاقات العامة أن يعرف كيف ينطق الحروف والكلمات، وكيف يلون أصوات الارتفاع والانخفاض معاً، وكيفية تحديد السرعة .... وما إلى ذلك[29]. وفيما يلي أهم قواعد التعامل أثناء الحديث[30]:

1- بدء الحديث بالترحيب بالمستمعين، وتحيتهم ، ثم افتتاح الكلام بالحديث عن الذكريات، أو عن أشخاص يعرفهم ،أو عن المكان الذي يوجد فيه، أو عن الطقس ... وغير ذلك.

2- التحدث بصوت معتدل ، فليس من اللائق رفع الصوت، حتى لا يشوش عمن هم في الجوار.

3- الاعتدال في سرعة الحديث ، لا سرعة تزعج المستمع، ولا ببطء يمله.

4- عدم الإشارة نحو الأشخاص بالسبابة أثناء المخاطبة.

5- عدم التصنع، وعدم الإكثار في التحدث عن الذات، وتجنب استخدام الضمير (أنا) في الحديث قدر الإمكان؛ لأنها توحي بالأنانية والغرور، وكذلك عدم احتكار الحديث وظهور النجومية.

6- تغاضي المتحدث عن أي استفزاز يتعرض له أثناء الحديث.

7- الابتعاد عن العبارات الجارحة ، والتي تؤثر سلباً في المستمعين ، وضرورة التفكير في الكلام قبل إلقائه.

8- عدم العبث بالأشياء أثناء الحديث؛ لأنها تصرف انتباه الآخرين له، ويفقد شيئاً من الاحترام.

9- عدم استخدام المصطلحات الأجنبية ، عند حضور آخرين لا يتحدثونها.

10- إعطاء فرصة للآخرين لتقديم مداخلاتهم وأسئلتهم والتعبير عن آرائهم .

11- الاعتراف بالأخطاء في حالة ردودها في الحديث وتقديم الاعتذار.

12- ختم الحديث بشكر الآخرين على الاستماع والاهتمام، وتقديم العفو في حالة ورود أخطاء غير مقصودة من جانب المتحدث.

وأخيراً يمكن القول بأن التعامل بين الناس، يجب أن يكون مبنياً على الأخلاق والمودة، فعندما يكون التعامل مبنياً على أسلوب حسن، وطريقة لبقة

في الكلام، يسود عندها الاحترام المتبادل بين الناس، وبالطبع للناس أمزجة مختلفة، فمنهم الهادئ، والعصبي، والودود، والعنيد، وغير ذلك، وعندما يقدر كل شخص، ويستوعب الشخص الآخر قدر المستطاع، يؤدي ذلك إلى تجنب حدوث المشاحنات، والمشكلات بين الناس، وبالطبع عند التقيد بالأخلاق يشكل ذلك الصورة الواضحة عند الأسلوب السليم في التعامل مع الآخرين.ويمكن أن نطلق على أسلوب التعامل مع الآخرين، مسمى (فن)، فهو طريقة تأقلم الشخص مع الأشخاص الذين يتعامل، أو سيتعامل معهم، سواءً في الحي، أو العمل، أو السوق، أو أي مكان يوجد فيه، وتقدير ظروف الناس، والتعامل معهم وفق حدود معينة، تساعد على جعل الشخص فناناً في التعامل مع الآخرين ، وتقبلهم واستيعابهم فأن التَّعامل مع الآخرين فنٌّ من فنون الحياة، و التي يتوجب على الجميع تعلُّمه وإتقانه ولو بدرجاتٍ متفاوتةٍ وعلى مراحل؛ فالتَّعامل مع الآخرين يتطّلب ذكاءً اجتماعيًّا يتحقق فيه حكمة معاوية بن أبي سفيان أحد حكماء العرب حينما وصف ما بينه وبين النَّاس بأنّه شعرةٌ إنْ هم شدُّوا أرخى هو من جانبه، وإنْ هم أرخوا شدَّ هو من جانبه؛ فلا تنقطع هذه الشَّعرة أبدًا. التَّعامل مع الآخرين لابُد فيه من الحِكمة والأناة والصَّبر والتَّغافل واللِّين الشيء الكثير؛ فقد وصف القرآن الكريم أسلوب الرَّسول صلى الله عليه وسلم في تعامله مع أصحابه بقوله تعالى:"ولو كُنت فظًّا غليظ القلب لانفضُّوا من حولك"؛ فمعاملة النَّاس بطريقة الرَّسول الكريم سببٌ رئيسي لاجتماع النّاس حولك ومحبتهم لك، وانصياعهم لرغباتك وطلباتك.

الهوامش:

1. حمدي شعبان، وظيفة العلاقات العامة : الأسس والمهارات، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة ، 2008)، ص167.
2. أندرو براد بري ، كيف تحسن مهارات الاتصال مع الآخرين؟ ، ترجمة خالد لعامري، ط3 (القاهرة: دار المعارف، 2008) ، ص7.
3. صلاح أبوأصبع، تيسير أبوعوجة، الاتصالات والعلاقات العامة ، ط1(القاهرة : الشركة العربية المتحدة، 2010)، ص203.
4. طاهر مرسي عطية ، فن وعلم العلاقات العامة ،(القاهرة : دار النهضة العربية ،1997)،ص ص 44-46.
5. إيمان ثاقب، الأتيكيت، ط1 (الجيزة: دار الفاروق، 2008) ،
6. علي برغوث، دبلوماسية العلاقات العامة، (غزة: د.ن.، 2008)، ص 21

7. علي برغوث، مرجع سابق ، ص ص 19-20.

8. سكينة إبراهيم بن عامر ، فن الاتصال بالآخرين : دراسة في السلوك الإنساني (بنغازي: دار نون ، 2001)، ص ص 224 -227.

9. عبد الرزاق محمد الدليمي، العلاقات العامة في التطبيق، ط1(عمان:دار جرير للنشر، 2005)،ص ص102- 109.

10. Rick Brinkman & Rick Kirschner, Dealing With People You Can't Stand,McGraw Hill,1994,P: 199.

11. سكينة إبراهيم بن عامر، مرجع سابق،ص 223.

12. محفوظ احمد جودة، العلاقات العامة: مفاهيم وممارسات،ط4(عمان: دار زهران،2008)،ص407.

13. رواه الترمذي كتاب: البر والصلة ، باب ماجاء في الشكر لمن أحسن إليك 339/4

14. عبير عبد الرحمن يس، وسائل الاتصال وفن التعامل مع الشخصيات الصعبة: دراسة سيكولوجية،(القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009)، ص ص 599- 600.

15. محفوظ احمد جودة، مرجع سابق، ص ص403- 405.

16. خميس الشايب، مدخل إلى العلاقات العامة ،(تونس، دار اسهامات ، 1997)، ص198.

17. علي عجوة، الأسس العلمية للعلاقات العامة ، ط5 (القاهرة: عالم الكتب ، 2008)، ص ص 193-194.

18. صفوت محمد العالم ، فنون العلاقات العامة ، ط2 (القاهرة : دار النهضة العربية ، 2006) ، ص ص 76-80.

19. علي برغوث، مرجع سابق، ص ص 45 -48.

20. عبد الناصر احمد جرادات لبنان هاتف الشامي، اسس العلاقات العامة: بين النظرية و التطبيق، (عمان: دار اليازوري العلمية ، 2009)،ص ص129- 130.

21. محفوظ أحمد جودة ، مرجع سابق، ص411.

22. إيمان تاقب ، مرجع سابق ، ص ص 21 -22.

23. بيتر كليتون، لغة الجسد، ترجمة دار الفاروق ، ط1 (القاهرة : دار الفاروق للنشر والتوزيع ، 2005) ، ص34.

24. علي برغوث، مرجع سابق ، ص ص 55- 56.

25. أحمد محمد المصري، العلاقات العامة، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة ، 2000)، ص41.

26. محمد ناجي الجوهر ، وسائل الاتصال في العلاقات العامة ، ط1، (عمان: مكتبة الرائد، 2000) ، ص ص96-98.

27. سكينة إبارهيم بن عامر ، مرجع سابق ، ص ص 176- 177.

28. ختام العناتي، علي العياصرة، الاتصال المؤسسي في الفكر التربوي،ط1(عمان:دار الحامد،2007)،ص ص125- 126.

29. حمدي شعبان ، مرجع سابق ، ص 185.

30. مصطفي محمد ابوبكر، عبدالله عبدالرحمن البريدي،الاتصال الفعال،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2008)، ص ص247- 248.

دور الإشراف التربوي في تحقيق الجودة بالتعليم العام في ليبيا

ا. محمد خليفة الطويل رئيس قسم الدراسة والامتحانات
كلية الآداب والتربية / سوق الأحد/ جامعة الزيتونة

ملخص البحث:

يسهم الإشراف التربوي بدور كبير في تحسين العملية التعليمية وتطويرها, فعليها تتوقف ممارسات المعلمين داخل الصفوف, ومن خلاله يمكن إعادة النظر في المناهج الدراسية وتحسين أداء الإدارة المدرسية, وضمان الارتقاء بمستوى الطالب. لذا يعد الإشراف التربوي عملية شمولية تغطي جميع جوانب العملية التعليمية, ولما كان هناك حاجة إلى الارتقاء بالعملية التعليمية وذلك من خلال تطبيق مفهوم إدارة الجودة بالتعليم العام في ليبيا, فمن الخطوات المهمة في تحقيق ذلك تفعيل دور الإشراف التربوي بإعتباره محور رئيساً في تحقيق الجودة.

لقد أشارت خطط التنمية إلى ضرورة الاهتمام بنوعية الخريجين سواء على مستوى التعليم العام أو الجامعي وهذا يعني أن هناك توجها كبيرا لإدخال تغييرات جذرية على النظام التعليمي حتى يكون قادرا على تلبية احتياجات المجتمع المتجددة, وهو ما يراه البعض فرصة مواتية للبدء في الأخذ بمفهوم الجودة الشاملة في نظام التعليم بليبيا . ومن هنا هدف البحث الحالي إلى التعرف على الأسباب التي تدعو إلى تطبيق إدارة الجودة بالتعليم العام في ليبيا. ثم التعرف على دور الإشراف التربوي في تحقيق الجودة وكذلك الوقوف على معوقات دور الإشراف التربوي التي تحول دون تحقيق الجودة ثم وضع تصور مقترح لتفعيل دور الإشراف التربوي في إدارة الجودة .

مقدمة البحث: إن محاولة السعي للنهوض بالعملية التعليمية وتحقيق تعليم أفضل أصبح رهناً بتطبيق إدارة الجودة في مجال التعليم العام وذلك لمواجهة المتغيرات التي تجتاح المجتمع, وأيضا لتحقيق طموحات المجتمع في ضوء ما يشهده من تغييرات وكذلك لتحسين أوضاع العملية التعليمية والأنظمة القائمة التي يشوبها العديد من أوجه القصور. وبما أننا اليوم نرغب في تطوير التعليم والنهوض به و ذلك من خلال تطبيق إدارة الجودة فإن هذا يتطلب الإلمام بمحاور الجودة بوصفها خطوة رئيسة في تحقيقها بمراحل التعليم العام. ولعل من بين هذه المحاور و أهمها الإشراف التربوي وذلك لكون الإشراف يرتبط بعمليات الإدارة التي تتحقق من خلال مجموعة وظائف فتبدأ بوظيفة التخطيط بإعتبارها عملية عقلانية منظمة توضع بغرض ترجمة الأهداف إلى سلسلة من الخطوات المتتابعة في رؤية مستقبلية واضحة بالإضافة إلى عملية التنظيم وتوزيع الوظائف بين مختلف

أفراد النظام, وكذلك الرقابة للتأكد من أن الأهداف المرسومة يتم تحقيقها وفق الغاية المنشودة وجميع هذه الوظائف مهمة لتحقيق الأهداف المرسومة. كما أن الإشراف التربوي يهدف إلى تحقيق أهداف المدرسة ومساعدة العاملين في الحقل التعليمي لكي يصبحوا ذوي مهارة وكفاية عالية بقدر الإمكان في تأدية عملهم, و يساعد على تشخيص المشكلات والأخطاء والعمل على معالجتها, ويعمل على تطوير مستويات الأداء داخل المدرسة وتحسينها, فالمعلم الذي يقوم بمهنة التدريس يحتاج إلى من يوجهه ويرشده ويشرف عليه, حتى يتقن أساليب التعامل مع طلابه, ويزداد خبرة بمهنة التدريس ويستطيع أن يواجه اختلاف المواقف و التغيير المستمر لأنه مهما كانت أسس إعداد المعلمين متينة, ومهما توافرت لديهم من رغبات ذاتية في تطوير أنفسهم يبقى للمشرف التربوي الذي يرافق المعلم أثناء الخدمة أثره الكبير في تحسين التعليم وأساليبه الذي يؤدي بدوره إلى تطوير العملية التعليمية (النوري:1991: 23).

أي أن جودة العملية التعليمية وكفاءتها رهن بجودة وكفاءة الإشراف التربوي وفاعلية أجهزته ومن هنا يمكن القول إن الإشراف التربوي وعملياته محور رئيس في تحقيق إدارة الجودة في التعليم العام.

ومن هنا جاء البحث الحالي محاولة لإبراز دور الإشراف التربوي في تحقيق الجودة بالتعليم العام في ليبيا.

مشكلة البحث:تحددت مشكلة البحث الحالي في التساؤل الرئيس التالي: كيف يمكن للإشراف التربوي أن يُسهم في تحقيق الجودة بالتعليم العام في ليبيا.؟

1. ما الأسباب التي تدعو إلى تطبيق إدارة الجودة بالتعليم العام بليبيا؟
2. ما دور الإشراف التربوي في تحقيق الجودة ؟
3. ما معوقات دور الإشراف التربوي التي تحول دون تحقيق الجودة في التعليم العام؟
4. ما التصور المقترح لتفعيل دور الإشراف التربوي في إدارة الجودة بالتعليم العام في ليبيا؟

أهمية البحث :

1- إن دراسة دور الإشراف التربوي في تحقيق الجودة يعد نقطة الانطلاق لتطبيق الجودة في التعليم العام ومن ثم تحسين العملية التعليمية.

2 - يمكن للدراسة الحالية أن تفيد العاملين في مجال الإشراف التربوي لتطوير أدائهم وتعريفهم بالمهام الموكلة إليهم والتي تتناسب مع معايير الجودة.

3– إبراز دور المشرفين التربويين كقادة لهم أعمال تؤثر في جودة التعليم العام.

4 - تحديد معوقات دور الإشراف التربوي التي تحول دون تحقيق الجودة في التعليم العام الأمر الذي يمثل نقطة البداية للمعالجة والتعامل مع تلك المعوقات بطريقة واضحة ومحددة.

5- تقديم تصور مقترح لتفعيل دور الإشراف التربوي في إدارة الجودة بالتعليم العام في ليبيا يمكن الاستفادة منه في توطين الأخذ بمفهوم الجودة الشاملة في منظومة العملية التعليمية وعناصرها المختلفة التي من أهمها الإشراف التربوي.

أهداف البحث: يهدف البحث الحالي إلى التعرف على:

1. الأسباب التي تدعو إلى تطبيق إدارة الجودة بالتعليم العام في ليبيا.
2. دور الإشراف التربوي في تحقيق الجودة الشاملة بالتعليم العام في ليبيا.
3. معوقات دور الإشراف التربوي التي تحول دون تحقيق الجودة.
4. وضع تصور مقترح لتفعيل دور الإشراف التربوي في إدارة الجودة.

منهج البحث: يستخدم البحث الحالي المنهج الوصفي الذي يعتمد على رصد الظاهرة موضع الدراسة وتحليلها وتفسيرها داخل إطارها المجتمعي ومحاولة تقديم الحلول والبدائل بشأنها ثم اختيار أفضل الحلول أو البدائل في شكل تصور مقترح.

مصطلحات البحث:

التعليم العام: هناك عدة آراء حول تحديد مفهوم التعليم العام, فهناك من يعطيها مفهوماً واسعاً بحيث يشمل التعليم العام كل مراحل التعليم قبل الجامعي, الابتدائية والإعدادية والثانوية وما في مستواها, وينتهي بالحصول على شهادة تخول الالتحاق بالجامعة أو العمل, بينما هناك من يقصر مفهوم التعليم العام على التعليم الذي يسبق التعليم الجامعي, ويبدأ من المرحلة الابتدائية وينتهي

بالمرحلة الثانوية بمختلف فروعها(سليمان,2001,ص167). وهو ما يتفق مع بحثنا الحالي.

إدارة الجودة: عرفت بأنها " أسلوب متكامل يطبق في جميع فروع ومستويات المنطقة التعليمية ليوفر للأفراد وفرق العمل الفرصة لإرضاء الطلاب و المستفيدين من التعلم"(النجار,2000: 76-77). وعرفها رووذز 1992م بأنها" عملية إدارية ترتكز على مجموعة من القيم, وتستمد طاقة حركتها من المعلومات التي تتمكن في إطارها من توظيف مواهب العاملين واستثمار قدراتهم الفكرية في مختلف مستويات التنظيم على نحو إبداعي لتحقيق التحسن المستمر للمنظمة"(درباس:1994: 15). ويعرفها الباحث على أنها:أسلوب عمل يستند إلى مجموعة من المبادئ هدفه الوصول إلى درجة عالية من الإنتاجية والكفاءة والفعالية.

الإشراف التربوي:العملية التي يتم فيها تقويم العملية التعليمية وتطويرها و متابعة تنفيذ عمل ما يتعلق بها لتحقيق الأهداف التربوية.

خطة السير في البحث: للإجابة عن تساؤلات البحث الحالي اتبع الباحث الخطوات التالية :

1. دراسة الأسباب التي تدعو إلى تطبيق إدارة الجودة في التعليم العام بليبيا.
2. دراسة دور الإشراف التربوي في تحقيق الجودة.
3. تحديد معوقات الإشراف التربوي والتي تحول دون تحيق الجودة.
4. تقديم تصور مقترح لتفعيل دور الإشراف التربوي في إدارة الجودة.

وفيما يلي عرض لتلك الخطوات التي تجيب عن الأسئلة التي طرحها البحث الحالي.

1- **الأسباب التي تدعو إلى تطبيق إدارة الجودة في التعليم العام بليبيا**. تتعرض الأنظمة التعليمية في مختلف دول العالم للتغير وذلك استجابة لموجة التغير التي تجتاح العالم بكل نظمه، علاوة على كون الاستجابة للتغير تعد اهتماما بالمستقبل, ولعل محاولة تطبيق إدارة الجودة بمراحل التعليم العام لهى استجابة للعديد من التغييرات والتحديات التي تشكل مبررات لتطبيق إدارة الجودة بالتعليم العام في ليبيا. ويمكن إيجاز هذه المبررات على النحو التالي:

أ- التقدم العلمي والتكنولوجي: إذا كنا نعيش اليوم في عصر مليء بالتغيرات الثقافية المتلاحقة والمتسارعة,والتقدم التكنولوجي وثورة الاتصالات والانفجار المعرفي فإن الغد سيشهد تحولات علمية وتكنولوجية هائلة مما سيؤثر في المجتمع والأفراد من خلال المؤسسات التربوية, ومن المفترض أن يتأثر التعليم العام بمراحله المختلفة بتلك التغيرات التي حدثت وستحدث مستقبلا, كما ستتأثر بالطبع: مدخلات التعليم, وبالتالي أصبح من المفترض أن تقوم مؤسسات التعليم العام بإعداد أفراد يستطيعون بل يجيدون التعامل مع التكنولوجيا الحديثة.

ب – الانفجار المعرفي: إن التدفق الهائل في كم وكيف المعرفة وسرعة تولدها وتوظيفها في مختلف مجالات الحياة يفرض على العملية التعليمية أن تصبح مستمرة, وأن تصبح حياة الفرد سلسلة من التعليم والتدريب وذلك لكون النظام التعليمي مهما كانت مدته لن يستطيع تزويد الفرد بالقدر الكافي من المقومات اللازمة للمستقبل, فالطفل اليوم يدخل في مجال التعليم يواجه قدراً من المعرفة العلمية يعادل تقريباً ضعف مقدار المعرفة التي كان يواجهها الطالب في مثل سنه قبل عشر سنوات,ومن ناحية أخرى فإن المتخرج من الجامعة سيعيش بعد تخرجه سنوات عديدة بأفكار ومفاهيم لم تكن نتاجاً لغيره من الناس أثناء حياتهم الدراسية وكأنه يعيش في عالم مجهول كما أن التغير المعرفي قد زاد من صعوبة التنبؤ بالتغير والاستعداد له فنرى المؤسسات التربوية تجد صعوبة بالغة في تجديد ما سوف يحتاج إليه الفرد على المستوى البعيد(الخشاب ,2002: 54). لعل هذا يفرض على النظام التعليمي الاهتمام بالعنصر البشري الذي يتمتع بمستوى عال من المهارة والفعالية في شتى المجالات حتى يتسنى له التفاهم مع لغة العصر ومتابعة كل ما هو جديد من أفكار ومهارات و خبرات, فالأفكار الجديدة والمهارات هي التي تقدر النسبة التي يتقدم بها المجتمع, ولعل ذلك هو المهمة الرئيسة للنظام التربوي في المجتمع إذ لا تتوافر مثل تلك الخبرات والتخصصات إلا من خلال مؤسسات تعليمية يتم التخطيط لها بشكل يتوافق مع الموارد كافة والإمكانات المتاحة في المجتمع (زاهر, 1992: 88).

ج – تعدد جوانب القصور في التعليم العام : ولعل أبرز هذه الجوانب: - رغم التغيرات سالفة الذكر فإنه كان من الضروري إعادة النظر في أهداف التعليم العام لكونها القيم التي تضبط وتوجه حركة النظام التعليمي على نحو يتفق مع فلسفة المجتمع ويأخذ في الاعتبار المتغيرات المجتمعية, ولكون الواقع الحالي يفرض على النظام التعليمي تبني أهدافاً تعكس توقعات عالية من الجودة.

- وإذا كان العبء الأكبر من تحقيق أهداف التعليم يقع على عاتق المعلم فإنه من الضروري الاهتمام برفع كفاءة المعلم.

وهذا علاوة على غياب التكنولوجيا الحديثة في بعض المدارس, كما أن المباني المدرسية مازالت غير ملائمة, فضلاً عن عدم تفعيل الأنشطة اللامنهجية على نحو جيد، وذلك لعدم وجود مكان مخصص لها ولضعف الميزانية, وعدم وجود خطط واضحة لممارسة الأنشطة, وكذلك عدم وعي المعلمين بأهمية الأنشطة, بالإضافة إلى غياب قيم العمل الجامعي وغياب التخطيط للمستقبل, وانخفاض الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم العام, وعدم مطابقة المخرجات لما هو مخطط, وتواضع أداء المعلم. **ولعل** كل هذه الأمور تعد دافعاً لتطبيق إدارة الجودة بالتعليم العام في ليبيا لمعالجة أوجه القصور السابق ذكرها ولتحسين جودة العمل وجودة الإنتاج بالتعليم العام.

2 – دور الإشراف التربوي في تحقيق الجودة: اتخذ الإشراف التربوي في ليبيا أشكالاً متنوعة من حيث مفهومه و أهدافه وأساليبه فبعد أن كان يهتم بمراقبة المعلمين وتقويم أدائهم, وتصيد أخطائهم, ظهرت اتجاهات إشرافية متعددة كالإشراف العلمي الذي يستخدم الاختبارات والمقاييس الموضوعية في دراسة المواقف التعليمية داخل الفصل وخارجه ونموذج الإشراف الديمقراطي الذي يركز على احترام مشاعر المعلم وإعطاء مساحة أكبر للمفاهيم الإنسانية والمشاركة الديمقراطية من جانب المعلم المتعاون وتحول دور المسؤول عن الإشراف من مفتش إلى موجه ثم مشرف يهتم بتدريب المعلم على مهارات التدريس والاتجاهات الحديثة و المعاصرة التي تساعد على النمو المهني, و كذلك توفير الخدمات التربوية و الفنية للمديرين والإداريين, الأمر الذي جعل الإشراف التربوي عملية تشمل جميع جوانب العملية التربوية.(البوهمي, 1992 :85).

لما كان الإشراف التربوي بمعناه الشامل يتضمن جميع جوانب العملية التربوية فإن عمل المشرف يتضمن تقويم الموقف التعليمي بشكل متكامل لربط ما يتم في المدرسة من أعمال ونشاطات وأهداف ومدى ما تحقق منها بسياسة الدولة التعليمية ومتطلباتها وأهدافها المنشودة التي تصبو إليها. ويعد الإشراف التربوي أحد أهم مدخلات النظام التعليمي باعتباره قيادة تربوية تهدف إلى تحسين عمليتي التعليم والتعلم, ويمكن أن ينظر إليه من زاوية تحليل النظم على أنه سلسلة من التفاعلات والأحداث بين المعلم والمشرف التربوي والمنهج و المدير, وهو عملية لها مدخلاتها التربوية, ومخرجاتها ويفترض أن تكون المخرجات على نحو أفضل من ذي قبل. ويمكن القول إن الإشراف التربوي

هو صمام أمان العملية التربوية, وهو المسؤول عن تحقيق العديد من محاور الجودة في النظام التعليمي مثل جودة المعلم وممارساته داخل الفصل وأساليب تدريسه وتوجيهه لطلابه وتغلبه على مشكلاتهم النفسية والسلوكية, وكذلك جودة المناهج وأساليب التقويم والتدريس, والعمل على إعادة النظر في المناهج من حيث تحقيقها للأهداف, ومن حيث مدى مناسبة الكتاب المدرسي للمادة و مناهجها, وأيضاً جودة الطالب وذلك من خلال خلق الجو المناسب الذي تتوحد فيه الصلة بين الطالب ومعلمه, والتعرف على حاجات الطلاب وميولهم والعمل على تلبيتها وتنميتها– (يقصد توجيه الاهتمام بممارسة والأنشطة اللامنهجية)– والاهتمام بالمتأخرين دراسياً وتوجيه اهتمام المعلمين بهم و إكسابهم سلوكيات مرغوبة تهيئ للطالب مواقف شبيهة بمواقف الحياة, والعناية باختيار طرق التدريس المناسبة لكل موقف تعليمي, و تدريب المدرس على استخدام الوسيلة قبل عرضها على الطلاب (البوهمي ,1992: 93). ولكن على الرغم من أهمية الإشراف التربوي ودوره الفعال في تحقيق الجودة إلا أننا نجد أنه مازال يعاني بعض جوانب القصورالتي تحول دون القيام بدوره بوصفه محوراً رئيساً لتحقيق الجودة.

3 – معوقات الإشراف التربوي: تشير العديد من الدراسات العلمية والدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث مع خمسة من المشرفين والمشرفات التربويين إلى وجود العديد من المشكلات التي تتسبب في إعاقة الإشراف التربوي عن تحقيق أهداف العملية التعليمية ولعل من أبرز هذه المعوقات ما يلي:-

1. معوقات مرتبطة بأهداف الإشراف التربوي: يعد غياب الأهداف الواضحة والمحددة للإشراف التربوي من أبرز المشكلات التي يواجهها الإشراف التربوي وقد أسهم ذلك في جعل العملية الإشرافية تنفذ بطريقة آلية يغلب عليها الطابع الشكلي في الأداء, وقد أدى ذلك إلى تشعب مهام المشرف التربوي واستنزاف طاقاته وجعل أثرهم لا يلحظ على الميدان التربوي, كما أنه جعل من الصعب التمييز بين المشرف المنتج وغير المنتج.
2. معوقات مرتبطة بأساليب الإشراف: حيث تعد أساليب الإشراف في ضوء تطبيقاتها الحالية تعتمد على البحث عن العيوب من وجهة نظر المعلمين. كما أن أساليب الإشراف لا تشجع المدرسين, ولا تراعي إمكاناتهم ولا تقوم على الثقة المتبادلة بين المدرسين من جهة و المشرفين التربويين من جهة أخرى .

3. تفاوت المعلمين في تأهيلهم العلمي وفي التجارب مع المشرف التربوي: من الطبيعي تفاوت المعلمين في تأهيلهم وقدراتهم المهنية, وكذلك من حيث مدى تجاربهم مع المشرف التربوي, وهذا يرهق المشرف التربوي لأنه يحتاج إلى تقديم خدمات تربوية وأنشطة نمو مهني متنوعة بحيث تلبي حاجات النمو المهني لجميع شرائح المعلمين, بالإضافة إلى تنويع الأساليب الإشرافية للتعامل مع المعلمين بما يتناسب ومدى تجاوبهم لما يقدم إليهم من توجيهات و إرشادات .
4. تدني تأهيل بعض المشرفين التربويين وذلك نتيجة لندرة المشرفين في بعض التخصصات وإحجام المتميزين من المعلمين عن الالتحاق بالإشراف التربوي لعدم وجود حوافز. وتسرب كثير من المشرفين المتميزين من الإشراف التربوي إلى أعمال إدارية أو تربوية أخرى أسندت إليهم بسبب تميزهم في الإشراف التربوي وقلة الفرص التدريبية لإعداد المشرفين أو الرفع من تأهيلهم وكذلك تدني مستوى بعض المشرفين التربويين الجدد.
5. لا يوجد تبادل خبرات بين مكاتب الإشراف التربوي كما لا يتمكن المشرف من تطوير قدراته لعدم وجود مراكز تدريب.

مما سبق يمكن القول إن الوقوف على المشكلات والمعوقات التي تواجه الإشراف التربوي يعد مؤشراً لضرورة إحداث تغيير وتحول من الوضع القائم إلى الوضع المستهدف, وذلك من أجل مواجهة تلك المشكلات,وأيضاً لكون الإشراف جزءاً من عملية التطوير الواسع الذي يحدث في المجتمع المحلى و الدولي وبالتبعية ينبغي للإشراف التربوي أن يتطور, ولعل هذا التغيير المنشود يفضي إلى تغيير في البيئة المحيطة وذلك من خلال تغير الغايات و النتائج. و التغيير عملية طبيعية تقوم على عمليات إدارية معتمدة, ينتج عنها إدخال تطوير بدرجة ما على عنصر أو أكثر, ويمكن رؤيته كسلسلة من المراحل التي من خلالها يتم الانتقال من الوضع الحالي إلى الوضع الجديد(عبد الكريم, 2006 :45), ولعل هذا التعريف يشير إلى أن التغيير عملية فاعلية قصديه واقعية تعاونية إصلاحية هدفها التحسين والنمو والارتقاء .

للتغيير أنواع متعددة منها:

1. التغيير التلقائي مثل تطور الحياة السياسية والاقتصادية من حال لآخر.
2. التغيير التقدمي الارتقائي الذي يهدف إلى تحقيق أغراض قائمة على البحث والدرس في ميدان العلوم والمعارف مثلاً.

3. التغيير الانقلابي الثوري الذي يطيح بالأنظمة القائمة في مجتمع ما و يرسى قواعد جديدة مستحدثة قد تؤدي إلى تحسن في الأحوال الاجتماعية التي كانت موجودة وقد يحدث العكس.
4. التغيير محدود النطاق لا يشمل إلا الحالات أو العوارض الاجتماعية و لا يشمل جوهر الظواهر أو طبائع الأشياء فمثلاً التنافس كعلاقة اجتماعية قد يصبح صراعاً أو قد يصير تعاونا(الخشاب, 2002: 356- 358).

ولعل التغيير المطلوب للإشراف التربوي هو تغيير مخطط وتقدمي و شامل لمنظومة الإشراف التربوي ككل وبإمكان الإشراف التربوي أن **يتبع عدة مناهج للتغيير** وهى:

- **التغيير التكنولوجي**:والذي يشمل الأدوات والمعدات والطرق و الأساليب.
- **التغيير التنظيمي**:والذي ينصب على العلاقات الوظيفية والبناء الهيكلي للمنظمة وإدارتها وأقسامها ووحداتها.
- **التغيير الإنساني**:هو متعلق بأفكار الناس واتجاهاتهم وعاداتهم و قيمهم ودوافعهم وطموحاتهم .
- **التغيير في العمل**: تغيير الواجبات الوظيفية, إما من الناحية الكمية أو الناحية النوعية أو كليهما.

ولإحداث هذا التغيير فإن الأمر يتطلب تخطيطاً جيداً, فالتخطيط عملية أساسية لتطوير الحياة بشكل عام وتطوير العمل التعليمي والتربوي بشكل خاص, وهو الذي يهتم بتصميم استراتيجيات تجعل المؤسسة قادرة على الاستخدام الأمثل لمواردها والاستجابة التامة للفرص التي تتاح لها في بيئتها الخارجية. والتخطيط السليم يبدأ بالغاية والنتائج المرغوبة وصياغة هذه المخرجات المقصودة على شكل أهداف ومقاصد للمخرجات تكون مدونة خطياً, حيث إن هذه الرسالات ذات الصبغة الدقيقة تشكل الأساس المتين لجميع عمليات التخطيط والتطبيق والتقويم وبالتالي تحسين جودة العملية التعليمية و التقويم يدل على تحقيق الهدف وبالتالي لابد من جود هدف (لوكاس,2006: 74). **ومن** هنا جاءت فكرة تقديم تصور مقترح لتفعيل دور الإشراف التربوي في تحقيق الجودة بمراحل التعليم العام, وقد راعى الباحث عند صياغة هذا التصور أن يكون عملياً وقابلاً للتطبيق وأن يأتي في شكل إجرائي يوضح ما يجب عمله, وأن يشكل خطة توضع أمام المسؤولين عن تطوير التعليم العام في

ليبيا للاسترشاد بها عند التخطيط لتطبيق إدارة الجودة في التعليم العام. **وفيما يلي عرض لخطوات بناء التصور المقترح**:

1-**الهدف من تقديم التصور المقترح**: يستند هذا التصور إلى عدة مبررات منها: - ما أوضحه الإطار النظري من أن الإشراف التربوي يعاني العديد من المعوقات التي تحول دون تحقيق الجودة وأن الإشراف التربوي في ليبيا في حاجة إلى مزيد من الإيضاح وإعادة النظر في بعض الأمور فمثلاً هناك ضرورة لإيضاح ما ينبغي أن يتم أثناء الزيارات المدرسية, وكذلك هناك حاجة إلى إبراز أهمية التقويم في التوجيه التربوي وبيان مجالاته وأساليبه مع التعرض لأهم بنود التقويم في بطاقة تقويم الأداء الوظيفي.

- الحاجة إلى تحسين مخرجات العملية التعليمية.
- الحاجة إلى تغيير النمط الإداري الحالي وتحويله إلى نمط تشاركي و تعاوني.
- خلق اتصال فعال بين أطراف العملية الإشرافية.

2- **المباديء التي يقوم عليها التصور المقترح**:هي مبادئ ديمنج وهى تستحق أن تحتذى وتحاكى من قبل عدد كبير من المؤسسات لكونها ظروفا وشروطا وممارسات مؤسسية معرفية تأكدت بالاختبار العملي التجريبي في العديد من الدراسات بوصفها جيدة أو واعدة, وهذه المبادئ تتمثل في(النجار,2000: 78).

خلق حاجة مستمرة للتعليم.	تبني فلسفة جديدة للتطوير.
منع الحاجة إلى التفتيش.	عدم بناء القرارات على أساس التكاليف فقط.
الاهتمام بالتدريب المستمر.	تطبيق فلسفة التحسينات المستمرة.
توفير قيادة ديمقراطية واعية.	القضاء على الخوف لدى القيادات.
تطبيق برنامج التحسينات المستمرة.	منع الشعارات والتركيز على الإنجاز والحقائق.
تشجيع التغيير عن الشعور بالاعتزاز والثقة.	التعرف على جوانب العمل من خلال دورة ديمنج

3 – المدخل الذي يتبناه التصور المقترح: هو مدخل العمل الجماعي أو العمل كفريق والذي يعنى مجموعة من الأفراد المدربين لديهم الرغبة والدافعية للعمل ويكونون متحدين حول هدف واحد ولديهم صلاحيات تفويض لتنفيذ قراراتهم و ترجع أهمية هذا المدخل إلى: -

- ديننا الحنيف الذي يدعو إلى الترابط والوحدة قال تعالى "واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا" وقال الرسول الكريم صلى الله عليه و

سلم " يد الله مع الجماعة" وقال أيضا" المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً" وهذه إشارات إلى أهمية العمل الجماعي.

- هذا المدخل يخلق مجتمعا يعتمد على التجارب الفكرية والمشتركة, و هذه المشاركة تجعله أكثر فاعلية فمن المعروف أن الكل أكبر من مجموع الأجزاء بمعنى أن الأثر الذي يتركه العمل الجماعي أكبر من الأثر الذي يتركه عمل كل فرد من أفراد الفريق بمفرده, فلا يمكن لوحدة واحدة أو قسم بمفرده تحسين الجودة الكلية وتعزيزها لأداء عدد كبير من الطلاب, تختلف حاجاتهم وسماتهم وخصائصهم اختلافاً شديداً فهناك حاجة للجهود الدؤوبة.
- العمل الجماعي يخلق ثقافة احترام الاختلاف.
- العمل الجماعي يخلق روابط اجتماعية إيجابية وذلك من خلال الاتصال بين أفراد الفريق .
- العمل الجماعي يسهم في تحسين عملية الاتصال.
- يحقق النمو المهني للعاملين كافة بالإدارة التربوية وذلك نتيجة لتحملهم مسؤوليات متعددة وكثيرة.

4 - الخصائص التي يتميز بها التصور المقترح:

- الشمولية يشمل كل عناصر العملية الإشرافية.
- اعتماده على التخطيط الإستراتيجي وسيلة لاستشراف المستقبل.
- يسعى إلى الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية.
- يواكب ظروف العصر من تكنولوجيا وانفجار معرفي.
- يواكب الفكر الإداري المعاصر.

وفيما يلي عرض لآليات التنفيذ:

1- **الموارد اللازمة** : للحصول على الفائدة المرجوة ينبغي استخدام موارد المكان وهذه الموارد تشمل: -

أ - موارد مادية:وتتضمن التمويل والمبنى ويعد التمويل من العناصر المهمة عند القيام بعملية التخطيط, لذا ينبغي تحديد الموارد و الإمكانات المتاحة ومصادر الإنفاق وذلك من اجل تحقيق مبدأ مهم من مبادئ التخطيط وهو الواقعية.

ب- موارد تكنولوجية: وبإمكان هذه الموارد أن تشكل صيغا جديدة للمشاركة والتفاعل والاتصال بين المشرف والمدرسة والمعلم ويمكن

كذلك أن تكون مهمة لإثراء العملية التعليمية فالبريد الإلكتروني يمكن أن يكون وسيلة للنقاش والاتصال والموارد التكنولوجية يجب أن تضم:-

- قاعدة معلومات تربوية تضم المعلومات كافة التي يحتاجها المشرف عند قيامه بعملية الإشراف.
- قاعدة معلومات تخصصية لتمكن كل مشرف من الاطلاع على الجديد في تخصصه.
- قاعدة معلومات عامة تزود المشرف بالجديد في مجالات الحياة كافة, وذلك ليكون على تواصل مع المتغيرات المحلية والعالمية.

ج– موارد بشرية:وهنا يجب الإشارة إلى ضرورة انتقاء الأفراد الذين يملكون الاستعداد لتبني مبادئ الجودة واستخدامها بشكل دائم عند إصدار القرارات المهمة إضافة إلى الاسترشاد بهديها في الأنشطة اليومية, كذلك ينبغي تبني ثقافة جديدة يمكنها إيجاد قدر من الترابط والتماسك بين أفراد العمل, ثقافة تقدر المواهب وتشجع الإنجاز وتدعو إلى إتقان العمل وحسن الأداء لإخراجه في أفضل صورة, وتحترم الفروق الفردية وذلك بغرض إحراز النجاح.

2- **الهيكل التنظيمي الإداري** ويشمل :

- مدير الإشراف وهو الشخص القائم بالإشراف على جميع المهام الإدارية والفنية والتي تحددها لائحة الإشراف.
- وحدات الإشراف وتضم :
  - وحدة إدارية:تقوم بجمع التقارير الواردة من المشرفين, ومتابعة التزام المدارس بالتوجيهات, و تعيين مشرفين جدد.
  - وحدة إشرافية تقوم بالإشراف على المعلمين والتلاميذ والمناهج الدراسية
  - وحدة إرشادية هدفها تقديم النصائح لمختلف التخصصات بالمدرسة.
  - وحدة فنية تقوم بوضع معايير الجودة المطلوبة لتحسين الأداء في المدارس.

- وحدة تعاونية تسعى إلى إقامة علاقات ودية تعاونية مع المجتمع المحلي, وإقامة علاقات إيجابية مع وسائل الإعلام.
- وحدة تطويرية تهدف إلى تحسين العمل الإشرافي و تطويره من خلال إعادة النظر في الفلسفة والأهداف من آن لآخر والتخطيط للبرامج التدريبية اللازمة لذلك.
- وحدة المتابعة وتقوم بمتابعة الأعمال وتوجيه فريق المشرفين لأعمالهم والتعرف على المشكلات التي تواجههم وتقديم الحلول لهم.
- وحدة التقويم تقوم بتقويم عمل المشرفين التربويين داخل المدارس.
- وحدة التدريب تقوم بمهمة تدريب المعلمين والإداريين بالمدارس والمشرفين أيضا.

3 – مراحل العمل الإشرافي:تم تحديد هذه المراحل على النحو التالي (البوهى, 1992: 45).

- مرحلة الاستعداد للإشراف: وفيها يتم تحديد المدرسة المراد الإشراف عليها ثم تحديد البيانات المراد الإشراف عليها وتكوين فريق الإشراف وإبلاغ المدرسة بخطة الإشراف
- مرحلة الإشراف:يوزع أفراد فريق الإشراف كل على حسب تخصصه ومتابعة المناهج من خلال الزيارات الصفية, متابعة حالة المباني المدرسية ومدى الاستخدام الأمثل لها, الاطلاع على خطط المدرسة و مدى تنفيذها.
- مرحلة ما بعد الإشراف: فيها يتم الاجتماع بالمدربين والمعلمين و الإداريين كل على حدا لمناقشة الإيجابيات والسلبيات.
- كتابة التقرير النهائي لتقديمه لمدير الإشراف ويراعى عند كتابة التقرير ما يلي: -

أ- أن يدون أي شخص من أطراف العملية التعليمية ملاحظاته خاصة عند كتابة فريق العمل للتقارير الشخصية.
ب- أن تكون التقارير موضوعية وحيادية تتضمن الإيجابيات و السلبيات.
ت- تجنب عقد المقارنات أثناء كتابة التقارير.
ث- أن يكون التقرير واضحاً وموجزاً.

- مرحلة ما بعد الإشراف: يقوم مدير الإشراف بعقد اجتماع مع رئيس فريق الإشراف لمناقشة التقرير وتقوم مكاتب الإشراف بوضع خطة لمعالجة بعض السلبيات خلال فترة زمنية محددة.

4- **التنظيم والتنسيق** : لضمان تحقيق الأهداف ينبغي القيام بعملية التنظيم و التنسيق بين مكاتب الإشراف والوزارة, وبين مكاتب الإشراف والمدارس, و بين مكاتب الإشراف وبعضها.

4- **المتابعة والتقويم**: المتابعة ليست مجرد الإشراف على تنفيذ الخطة و لكنها عملية تحليلية لجميع مراحل تنفيذ العمل الإشرافي هدفها اكتشاف مواطن الضعف والقوة ومعالجة نواحي الضعف, أما عملية التقويم فهي تشكل الأساس الذي ننطلق منه لتعديل الوضع الراهن في سبيل الوصول إلى المأمول, فالوقوف على المعلومات الخاصة بالأداء إن أحسن استخدامها فإن ذلك يسهم في توفير المجال المطلوب للتفكير في جودة أداء كل فرد.فلا سبيل للجودة إلا بالتقويم الفعال.....

المراجع:

1- البوهى, فاروق, آراء موجهي ومعلمي التعليم الأساسي في الإشراف الفني, دراسة مقارنة بمحافظة الإسكندرية(ج.م.ع) ودولة البحرين, مجلة كلية التربية الإسكندرية, العدد الأول. (1992) .

2- الخشاب, مصطفى, علم الاجتماع ومدارسة, الكتاب الثاني,المدخل لعلم الاجتماع, مكتبة الأنجلو المصرية , القاهرة,(2002).

3- درباس, أحمد سعيد, إدارة الجودة الكلية- مفهومها وتطبيقاتها التربوية وإمكانية الإفادة منها في القطاع التعليمي السعودي, رسالة الخليج العربي, مكتبة التربية العربي لدول الخليج, العدد الخمسون, السنة الرابعة عشرة,(1414هـ) .

4- زاهر, ضياء, التخطيط الشبكي للبرامج والمشروعات التعليمية, دار سعاد الصباح, الكويت, (1992).

5- سليمان, عرفات عبد العزيز, الاتجاهات التربوية المعاصرة, رؤية في شؤون التربية وأوضاع التعليم, مكتبة الأنجلو المصرية, القاهرة (2001).

6- عبد الكريم,يحي برويقات, التغيير في منظمات الأعمال المعاصرة من خلال مدخل إدارة الجودة الشاملة, جامعة بكر بلقايد تلمسان بالجزائر- الجزائر,(2006).

7- لوكاس, آن ف,قيادة التغيير في الجامعات الإدارة والأدوار المهمة لرؤساء الأقسام في الكليات, ترجمة وليد شحادة, مكتبة العبيكان, الرياض- السعودية,(2006).

8- النجار, فريد, إدارة الجامعات بالجودة الشاملة, ايتراك للنشر والتوزيع, القاهر,(2000).

9- النوري, عبد الغني, اتجاهات حديثة في الإدارة التعليمية في البلاد العربية,دار الثقافة, القاهرة,(1991).

قراءة في إنسان الوطن للشاعر عبدالرؤوف بابكر السيد

د: هدى رجب محمد العبيّدي

أستاذ اللغة العربية في قسم اللغة العربية بمدرسة اللغات بالأكاديمية الليبية_طرابلس

قضية الشاعر: إن شاعراً بلا قضية، شاعرٌ بلا مذاق خاص، وبلا تجربة ،و القضية هنا لا تعني بالضرورة الهم العام، أو الشاغل القومي، وإنما هي تتنوع وتتشكل وتتفرع، فمهمة الشاعر أن يجسد الحلم البسيط ويسقي شجرة الواقع لكي تنمو، وتكبر، لتصبح غابة من الأشجار. هنا فقط يُعرف الشاعر بهمّه و تجربته وقضيته، ومذاقه الخاص لأن الشعر يمثل حلم صاحبه الأثير، و جناحيه إلى السماء، وبقدر ما يشف الإحساس، وتصفو الروح، وتتنور النفس، ينخلع الشاعر من طين بشريته، وينطلق طائراً، أو شهاباً، أو قوساً من الريح على آفاق رحبة ليست بها قيود الجاذبية . إن الإشكالية تكمن في قراءة نصوص التراث بشكل عام وخاصة التراث الديني، وفهمها فهماً صحيحاً، وكشف ما تنثني عليه من فاعلية بشكل علمي موضوعي. وما إن ينهض مشروع أو طرح يسهم بشكل أو بآخر في فهمها، ومد جسور تصل بين العصور، لتزيل الهوة الشاسعة بين المسلمين المتفرقين باسم الشيع والمذاهب المختلفة حتى يُجهض، وتُطلقَ على ممثليه ألقابٌ كالتنويريين والملحدين، والعلمانيين، وهي ألقابٌ يراد بها الوصم بالكفر، والمروق من الدين، وكل ما يستتبع ذلك من أوصاف تلك التساؤلات الملحة، مع علامات ترقيم توحي بأن هناك الكثير في جعبة مبدع النص التي تلين بحروف لين وعطف ، حتى إن عجزت ارتمت في أحضان علامات الحذف، التي تقوم بدور المنقذ؛ حيث تتولى إخبار المتلقي بالكثير و الكثير الذي عجزت اللغة عن توصيله .

القضية واستحضار التراث:من هنا كان لجوء الشاعر المعاصر إلى النصوص التراثية بمجملها، والمزج بين الماضي والحاضر، ما هو إلا بحث عن الإيحاء والشمول والانتماء غير المفرط، وخلق وابتداع منهج حيوي يعطى النص الشعري الدفء والدينامية ، والحلم بمستقبل أفضل والسعي لتحقيق تلك الأحلام ، خاصة وأن فترة النصف الأخير من القرن الماضي تعج بالمرارة، والعجز الذي كبل العقول قبل الجوارح ،وفرض القيود والكوابح ، فخلق المجازر و المذابح ، فلابد من استنهاض الهمم وهو دور ليس باليسير يقول الشاعر :

" وتطيب لي لغة حروف هجانها الإيماء، والهمس، التخاطر، والمشاعر، و الدوائر ،

والمهاجر في القرون بلا شراع ..

ويطيب لي أن أستفيد من البعيد ،

الرمز يخفق مثل تشكيل الرموز ..

بلوح بد الخلق والأوجاع والقيد الحديد مع الصراع ..

تتثاءب الكلمات حين تكون قافية بلا معنى ومفردة بلا إيقاع "

إن استحضار التراث في هذا المقام، ورفض البنية السياسية، يوقظ في نفس القارئ "المثقف بالتراث" استجابة تربط الاستجابات الهاجعة في الذاكرة، بالموقف المستجد الذي يقدمه الشاعر، غير أن استخدام التراث يأتي على صور متعددة، "منها الاستشهاد والتمثيل، وهما أضعف أنواع استخدام التراث، يليهما التضمين الذي يورد فيه الشاعر بيتاً أو كلمات بنصها ولكن ضمن سياق قصيدته، وهو مما يسمح له بإزاحة الاقتباس عن معناه الأصلي "[1].

وكان أبي عدائيّا

يحبّ الذات والشهرة ،

يلبّي داعي النخوة ،

يعبّ الكأس ما شاءت له الشهوة ..

ويشرب ماءه صفواَ

ويترك ما به كدراً لآخر ..

وعلى ذلك فالبنية الخلاقة التي دعت إليها جميع الأديان، ودعا إليها المفكرون والمبدعون تحمل سمات وخصائص معينة، غير السائد المرفوض من قبل هذه البنية، هذه البنية التي تنادي بالارتقاء بالوعي، وترك الطيش ،والنزق، وسرعة الانفعال، والمناداة بالتآخي والمساواة حيث لا فرق بين أبيض وأسود ولا عربي وأعجمي إلا بالتقوى والعمل الصالح، ونبذ التعصب وعدم استباحة الآخر و تحريم قتل النفس التي حرّم الله إلا بالحق، وتدعو إلى عدم السخرية من الأخر بل معاونته، ولا تعتمد الإيمان إلا إذا أحب الإنسان لأخيه ما يحب لنفسه، و الدعوة إلى حياة عصرية تقوم على أسس إنسانية لا تسعى لامتلاك القوة بأبنائها

استناداً على تراث ارتضوه حاكماً لمسارهم، وأفكارهم، متمثلين بأقوالٍ سلبية؛كقول عمرو بن كلثوم*

ونشرب إن وردنا الماء صفواً ويشرب غيرنا كدرنا وطينا [2]

بالمقابل نجد الكثيرين ممن حولنا يحملون البنية الخلاقة فلا :

لا يردون الماء إلا عشية إذا صدر الورّاد عن كل منهل [3].

إن الصراع القائم بين البنى الثلاث، سواء داخل عقل الإنسان نفسه أو بين البنى السائدة في المجتمعات، يحتم علينا إمعان النظر بجدية في الوسائل التي تتبعها والمحاولات المستمرة لاستقطاب أكبر عدد من الأفراد إليها، فالآن كل بنية تحاول أن تجذر قواعدها وأسسها لتستمر في برامج عطائها وتكرار نفسها، عن طريق المدخلات، من تراث متمثل في النتاج القولي برمته، لأنه المشكِّل الرئيس للنفوس والعقليات والمحرك الحقيقي للرغبات والأهواء و الثورات على مر التاريخ مع أنه تراكب خطابات البنى الثلاث. مما دفع الكثير من المبدعين إلى رفض أخلاقيات البنى القاصرة ومبادئها ،(الأولية التناسلية، والمادية البرجوازية) ورفض نهجيهما الذين يجرّانهم إلى دائرة البشرية في حين أنهم ارتقوا إلى دائرة الإنسان بأخلاقه ومبادئه وقيمه التي من أجلها خلق . فكل البنيات تحب الخير ولكنها أعجز من أن تقف معه إلا البنية الخلاقة التي لا يستطيع حملها إلا وجدان الإنسان الكوني فـ :

الخير محبوبٌ ولكنه يعجز عنه الحيُّ أو يكسل[4].

ويقول المعري :

ومن جعل السخاء لأقربيه فليس بعارف طرق السخاء [5].

ولقد كان للشعر والشعراء دور كبير في ترسيخ مبادئ وقيم البنية الخلاقة، فالشعر هو أحد أهم مدخرات المشاعر التي تتميز بالصدق والفاعلية، إنه عصارة القلب تصب في بنية الفاعلية اللغوية تتشربها الحواس، وتعيها بنى الوعي المختلفة كلاً وفق قراءته، إلا أن شعراء الرفض والتمرد استطاعوا تعرية البنى القاصرة ومحاربتها، وذلك لما واجهوه من ظلم، واستعباد وقهر، و

* عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتاب بن ربيعة بن زهير .. شاعر جاهلي ، ولد في شمالي الجزيرة العربية في بلاد ربيعة وتجول فيها ، وكان من أعز الناس نفساً ساد قومه وهو فتى . وقتل الملك عمرواً بن هند ، وتوفى 40 ق .هـ

نفي حاملين معاناتهم ليجسدوها في لوحات إبداعية ترمز للثورة، والتمرد، و النضال والدعوة للحب والعشق والخير والعطاء الشامل والعمل على تغيير الفرد بالعودة إلى الذات ،بتغيير ما بها، وفي ذلك يقول المعري :

فما أذنب الدهرُ الذي أنت لا ئمٌ ولكن بني حواء جاروا وأذنبوا (6).

اللغة وأبعاد الفجيعة:على الرغم من أن الشاعر عبدالرؤوف بابكر السيد أستاذ للغة العربية، ممتلك لناصية الحرف، إلا أنه يصرّ على الإشعار بعجز اللغة عن التعبير ووصف الحال بالركون والعجز والموات، فالمفردات ماتت على الشفاه ، ولم تعد قادرة على التأثير والإقناع.

"أنا المفجوع في لغتي .. التي تاهت مخارجها ، مفاصلها بغير هدىً

أنا الموجوع في وطني ..

وقد أضحى ملعبا للجمر ،

تطربه القوافي في الرثاء ..

وفي الماضي الذي ولّى بلا استحياء "

وربما أصبحت محصورة في استخدامات الحياة اليومية المعيشة ،أما المشاعر والمحبة والقصيدة والإنسان المتبتل والقيم العليا، فقد تجلت في مفردة الحرف التي يكثر شاعرنا عبدالرؤوف من استخدامها وكانت عنوان مجموعته الأولى (الحروف) ، تلك الحروف التي كتبت بحبر غير كل الأحبار، صقلت بالمشاعر ، وثقفت بالوزن والإيقاع والأنين والحنين، وعند حصرها في قصيدة (إنسان الوطن)، وجدنا أنها تكررت (29) مرة متمثلة في كلمات (لغة وصوت وهجاء وحرف) ارتسمت جدراناً، واشتعلت دخاناً، وانطلقت رصاصاً ، تتمزق تتصلب، تموت وتحيا .. تسمو .. تغوص بأسفلها تتشكل روحاً وجسداً ، تعبث .. تلهو ..تؤمن تكفر .. تبدع .. تخلق هى ذات الروح من أمر الرب . الحرف في نصوص عبدالرؤوف يحمل معاناته ومعاناة جيل بأكمله، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً ، رؤية في الما قبل والما بعد :فيعمل عمل المسحراتي في الظهيرة ...يتقدم بكل أدب ورقي واحترام مستأذناً من حوله ممّن كثرت أعدادهم بلا بوصلة ولا دليل، فيقول :

أودّ هنا _ مستأذنا قاماتكم _

أن أسبق الخطب العصيّة

وأعرض للقضية

رافعا صوتي : أنا ابن العصر

أحملُ شمعتي وسط الظلام

وأخلّصُ الناجين من تحت الرّكام

وأضمّد الجرح الذي لا زال ينزف

من عهودٍ خطها الفعلُ ونام

بإيقاع وأصوات نديّة ،

صاغها التهميش في الأحلام"

ولقد عُرِف عبدالرؤوف باتزانه وهدوئه فلا نكاد نسمع صوته وهو يتحدث، و لكن عند صعوده منصة الشعر ليلقي بدرره على المسامع التي تأبى إلا أن تنصت، تنقشع الشخصية التي تختبئ وراء ذلك الجسد النحيل، بصوت رخيم أبرق وأرعد ، يضحى " شيخاً أخذته نشوة الجذب في الحضرة ، فارساً يمتطي صهوة فرسه الجموح ، كاشفاً للجموع عورة الأمة ونهاية نفقها الطويل، ناصحاً واعظاً كقس بن ساعدة ، باكياً مولولاً كما الخنساء، مغترباً كما السيّاب تائهاً بلا مرفأ كبقية السرب: محمود درويش ،وأمل دنقل ، وعلي الفزاني"[7]. فالكثير ممّن يعرفون عبدالرؤوف يتساءلون عن سر هذا الانقلاب، وهذه العاصفة و الصراخ والعويل والتراوح بين أسلوبي الترهيب والترغيب، كيف يخمد كل ذلك في لحظة واحدة، حيث العودة والانفراد مع الذات والركون إلى اليأس و خيبة الأمل والانكسار الذي يصعب معه حتى مجرد الكلام . ومن خلال نصوصه نلاحظ دكتاتوريته على الحرف، والمفردة والوزن !! لم يستطع ممارستها على البشر وإنما مارسها على مخلوقاتٍ هي من صنعه، (الحروف و المفردات)، فخلق منها إمبراطوريته، التي يرأسها، وأبى هذا الإمبراطور أن يمارس ظلمه وجبروته على خلق الله، وآثر ممارستها على الحرف والمفردة، والدلالة، والقافية والوزن والإيقاع .هل هذا الجبروت نوع من الترف، حرم نفسه منه وبدّده على مخلوقات قام هو بصنعها، ألا وهي(الأبجدة)؟ إنها القيافة، والهندام، التي يراها عبدالرؤوف، هذا هو الترف الحقيقي، والغنى الذي لا

يبلى، والعمر الذي ليست له نهاية والتاريخ المذّهب، والأبناء الأبرار. هذا هو الإبداع الحقيقي، والهدف هو استصلاح الواقع، فالواقع لا يكون جميلاً إلا من عمل واستصلح دواخله فكانت جميلة لأنها انعكاس لما بداخل الفرد...يقول الشاعر :

" قلنا نصالح ..

فاستمالتنا مغارات الشجن

قلنا صلات القُرّب تهدينا ،

صلات الغرب تحمينا ..

فداهمنا الوهن

قلنا لنا الله ،

قال الله ما بالنفس حبٌّ قد سُجِن ،

فكّوا إسار الحبّ في جنباتكم..

بين الشاعر ومعاناة الوطن:وقد يلاحظ القارئ المتلقي معاناة الشاعر عبدالرؤوف المرتبطة بمعاناة وطنه، ممّا جعل هذه المعاناة، تحتل جزءاً كبيراً وواضحاً في شعره، لقد رأى سعد التميمي(بجامعة إب " في قراءة عنوانها " عبدالرؤوف بابكر السيد سيرة الوطن والذات) أنّ عبدالرؤوف قد أحسن اختيار أدواته، ونجح في تشكيل هذه المعاناة بصورة ميزته من معاصريه من شعراء جيله، الذين عانوا معاناته، تلك الأدوات التي استخدمها بطريقة مغايرة للمألوف والمتعارف عليه، إذ طالما تسحب مثل هذه الموضوعات ذات الطابع الأيدلوجي والخطابي الشاعر نحو الخطابية والغنائية والمباشرة،يقول:

أن أسبق الخطب العصيّة

وأعرض للقضية

رافعاَ صوتي: أنا ابن العصر

لكن عبدالرؤوف استطاع أن يحقق هدفين في الوقت نفسه:

الأول : وهو الغاية من خلال عدد غير قليل من التقنيات التي من شأنها أن تستفز المتلقي، وتؤثر فيه.

أما **الثاني**: فيتمثل بالإبلاغ عن طبيعة المعاناة وأبعادها وحدودها والتنبيه من خلال قصيدته "إنسان الوطن" التي يتجسد فيها الهدف **الأول**، من خلال القدرة العالية في التعامل مع اللغة على مستوى الألفاظ، والتراكيب، وتفجير طاقاتها الشعرية العالية، من خلال عدد كبير من التقنيات، التي تفاجئ المتلقي بين الحين والآخر، بمفارقات دلالية غير مألوفة، والهدف **الثاني**، الذي يتجسّد في الموضوع الذي تعالجه القصيدة، يتمثل بسيرة الوطن، الذي يتّحد بذات الشاعر، فتارة يبكي الشاعر نفسه، وأخرى وطنه الذي ضاع بين الارتماء في أحضان التراث بغثه وسمينه أو بين الارتماء في أحضان الغرب .. وهنا نلاحظ نجاح عبدالرؤوف وقدرته في إيصال معاناة الوطن وجراحاته وانتهاكه من قبل الكثيرين إلى المتلقي، مما جعل القصيدة تعبر عن هموم المتلقي أيضاً الذي يشارك في همومه[8]. ونتيجة لذلك كله، يمكننا أن نذهب إلى أن الشاعر يحاول في هذه المرحلة أن يعتصر كل إمكاناته_ وأن يستثمر عطاءها، فيجعلها تتجاوز حدود مناطقها التعبيرية، من أجلَ أن تحيط بكل أعماق التجربة الشعورية وأبعادها الخفية، وها هو عبدالرؤوف يسلط الضوء ويوجه الأنظار إلى المفردة، ذلك النبع الثر، الذي يعبّر عن أي مجتمع رسم لأفراده حدوداً ارتضاها ، فيْعكسها الحرف، وتعكسها المفردة مشكِّلة إشعاعات تنطلق من أكمامها فتلّون الجو، وتملأ الأوراق بأريجها الذي تضوع منها فيقول :

" تتثاءب الكلمات حين تكون قافية بلا معنى ،

ومفردة بلا إيقاع ،

تتسرب الكلمات بالوصف والتقرير للماضي

وللطفل الذي يأتي بغير هدى ..

ويموت جذر الفعل حين تلوكه الأفواه

لا طعما ولا اسما ولاحرفا

يجر الصوت نحو القاع

تَسدَ منافذ السماع".

تشكل مفردات تلك الأسطر الشعرية، بتجاوزها وارتباطها، نقطة مضيئة تكشف عن تلك الخواطر المبهمة التي يحاول الشاعر أن يكثفها ويزيحها، بحثاً عن اللامحدودية، التي تعطي النص الغموض والعمق للخواطر والأحاسيس، و هذا بدوره يؤدّي إلى صعوبة تتبُّع الشاعر في انفعالاته، وتعقبه فيما تنتجه الانفعالات من صورٍ متلاحقة، ورؤى متناقضة غامضة، من خلال تركيباته اللغوية غير المألوفة.

البُعد الزمني ودلالاته: ولقد أسرف شاعرنا في استخدام الأفعال المضارعة؛ ليوحي بسرمدية الأحداث والقوانين التي تنظم مسيرتها، ويؤكد شرعية ما يجري وطبيّعيته، مثل (تتسرب، يأتي، يموت ، تلوكه، يُجرّ، تُسد ، يغوص، تستوحي ، تسافر، تقول، تعلن، يقارع، يدون، يبحر، يحب، يلبي، يعبئ، يشرب، يترك ، يدون، يضئ، تغيب، يخوض، يحميها، تحضن، يغرد، يذوب، يطوف، يطوي، أسرجُ، أهربُ، أذق، تطربه، أسبق ، أعرض، أحمل، أخلص، أضمّد، أعرّي ،أشق، يقتسمون، يقتحمون ،ينتهكون ،....إلخ) وعند حصر كل الأفعال المضارعة في القصيدة كاملة، التي ينتمي إليها ذلك الجزء، نجدها (87) فعلا مضارعاً، في قصيدة واحدة ..ناهيك عن المجموعة بأكملها، والتي تحمل معنى الزمن الحاضر. وينظر عبدالرؤوف إلى فكرة الزمن نظرة تكاد تكون عامة في مجمل دواوينه، فلا يكسبهُ بُعداً واقعياً، بل قد يجعل المضارع يسد مسدَّ الماضي، والمستقبل، ويمتد بينهما، لأن الحدود الزمانية تتحطم، و يسيل ما بها في كل الاتجاهات، فيختلط الماضي بالحاضر والمستقبل، أو يتبادل كل منهما مكان غيره، لأنّ صيغة المضارعة لا ترتبط بزمن معين . بينما نجد من زاوية أخرى تصويراً استعارياً رمزياً مع إهمالٍ في لوحة الشبه الحقيقي بين طرفي الاستعارة، وبذلك تجرد الصورة الاستعارية من كثافتها المادية و تتحول إلى قيم معنوية بعيدة عن الأرض ولكنها تسكن نفس الشاعر:

هو طفل جنّتي التي أعددتها لأمينها والمؤتمن "

وكان أبي يقول الشعر في الأسواق

وفي الوالي للاسترزاق ،

وفي فخر وأنهار من الخمر المعتقّ ..

وكان أبي عصامياً

وكان أبي جهادياً

كان يقارع الأبطال والإفرنج والأتراك والمستعمر الباغي ،

وكان يدوّن التاريخ إنساناً ..

ويبحر في محيطات من الرمل ..

لمّ الشمل ، محجوب الأفق ..

وكان أبي عدائيّا

يحبّ الذات والشهرة ،

يلبّي داعي النخوة ،

يعبّ الكأس ما شاءت له الشهوة ..

ويشرب ماءه صفواً

ويترك ما به كدراً لآخر ..

وكان أبي يدوّن علمه سفراَ

يضيء الكون شمسا لا تغيب

وكان أبي فدانيّا

يخوض معارك التحرير في الأوطان ،

ويحميها رمالا أو جبالا أو مياها تحضن الشطآن ..

وكان أبي مع الأيّام صوفيّا

يغرّد باسم خالفة ،

يذوب القلب بأسم الله

ويالله .. يا الله .. ويامنّان ..

بمفردة يطوف العالم الدنيا ، ويطوي عالم النسيان ."

الخلفيات الثقافية:إن للثقافة السائدة دوراً كبيراً في تحديد القيم والمعايير التي يجب أن يتّسم بها الفرد داخل المجتمع، فالقيمة في أبسط تعريفاتها "هي طريقة في الظهور أو التصرف يراها الشخص، أوالجماعة، إنموذجية، وهي من ثم تجلب التقدير للشخص الذي يراعيها أو للتصرف الذي يصب في اتجاهها"[9]بما يخدم مصالح البنية السائدة القاعدية التناسلية، الفئوية المتعصبة، ويساعدها في إعادة إنتاج نفسها ويحميها من الدمار، وبذلك تتحقق وظيفة القيم في تأمين التماسك بين أفراد الجماعة المؤمنة بها، مشكلة إرثاً ثقافياً تراكمياً تراكبياً، يصعب التعامل معه في ظل التعصب والادعاء والالتزام الكبير بامتلاك الحقيقة التي لن يصل إليها أحد. ولكن هذا كله لن يقف أمام ما تنوي هذه الدراسة طرحه، من أجل الكشف عن محاولات الشاعر تقديم إسهامات فاعلة في بناء مجتمع كل شيء فيه مدعاة للثقة . فالثقافة السائدة خليط مركب من تراث شكلته أزمنة وحقب ومجتمعات متعددة،وهو بالتالي يجعل المواطن العربي في حيرة..ولابد لإنسان هذا العصر من تحديد موقفه وانحيازه لبنية الوعي الخلاق. هذا الارتباك لدى المواطن العربي أثر عليه كثيراً،واختلطت عليه الأمور،وأضحت جميع البنى تستقطبه وتناديه.. فما يبقى عليه إلا أن ينحاز بعد تحديد الرؤى إلى رؤيته المعاصرة، وبنيته الخلاقة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من هذا الاستلاب التام للماضي،أو الانقياد التام للغرب .فالمعاصرة لا تعني الانحياز أو الانقياد للغرب.. وإنما تعني الرؤية الحضارية للعربي في هذا العصر من واقعه ومجتمعه وثقافته وقيمه وأخلاقياته..فالرسول الكريم بُعث ليتمّم مكارم الأخلاق ،والقيم الدينية تدعو إلى الخروج من دائرة البشرية إلى دائرة الإنسانية بقيمها ومثلها الرفيعة..وهاهو النص يطرح تساؤلات عن إنسان العصر كيف يكون :يقول الشاعر :

من أنت يا هذا ؟؟

أنا ذلك المحمول في كفّ القدر

الشمس تحرقه لظىً

لا يحتمي أو يتّقي سيف الصقيع

فيلوذ بالحرف الذي ....

ويلوذ بالكلمات ينثرها ،

ويعوذ بالإنسان من فعل البشر

ويسائل الكيف الذي ....

وعن المتى ...

والأين .."

إن سلوك الإنسان من المهد إلى اللحد يتشكل باستمرار وفق معطيات ثقافة الجماعة، وبالتفاعل مع مؤسسات التربية والتنشئة، من عائلة ومدرسة ... الخ. كما تؤثر في تكوينه أنماط الثقافة الواسعة التي تشمل الأعراف والعادات و التقاليد ووسائل الاتصال،والاحتفالات، والطقوس، وما إلى ذلك؛ مما يسهم في عملية تطبيع تتولاها تلك المؤسسات الأولية. فالطفولة هي فترة التطبع، وما يُربّى عليه الطفل هو الأساس، سواء في الفعل أو في ردات الفعل في طابع شخصيته المستقبلية . وقلّما نجد ذلك في المجتمعات العربية، التي يتكون أغلبها من عامة الشعب، الساعية وراء القوت اليومي على حساب الأطفال، وهم في أخطر المراحل سناً وتلقياً، مما ينعكس سلباً على حياة المجتمع بأكمله، وتكاد تنعدم التربية السليمة وإدخال مدخلات إيجابية، ترقى بمستوى ثقافة المجتمع، اللهم إلاّ من كان له إرادة وعزيمة تسهم بشكل أو بآخر في تغيير حاله من الأسوأ إلى الأحسن، وهذا شيء نسبي على ما أعتقد. ذلك بالإضافة إلى الغزو الثقافي، وطغيان البنية البرجوازية في النصف الأخير من القرن الماضي، مما لعب دوراً كبيراً في غياب الآباء عن أبنائهم، من أجل تأمين العيش فقط، وهم لا يعلمون بأن تلك التربية، تزيد من عجز النشء عن التكيف في عالم كل شيء فيه مدعاة لعدم الثقة، نشء قلق متحدٍ، غير مبالٍ بالعالم الخارجي، يفتقر إلى القدرة على المبادرة وتحمّل أعباء الحياة، مليء بالحقد الدفين والعداء الكامن، يضعف هكذا تكوين "ما فوق الأنا، ويدخل كل شيء في هذا المجتمع في مهمة تفتيت السلوك فتتواتر فيه السلبية والانفجارات العدوانية العنيفة "[10]. ناهيك عن القمع والحرمان وفرض المحرّمات بخشونة، وغيرها من العمليات المصاحبة للتنشئة التي لها ردود فعل عنيفة؛ " ذلك أن شلّ أي ميل من الميول عند كائن حي يولدّ توتراً ويؤدي، قبل كل شيء، إلى رد فعل طبيعي عادي يتلخص في تصرف عدائي، وإذا شلت العدوانية نفسها فإن التوتر يشتد ويؤدّي إلى القلق. إنّ أنواع الحرمان الجسدي مع القمع، تؤدّي إلى مظاهر الكبت الخطيرة...والطفل الذي ينال الكبت أثناء تنشئته الأولى وتعليمه المحرمات، و

الذي يحسّ بالتالي أنه محروم، خائف، كثير الشك، يكون في حالة نفسية و فكرية تختلف عن حالة الطفل الذي يبدأ في التعرف على العالم فيجده طيباً و جميلاً " [11]. علماً بأن كل أنواع الكبت العاطفي المبني على الزجر والنهي و التخويف التي تفرض على الأطفال تترك آثاراً بعيدة، تتجلى بشكل ضمني في العديد من الاتجاهات ، كـ " البحث عن الثروة والجري وراء السلطة تعويضاً عن ذلك الكبت، إنها، أحياناً، رمزٌ للفرد المكبوت الذي يفتش في المنافسة العدائية، عن الاشباعات الجنسية التي لم تتحقق "[12]. ويشدّد إريك فروم[13]على أن نمط الحياة الجماعية ينجم عن مزيج ثقافي مركب من عوامل تاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية، وهذه الثقافة تظهر عن طريق الأفكار والمواقف التي ترسم شخصية الطفل عبر العائلة وعبر المدرسة أيضا، وعبر الجماعات العديدة التي سيعاشرها الطفل إلى أن يصبح مراهقاً . و بعد أن يطلع الإنسان على ثقافة مجتمعه، حينها يقرر البقاء في تلك البنية، أو يقرر الانفلات الذي لن يكون هيناً، متعرضاً لكافة أساليب الجذب والإسقاط، فإذا كان حاملاً لمشروعه مدافعاً عنه، بكل ما أوتي من إرادة وعزيمة فينفلت، وإذا لم يكن كذلك استطاعت البنية اجتذابه إلى فضائها ومن ثم ضَعُفَ وجَبُنَ و عاش مغترباً بلا هوية وبلا بنية تحتضنه وتحميه، عقاباً وانتقاماً ليكون عبرة لغيره؛ حتى لا يفكر أحدٌ في الانفلات والهروب، وبذلك تكون البنية الثقافية السائدة، قد قامت بدورها في التسلط، وربما تكون أقسى أنواع السلطة .

يغوص الليل في الفكرة

وأجنحة الصباحات البهيّة تستوحي لنا العبرة ،

تسافر في ملامح وجهنا العربيّ

أبياتا تقول كفى إلى الماضي

وتعلن نقص ما كان

[إنّ الفتى من يقول ها أنذا

ليس الفتى من يقول] أبي كان...

ومن أهم من طرح قضية سلطة الثقافة السائدة أحمد عبدالحي في دراسة له بعنوان "الشاعر والسلطة"، في فصل من فصول الدراسة عنوانه سلطة الثقافة السائدة، وأشاد بشدة إلى ما تمثله الثقافة السائدة من خطورة على المجتمع، و

انقسامه إلى فصائل تقاد قهراً إلى تبنّي أفكار متطرفة حيناً ومذهبية أحياناً أخرى، وبين هذا وذلك تضيع بوصلة الفرد الذي يعيش في كنف مجتمع تحكمه بنية مغلقة متعصبة للتراث والتمسك به، فلم يعد يدري أين يتجه وفي أي طريق يسير كـــــ:

وكان أبي يقول الشعر في الأسواق

وفي الوالي للاسترزاق ،

وفي فخر وأنهار من الخمر المعتقّ ..

وكان أبي عصامينا

وكان أبي جهادياً

كان يقارع الأبطال والإفرنج والأتراك والمستعمر الباغي ،

وكان يدوّن التاريخ إنساناً ..

ويبحر في محيطات من الرمل ..

لمّ الشمل ، محجوب الأفق ..

وكان أبي عدائيّا

يحبّ الذات والشهرة ،

يلبّي داعي النخوة ،

يعبّ الكأس ما شاءت له الشهوة ..

ويشرب ماءه صفوا

ويترك ما به كدرٌ لآخر ..

وكان أبي يدوّن علمه سفرا

يضيء الكون شمسا لا تغيب

وكان أبي فدانيّا

يخوض معارك التحرير في الأوطان ،

ويحميها رمالا أو جبالا أو مياها تحضن الشطآن ..

اللغة الساخرة :ولاحظ بأن الفعل الناقص (كان) يتكرر إحدى عشرة مرة بسخرية ومرارة، إلا أنه لم يبالغ في استخدام السخرية والاستخفاف بالمتلقي، لأنه يأبه بالناس، ويكترث بدوام صحبتهم، ويحرص على إصلاح ما يمكن استدراكه بأساليب التربية النفسية المتطوّرة مستخدماً أساليب مختلفة تنمّ عن هدوئه وحسن تصرفه، ودرايته الواسعة التي عمل على تطوريها عن طريق الاطلاع والقراءات المكثفة في كل المجالات، خاصة وأن له مكتبة تحوي آلاف الكتب، وما أنتجه من مؤلفات في الأدب والفلسفة، والسياسة، ودواوين شعر و مشاركات دولية في مختلف الندوات العلمية والمحافل الدولية، ولكننا نجد في شعره السخرية من المواقف المتهاونة موجهة إلى أصحاب النفوذ والسلطة الذين لا يكترثون بما يحدث بمرأىً من العين، ومسمع من الأذن كقوله في قصيدته الهاجس والحرف: " تتشقق هذي الأرض السفلى ،

لمّا يصبح هذا الرب بلا ذاكرة ..

والأرباب تحج لرب أبيض ،..

في ثوب أبيض ..

في بيت أبيض ..

بلسان أبيض..

أجمل من ورد بلادي الأبيض..والنيل الأبيض ، وأبيّض ، والبيّوضة ، والبياضة ، والبيضا ، والدار البيضا ،والبيض كثير في وطني ،لا يفقس غير دجاجات بعباءاتٍ وعقالاتٍ وعماماتٍ بيضاء..لم يفقس يوماً ديكاً ذا عرف "[14]. كل ذلك تعبير عن رفض وغضب وثورة ولكن ضمن إرادة هادئة رصينة لإدراكه الكامل أنّ الطريقة الخاطئة لتعاطي الدواء لا تجلب الشفاء . الالتحاق بالركب يستلزم حرق المراحل، بل أيضاً لأنه يتطلب مواكبة حركة الركب المتسارعة، حتى قبل الالتحاق به .يقول الشاعر :

" هانت علينا النفس ،

أضحى الضدّ شرعتنا..

آن الأوان لوجدان يحبّ الغرس

دفء الشمس

طهر النفس

عشق الفعل

حرف الطفل

إنسان الوطن"

إن نجاح الشاعر الحامل للمشروع الثقافي الخلاق على ذكائه في كيفية الهروب من سلطة المتلقي المتعصب بالثقافة السائدة، التي لا مناص من تسربها إلى وعي مبدع النص لتخضعه لمقتضى حالها في التلقي، من حيث القوانين، والحرام الممنوع، والحلال المسموح والمتاح . لذلك فإن التساؤل الذي شغل أدونيس بداياته في الكتابة، ثم فرض نفسه عليه بإلحاح هو "كيف أحرر الشعري من الشرعي، والجمالي من الأخلاقي_ المؤسسي؟" ثم اقترن هذا السؤال بتساؤل أبعد هو:" لماذا تصر ثقافتنا على أن تُسوّغ (الما بعد) بـ (الما قبل) وعلى أن تفسر الأول وتقومه، انطلاقا من الثاني" [15].تمثيل و انعكاس لما تمثله السلطة الثقافية السائدة من سطوة وسيطرة، وتظل المشكلة في السواد الأعظم، وفي أنّ المورث التراثي استعبادي، يدعو للطاعة والخنوع، طاعة الشيخ، والمفتي، والآباء، وأولي الأمر منا، خدمة لتلك السلطات التي تستفيد من جثة الثقافة وجثة الإنسان وتعيش عليهما، فكلاهما مجنيٌّ عليه. ولعل إدراك عبدالرؤوف لهذا التجني دعاه إلى أن يقول :

" وكان أبي مع الأيّام صوفيّا

يغرّد باسم خالفة ،

يذوب القلب باسم الله

ويالله .. يا الله .. ويامنّان .."

الخاتمة: ن إدراك الأبعاد الدلالية لشعر عبدالرؤوف من حيث كيفية التعامل مع التراث ،لا يمكن أن تكتمل إلا بإدراك كونه خطاباً مفتوحاً لا يدين التراث بقدر ما يحافظ على حضوره في النصوص الإبداعية كمفهوم إيديولوجي

معرفي ضروري في الثقافة العربية الراهنة، من أجل تأكيد الوجود وإثبات الذات، ولكن بشرط ألا يكون أقرب إليها من حاضرها على صعيد الوعي و اللاوعي معاً، وفي الوقت نفسه يستهجن ضياع الهوية العربية تحت حفظ التحديات الخارجية والارتماء الكامل في أحضان الآخر، يرسم له حاضره؛ فلن يعد للجيل القادم ما يفخر به من إرث يمثل، العروبة والأصالة، والتاريخ المشرف. ولعلي في حاجة إلى القول بأنه قد آن أوان للإسهام في إنجاح مشروع هؤلاء الشعراء، الذين وإن صمدت فئة منهم في مواجهة السيل العارم من طوفان الثقافة الغربية، وما تروّجه لنا إذاعاتهم المختلفة من أمثال(BBC)أو أجهزة استخباراتهم أمثال (CIA)وغيرها، وبين الارتماء الكامل في أحضان ثقافة التراث وإن كان مشرفاً ومشرقاً، لن يستطيعوا أن يحملوا الراية ويناضلوا في آنٍ واحد مقبلين مكرّين ممزقين وقليلاً ما يفرون .

الملاحق:

قصيدة (إنسان الوطن) ل عبدالرؤوف بابكر السيد

وتطيب لي لغة حروف هجائها الإيماء ،

والهمس ، التخاطر ، والمشاعر ، والدوائر ،

والمهاجر في القرون بلا شراع ..

ويطيب لي أن أستفيد من البعيد ،

الرمز يخفق مثل تشكيل الرموز ..

بلوح بدء الخلق والأجاوع ..والقيد الحديد مع الصراع ..

تتثاءب الكلمات حين تكون قافية بلا معنى ،

ومفردة بلا إيقاع ،

تتسرب الكلمات بالوصف والتقرير للماضي

وللطفل الذي يأتي بغير هدى ..

ويموت جذر الفعل حين تلوكه الأفواه

لا طعما ولا اسما ولاحرفا

يجر الصوت نحو القاع

تَسدَ منافذ السماع

يغوص الليل في الفكرة

وأجنحة الصباحات البهيّة تستوحي لنا العبرة ،

تسافر في ملامح وجهنا العربيّ

أبياتا تقول كفى إلى الماضي

وتعلن نقص ما كان

[إنّ الفتى من يقول ها أنذا

ليس الفتى من يقول] أبي كان

وكان أبي يقول الشعر في الأسواق

وفي الوالي للاسترزاق ،

وفي فخر وأنهار من الخمر المعتقّ ..

وكان أبي عصاميّاً

وكان أبي جهادياً

كان يقارع الأبطال والإفرنج والأتراك والمستعمر الباغي ،

وكان يدوّن التاريخ إنساناً ..

ويبحر في محيطات من الرمل ..

لمّ الشمل ، محجوب الأفق ..

وكان أبي عدائيّا

يحبّ الذات والشهرة ،

يلبّي داعي النخوة ،

يعبّ الكأس ما شاءت له الشهوة ..

ويشرب ماءه صفواً

ويترك ما به كدرٌ لآخر ..

وكان أبي يدوّن علمه سفرا

يضيء الكون شمسا لا تغيب

وكان أبي فدانيّا

يخوض معارك التحرير في الأوطان ،

ويحميها رمالا أو جبالا أو مياها تحضن الشطآن ..

وكان أبي مع الأيّام صوفيّا

يغرّد باسم خالقه ،

يذوب القلب بأسم الله

ويالله .. يا الله .. ويامنّان ..

بمفردة يطوف العالم الدنيا ، ويطوي عالم النسيان .

وجئت أنا ، وها أنذا

أسرجُ صهوة الماضي

مسابقا للريح أهربُ للورا

ومرتميا بأحضان المنيّة .. لم أذق طعم الحياة ..

أنا المفجوع في لغتي .. التي تاهت مخارجها ، مفاصلها بغير هدىً

أنا الموجوع في وطني ..

وقد أضحى ملعبا للجمر ،

تطربه القوافي في الرثاء ..

وفي الماضي الذي ولّى بلا استحياء ،

أودّ هنا _ مستأذنا قاماتكم _

أن أسبق الخطب العصيّة

وأعرض للقضية

رافعا صوتي : أنا ابن العصر

أحملُ شمعتي وسط الظلام

وأخلّصُ الناجين من تحت الرّكام

وأضمّد الجرح الذي لا زال ينزف

من عهود خطّها الفعلُ ونام

بإيقاع وأصوات نديّة ،

صاغها التهميش في الأحلام

أنا ابن الهجرة الأولى

أعرّي الصدر والرئتين

حين أشقّه الوادي أنقّب عن بني الإنسان ،

يقتسمونه زادي ..

أنا ابن السيرة الأولى

مغول العصر يقتحمون بغدادي

ويستلبون أولادي

وينتهكون أعراضي

وها أنذا ألملم أحرفي الثكلى لأحفادي

في دفتر الأحزان ينغرسُ الوطن ،

وأرسم لوحتي ، فإذا بها الإنسان ،

وأعيد تشكيل الحروف تعانق الأيّام ..

من أنت يا هذا ؟؟

أنا ذلك المحمول في كفّ القدر

الشمس تحرقه لظىً

لا يحتمي أو يتّقي سيف الصقيع

فيلوذ بالحرف الذي ...

ويلوذ بالكلمات ينثرها ،

ويعوذ بالإنسان من فعل البشر

ويسائل الكيف الذي ...

وعن المتى ...

والأين ..

يدقّ الطبل ،

يهزّ الأرض بالأقدام

حتى يستجيب لها المطر ..

ما جئت كي أفني

أو أنحنى وسط الصقيع

أو أقتفي وقع الأثر ،

في دورة الأيّام أو في ساحة الحكّام ..

فتقلّبت جنباتها الدينا لظىّ

ممّا أعاني أو نعاني من محن ،

نهشت مخالبها من الوجدان لحظات الفرح

ما من صغير أو كبير فيّ إلاّ وانجرح ،

ما من شموخ أو طموح فييّ إلاّ وانطرح ،

قلنا نناصل بالحروف

فحاصروا فينا البوادي والمدن

قلنا نصالح ..

فاستمالتنا مغارات الشجن

قلنا صلات القُرّب تهدينا ،

صلات الغرب تحمينا ..

فداهمنا الوهن

قلنا لنا الله ،

قال الله ما بالنفس حبٌّ قد سُجِن ،

فكّوا إسار الحبّ في جنباتكم

هو طفل جنّتي التي أعددتها لأمينها والمؤتمن .

شهقت وقالت كيف ذا ؟

قلبت لنا ظهر المجن ،

وتناثرت حقداً يغصّ الحلق ،

يمدّ الفتق ،

يجافي الفرق ،

يسدّ الأفق

يعصيب للعيون ..

ويقهر للزمن

هذا أنا أحيا على جُرَعِ الدواء

ومسكنات من دعاء ،

كفّ البلاء..

هذا أنا أمشي على استحياء

هذا أنا أمشي على الأشلاء

وهذا البؤس يطوي السعد يخدش للصفاء

هذا الرياء عقيدةً أضحى

وأصبح قوتنا اليومي طعم العجز مدفوع الثمن

طالت أيادينا حروف حديثنا

والشرخ زاد مع الأرق

كلّ الخطاوي الهائمات على الطرق ،

قد هاجرت نحو النفق ..

أفق تكسّر حدّ ما نبصر ،

همّ تكلّس حدّ ما نشعر

عينٌ تكحّلها الدياجي ، ويرهبها القدر

قلب تدثّر بالموات فلم يمت

لكنّه ألف الوسن ..

الكهفُ يحرمُه ..

والوهم يطعمهُ

والجوع يحكمهُ

والخوف يسكنهُ

هجرته ما خطتّه من قيم

أرسى دعائمها الزمن ..

هانت علينا النفس ،

أضحى الضدّ شرعتنا..

آن الأوان لوجدان يحبّ الغرس

دفء الشمس

طهر النفس

عشق الفعل

حرف الطفل

إنسان الوطن ...)

الهوامش :

1. محي الدين صبحي ، الشعر وطقوس الحضارة دراسات في الشعر العربي الحديث ، دار الملتقى للطباعة والنشر ، ط 1 ، 1996 ف ، ص 131 .
2. أحمد بن الأمين الشنقيطي ، شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها ، دار الكوثر ، دمشق ، سوريا ط1 ، 1998ف ،ص 76.
3. سعيد اللحام ، نوادر الشعراء ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، 2002ف ، ص 23 .

4. أبوالعلاء المعري ،ديوانه لزوم ما لا يلزم ، مطبعة الجمالية مصر ، ط1 1915 ف، ج2 ، ص 164.
5. المصدر نفسه ، ج1 ، ص48 .
6. المصدر نفسه، ج1 ، ص61 .
7. حسن أحمد الأشلم ، بحثاً عن المعلقة بحثاً عن عكاظ ،ع1 .
8. ينظر سعد التميمي ، (عبدالرؤوف بابكر السيد ، سيرة للوطن والذات) ، مجلة الثقافة ، العدد 21 ، سنة 2001 ف
9. نفسه ، ص 245 .
10. علي محمد شلتوت ، علم الاجتماع التربوي ، جامعة الإسكندرية ، 1970 ف، ص 17 .
11. سعدي صناوي ، مدخل إلى علم اجتماع الأدب ، ص 274 .
12. مصطفى سويف ، الأسس النفسية للتكامل الاجتماعي ، دار المعارف ، مصر ، ط 1959 ف ، ص 303 .
13. ينظر إريك فروم ، الإنسان بين الجوهر والمظهر، ت سعد زهران ، سلسلة عالم المعرفة ، ع 140 .
14. عبدالرؤوف بابكر السيد ، المجموعة الشعرية (الحروف)، قصيدة "وترية الهاجس و الحرف"، ص11 .
15. أدونيس ، الشرع والشعر ، مجلة فصول ، مج 11 ، ع3 ، ص66 .

الدراسات العليا وأهداف البحث بليبيا

د.المبروك مفتاح ابوشينة

رئيس جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية

أولاً: أهمية العلم والمعرفة بالنسبة للتنمية:-

التاريخ العربي الإسلامي يقدم لنا أمثلة كثيرة على ذلك،وقبل الألف سنة من نزول الرسالة السماوية بدين الإسلام قال فيلسوف وشاعر صيني(كوان تسو) عن العلم وأهمية المقولة المشهورة، "إذا رغبت أن تحصد بعد عام فازرع قمحاً وإذا رغبت أن تحصد بعد عشر، فازرع شجرة، وإذا رغبت أن تحصد سنوات، فعلّم الشعب" لأن زرع القمح يعطي مرة واحدة، والشجرة تعطى كل عام،أما تعليم الشعب فالحصاد يكون دائماً وهكذا جاءت مقولته المشهورة إذا أعطيت رجلاً سمكة واحدة فإنك تطعمه مرة واحدة وإذا علمته الصيد فإنك تطعمه طوال حياته، من هنا تظهر أهمية التعليم بكل مجالاته و ضرورة نقل العلوم والمعرفة من جيل لآخر بقصد الترابط الفكري و الحضاري للأجيال، والشيء المكمَّل لعملية التعليم؛هو إيجاد فرص للعمل و الإنتاج، فالتعليم لا يعطي مردوداً إيجابياً إذا لم يُستخدم،ويبقى المتعلم والعالم عاطلين عن الإنتاج، لذا يعتبر العلم فرصة مناسبة لما يتعلمه الإنسان، فهو هدف مستقبلي للإنتاج،والأهمية كبيرة بعد أن تحوّل العلم إلى عنصر من عناصر قوى الإنتاج ورفع كفاءته لأن زيادة المعرفة عن طريق الدراسة و التعليم والأبحاث العلمية أصبحت من مقومات التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي فقد أسهم العلم بنسبة(80-90%)بينما مساهمة رأس المال أو الأيدي العاملة في زيادة الإنتاجية بنسبة(10-20%) فقط وما يضيفه التعليم إلى الدخل القومي لا يقل عن 20% ومن مزايا الدراسة والتعليم ،ليس فقط ما تحدثه من هذه الزيادة، وإنما الأهم هو ما تحدثه من تشكيل جديد نوعي للإنسان وليبيا أحد الأقطار العربية النامية التي وضعت الدراسات العليا وإجراء البحوث العلمية في جميع المجالات ضرورة حتمية.

ثانياً: أهداف البحث العلمي بليبيا: - يمكن توضيحه على النحو الآتي:

هل يخدم المصلحة العامة فقط أو في خدمة الباحث العلمي إرضاء لطموحه الشخصي أو طموح الأستاذ المشرف على البحث؟، وهل يكون التركيز على الأهداف التنموية وترك الأبحاث العلمية الأساسية ؟أم القيام

بالنوعين في وقت واحد، أم التركيز على الأبحاث التي تخدم الاقتصاد الليبي فقط أو التي تهدف إلى الترابط والتكامل الاقتصادي والاجتماعي والحضاري مع الأقطار العربية والأفريقية والإسلامية مع الدول المتقدمة. وعلى سبيل المثال ففي ليبيا تفيد الدراسات أن التعليم قد نال اهتماماً كبيراً يجعل ليبيا تحتل المرتبة(64) من أصل (174) دولة في العالم من حيث وضعية التنمية البشرية وتشير بعض الدراسات إلى أن(37%) من المجتمع الليبي هم الطلاب يجلسون على مقاعد الدراسة في جميع المراحل التعليمية إضافة إلى إعداد الإطار التدريسي العامل في جميع المراحل التعليمية إضافة إلى إعداد الإطار التدريسي العامل في قطاع التعليم إذ من الملاحظة أن(41%) من الليبيين منهمكون في العملية التعليمية بصورة أو أخرى.وتصل نسبة القراءة والكتابة بين البالغين حوالي(79%)حسب تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية في العالم ومن المؤشرات الدالة حول الاهتمام بالتعليم العالي أن هناك مئات الطلبة الليبيين (في مرحلة التعليم فوق الجامعي) يكلف كل واحد منهم حوالي ربع مليون دولار سنوياً تدفع من الخزينة العامة. هذا بالإضافة إلى انتشار الجامعات في كل مناطق ليبيا، وقد حدثت نقلة نوعية في التعليم الجامعي منذ أن فُتح الباب أمام القطاع الخاص؛ للمشاركة في الإسهام في العملية التعليمية وقد انتشرت – وظهرت إلى العيان- عشرات الجامعات الأهلية.وقبل الدخول في شرح الأهداف التي يقوم عليها البحث العلمي يجدر بنا ذكر الأمور التالية:

*نواقص التعليم الجامعي في الأطر العربية:

الحقيقة كل ما يجري في الوطن العربي اليوم بحاجة إلى علاج جذري و سريع، وهناك يوجد نوعاً من الطلبة لم يترسخ لديهم أية قواعد أساسية لبناء العلم والمعرفة وبروز الأمور الشخصية، والتظاهر بالنتائج الباهرة ،وانعدام الرقابة الإدارية، وانشغال المعلمين والمدرسين بالدروس الخصوصية لكنها أمور أدت إلى إزدحام الطلبة بنوعيات تخلو من الإتقان في أبسط الأمور مثل عدم معرفة حساب جدول الضرب، وعدم معرفة اللغة العربية، وعدم التمييز بالتاريخ العربي بين خليفة راشد وخليفة أموي، ثم تتكرر الحالة بين المدارس و الجامعات والجامعات العربية يتم التركيز على أسلوب التلقين في حين مجالات البحث العلمي مهملة، وينظر إليه على أنه نفقات زائدة عن الحاجة، والمدرس الجامعي يقوم بإلقاء عدد من المحاضرات والدروس النظرية فقط وتبقى طرق التدريس التقليدية، وتبقى ملازم المدرس و الأستاذ هي الأساس الذي لا يتغير و يحفظه الطالب عن ظهر قلب، وينجح دون حاجة للتفكير والمناقشة، أي تظهر حالة نصف متعلمين من حملة الشهادات يريدون منذ البداية الوظائف وتعديل

المرتب والحصول على مراكز ومزايا، هذا المستوى العلمي أو ما يسمى بالحد الأدنى في المعرفة ،يجب الوصول إليها قبل مرحلة الانتقال منهم متعلمون نصف مثقفين ينقصهم روح العمل. العصر اليوم هو عصر عمل ويجب تغيير النظرة حول ترجيح التعليم النظري على العملي يجعل الاثنين في معيار واحد وهذا يتم إذا جعل التعليم العملي جزءاً من التعليم الأكاديمي.

ثالثاً: احتياجات الوطن العربي للباحثين:

في الوقت الحاضر هناك مليون عربي من خريجي الجامعات يعيشون في الوطن العربي، وإذا تم مقارنته بمقياس الأمم الراقية،فهو عدد ضئيل، فلو كانت الأمة العربية متقدمة لاحتاجت إلى(20 مليون) من خريجي الجامعات لو تفحصنا العدد لوجدنا أقل من العشر من هذا العدد أي(60000) لديهم مؤهلات العمل في مؤسسات الأبحاث والتطوير وأكثر من نصف هذا العدد يعيش خارج الوطن العربي، وأما تقدير احتياجات الوطن العربي من الباحثين العلميين خلال التسعينات فهو: يقدر بعدد نفوس الأمة العربية في تلك الفترة حوالي (150) مليون نسمة والمفروض أن تكون نسبة الأبحاث والتطوير لمثل هذا المجتمع الذي يحاول حل مشاكله (1.5%) يعني أن ثلثين منهم يعمل في هذا الاتجاه من البحث والتطوير، وكل باحث يحتاج إلى خمسة مساعدين من هنا نستطيع أن نقدر العدد بواقع(600) ألف شخص، ومعنى هذا أنه يتوجب على العربية أن تقوم بمجهود كبير في مجال التعليم من أجل حل المشاكل الداخلية و تقدر الكلفة السنوية لكل باحث أو خبير من راتب وحقوق أخرى حوالي(50 ألف دولار) في تلك الفترة وهي كلفة سنوية بسيطة مقارنة بالمهندس الكيماوي، أو النووي، أما بالنسبة المئوية للاستثمار في الأبحاث والتنمية، في الدول المتقدمة تقدر بـ(3-4 %) من الناتج القمي الإجمالي وسوف تزداد إلى(10%) أما في الوطن العربي فإن النسبة تصل إلى(2%)من هذا الناتج بعد زيادة أسعار النفط فهو تحسن ملحوظ كما كانت عليه الاستثمارات سابقاً حيث كانت أقل من (0.1%)، إذن لكي تحقق الأهداف العلمية لابد من إنفاق ما لا يقل عن خمسة آلاف مليون دولار وهو مبلغ أقل من ما تنفقه الولايات المتحدة سنوياً على الأبحاث العلمية وتطويرها.

رابعاً: أهداف البحث العلمي: الهدف العام هو تحقيق نهضة علمية وتقنية شاملة ومتكاملة من الثقافة والقيم العربية والإسلامية للإسهام في حل مشاكل الوطن العربي الاقتصادية، والاجتماعية، وغيرها ؛فهو إطار عام لأهداف البحث

العلمي العربي لكن الأهداف العليا العامة والخاصة للبحث العلمي فهي في مجموعها ثلاثة هي:

الهدف الأول: أهداف تنموية اقتصادية واجتماعية تخدم الاقتصاد العربي الليبي. بما أن هذا الاقتصاد هو جزء من الاقتصاد العربي لابد أن تدخل أهداف الترابط القومي والتكامل العربي ضمن الأهداف العليا من البحث العلمي بليبيا.

والهدف الثاني: هو علمي يسعى لاكتشاف الحقيقة وتطوير ما وصل إليه الآخرون.

أما الهدف الثالث: فيخدم المصلحة الشخصية للقائمين بالبحث العلمي و المشرفين عليه.

الهدف الأول/ التنموية: تسعى إلى ربط البحث العلمي بخطة التحول الاقتصاديي،والاجتماعي للبلد أي يخطط للتنمية لأنه مسؤول عن تقديم إجابة للتساؤلات التي تقررها حركة التنمية والمشاكل المرافقة لها مع دراسة مختلف الظواهر للواقع ،وتحويله إلى حقائق علمية.

إذن من وظائف البحث التعرف على المشاكل الواقعية على المستوى العلمي فهو أفضل وسيلة لمعرفة احتياجات البلد في مختلف الأنشطة الخاصة للتنمية، والربط أو العلاقة بين مشاريع البحث العلمي، وخطة التنمية القومية.يستطيع البحث العلمي أن يعطي أجوبة للتغيرات بمثل الإنتاج، الدخل، الأسعار، الإنفاق، الاستهلاك، عدد السكان، القوى العاملة وغيرها التي تساعد على وضع الخطط مسبقاً، لهذا فإن إعداد البحوث العلمية في ليبيا يجب أن تنطلق من واقع خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي والاستراتيجي الأساسية للتنمية التي تستهدفها خطة التحول ويمكن تلخيصها في لآتي: -

- تخليص الاقتصاد الوطني من سيطرة قطاع النفط، وإعطاء حرية أكبر للدولة في تحقيق التنمية.
- تنويع الإنتاج يخلق قوى إنتاجية في القطاعات غير النفطية أي تنويع الصادرات وإحلال سلع منتجة محلياً تنافس السلع المستوردة.
- الاهتمام بقاعدة التصنيع لدفع عملية التنمية وهو أكثر استجابة للتقدم العلمي.

- الاهتمام بالزراعة لأنها منتجة أكثر من السلع الضرورية الاستهلاكية النهائية، والوسيطة.
- التركيز على زيادة كفاية العنصر البشري.

من هذا يتضح أن طبيعة البحوث هي شاملة وكاملة، وفيها تداخل، و ترابط في مجالاتها لأكثر من قطاع ومنها يتم توزيع مواضيع البحث العلمي على الجامعات ومراكز البحث المختلفة لتحقيق أكبر قدر من المرونة، وعدم تكرار الأبحاث العلمية، لهذا يجب إنشاء جهاز مركزي للأبحاث العلمية، ينسق بين المؤسسات ،ومشاريع التنمية لمعالجة المشاكل مع الجامعات. إذن مواضيع البحث العلمي كثيرة لا حصر لها ولكن التركيز على الأولويات بالنسبة لمتطلبات الاقتصاد العربي الليبي الخاصة بدراسات الموارد المائية، والإنتاج الزراعي وبحوث تنمية القوى البشرية الإدارية، بسبب النقص الكبير الذي يواجه ليبيا في هذه المجالات وغيرها، وترتكز الاتجاهات الثلاثة على:

- بحوث تقويمية تحليلية تتناول مختلف جوانب التنمية ومشاريعها، مع التأكيد على المسح الميداني لكل جانب.
- إعداد بحوث تخصصية تجريبية تهدف إلى حل المشاكل المتعلقة بالتنمية.
- تقديم استشارة علمية للمشاريع الإنمائية، بمشاركة الباحثين في الجامعات.

أما مسألة اختيار موضوع البحث العلمي فتحدد من العاملين في الجامعات والمؤسسات الليبية والمبعوثين إلى الخارج بعد الاتفاق مع الأستاذ المشرف، ويمكن الاستفادة منها في خدمة المصلحة العامة مثل استخراج كميات أكبر من مادة زيت جوز الهند لا حاجة لها بالنسبة لليبيا لأنها مادة غير متوفرة أصلاً. ربط البحث العلمي بالأهداف الحضارية للأمة العربية، مازال العرب عاجزين عن تعبئة الطاقات لافتقارها إلى المؤسسات العلمية وحاجة الأقطار العربية اليوم إلى إكتساب القدرة والكفاءة لإنشاء مؤسسات الفكر،وتعد الدراسات العليا في ليبيا مكسباً علمياً ليس من مصلحة الأمة العربية أن يتقدم نصفها الذي أنعم الله عليه بالموارد الطبيعية والمالية ويتخلف النصف الآخر و الأهداف يجب أن تتبع الآتي:-

- منهج علمي للحصول على أكبر فائدة من النشاط القومي الاقتصادي، وتقليل التبذير في الطاقات والثروات.
- إيجاد إدارة علمية تعمل على إكتساب العلم والتكنولوجيا بما يتلائم واحتياجات الاقتصاد والتفكير في طبيعة الآلات، والمعدات المستوردة، وإمكانية إحلال الإنتاج المماثل محلياً.

عليه يجب التنسيق العلمي في الوطن العربي والتعاون بين الأقطار العربية وتقوية الروابط بين المؤسسات العلمية والعلماء والباحثين وتبادل نتائج الدراسات والخبرة العلمية بواسطة خلق وسائل العمل المشترك وقنواته المختلفة. مما تقدم فإن الأهداف العلمية للبحث العلمي، تسعى إلى اكتشاف الحقيقة باستخدام طرق علمية علماً بأن الحقيقة هي غير نهائية إذا ما حاول العلماء التحقق منها وتطويرها وإمكانية تطبيقها لهذا تتلخص الأهداف العلمية للبحث العلمي في:

- اكتشاف الحقيقة واختبار صحتها.
- تطوير ما توصل إليه الآخرون.
- اكتشاف حقائق بطرق جديدة.
- الاستفادة من تطبيق النتائج التي توصل إليها العلماء.

أخيراً من واجب الأستاذ العربي أن يكون ذا ثقافة علمية واسعة تمكنه من فهم مكانته على الأرض وفهم قوانين الطبيعة وإمكانية استغلالها وتطويعها لملصحته بالرغم من أهمية الأبحاث العلمية لكن موردها لا يأتي بنتائج سريعة والأفضل التركيز على الأبحاث العلمية التي تخدم التنمية والاستفادة من أبحاث الآخرين مثل تجارب استعمال حبوب منع العقم على الأبقار والنعاج. أما الأهداف الخاصة للبحث فيجب ن ترتكز في زيادة الاختصاصيين في جميع المجالات وميادين المعرفة النظرية والعملية التطبيقية حيث تبدأ من الباحث العلمي المساعد إلى كبار العلماء والخبراء وهذه تحتاج إلى تضحية من قبل شباب علميين جامعيين، وهذا أمر واجب اتجاه المصلحة العامة. بالرغم من كل ما تقدم فإن زيادة عدد الباحثين في الأقطار العربية اليوم لا يتم بواسطة الدعاية والكلام عن جانب، وترك الأهداف الخاصة لدى الشخص القائم بالبحث العلمي أو المشرفين العلميين في مجال الدراسات العليا بجانب آخر لأنه إنسان قبل كل شيء له طموحه وأهدافه في الحياة قد تكون أهداف علمية بحثة للوصول إلى درجة كبار الباحثين والخبراء من أساتذة الجامعات وأهداف مادية أخرى لهذا

عدم الاهتمام بهذه الأهداف الشخصية للباحث والمشرف تدعو إلى إهمال الدوافع العلمية لهذه الفئة فهو منغمس بمشاكل الحياة اليومية، وتبديد ساعات طويلة للسعي عليها لهذا كيف يحفز الباحث العلمي للبذل والمثابرة؟ فإذا توافرت له حوافز وظروف مادية ومعنوية مشجعة كانت النتائج ستنمو وتظهر ويتم تحقيق الأهداف.

جودة التعليم فوق الجامعي: تظهر الدراسات- على ندرتها- أن التعليم فوق الجامعي (مرحلة الدراسات العليا: الماجستير: الدكتوراه) يعيش أزمة حقيقة تتمثل في الاهتمام بالكم والتوسع الأفقي للجامعات على حساب الاهتمام بما يسميه تقرير التنمية الإنسانية العربية بغياب (نسق الحوافز الاجتماعي) وذلك عائد إلى تكلس أداء جامعاتنا العربية على نمط من التقليدية التي واكبت نشأتها فمن غير المعقول ألاّ تهتم الجامعات بجودة التعليم فوق الجامعي وتسهم بجدارة في إنتاج المعارف والعلوم وتطويرها ونقل واكساب خبرتها والإعداد العلمي و المهني الرفيع، وبالتساوي الديموقراطي ،وتكافؤ الفرص بين كل أبناء المجتمع في ارتيادها والدخول إليها وذلك ما يكفل تنمية مداركهم ويقضي إلى ما ينفع الناس ويلبي حاجات المجتمع ولابد أن يدرك المسؤولين عن التعليم فوق الجامعي أنه فرصة حقيقية للتثقيف والتثاقف والمثاقفة وتعميم وترسيخ ثقافة القيم الأخلاقية والإنسانية كما أن التعليم فوق الجامعي هو دعوة رسالية إلى الحق والعدل والحرية والمساواة والكرامة لبني البشر والالتزام بالحقيقة باعتبارها شأناً دينامياً وتراكمياً مفتوحاً. إن جودة التعليم فوق الجامعي لا تكمن في كونه آخر المطاف لنيل ختام الشهادات العلمية الكبيرة بل إنه وسيلة لتعميق الأفكار والمعارف، وتحفيز الأخيلة للإبداع والتألق وإطلاق المهارات و المواهب الفكرية، والعلمية، والفنية لذا ليس طرح بعض الأفكار الاستراتيجية لترقية نوعية التعليم العالي في إطار تصور شامل لإقامة مجتمع المعرفة في الدول العربية ،ومن تلك الأفكار:

1- ضرورة تحرر مؤسسات التعليم العالي كافة من تسلط كل من الحكومة وحافز الربح غير المنضبط دون أن تتخلى الدولة عن مسؤولياتها عن نشر التعلم العالي وجودته.
2- أن تشرف على المؤسسات الجامعية مجالس إدارة مستقلة رباعية (الدولة- قطاع الأعمال- المجتمع المدني- الأكاديميون).
3- قيام مؤسسة عربية مستقلة لتقويم برامج التعليم العالي ومؤسساته وضمان جودته.

4- إصلاح بنية التعليم العالي وإقامتها على التنوع والمرونة وتعني المرونة عدم وضع قيود جامدة أمام الالتحاق بالمؤسسات التعليمية أما التنوع فيعني فضلاً عن المراجعة المستمرة للبرامج والسياسات التعليمية أن يتم الاهتمام بمجالات العلوم والتكنولوجيا التي لا تخطى بالأولوية المناسبة في نسق التعليم العالي الحالية.

5- نشر التعليم العالي بغض النظر عن المصروفات ذلك لأن محدودية التعليم العالي(من ناحية الكيف) يتناقض مع توسيع مجتمع المعرفة المرغوب وشيوعه.

إن انتشار التعليم العالي يستوجب إنهاء الحرمان الشديد لفئات المجتمع الأكثر حرماناً وتهميشاً وكذلك للفتيات والنساء وغيرهن.

6- ضمان توافر الإمكانات والتجهيزات اللازمة لتعليم عال متميز ودعم الجهد والبحث والتطوير الراقي في مؤسسات التعليم العالي العربية و في مقدماتها تأتي المكتبات الحديثة والمختبرات جيدة التجهيز و تقنيات المعلومات (الانترنت) والاتصال المختلفة إضافة إلى توفر الجو الهادي لهيئات البحث والتدريس وتطوير قدراتهم المعرفية ولن يكون ذلك إلا بالتطور الدائم والمستمر للمناهج التعليمية وطرق التدريس و التقويم المساعدة عل التفكير النقدي والإبداع.وختاماً لابد من التذكير أن الاهتمام بالتعليم فوق الجامعي ومتطلباته وجودته هو اهتمام بمستقبل شعوبنا ومجتمعنا وعلينا أن نتذكر الحكمة القائلة بأن من يستكثر الإنفاق الباهظ على العلم والمعرفة فعليه أن يجرب الجهل وما يؤدي إليه من انهيار حضاري فكري وثقافي.